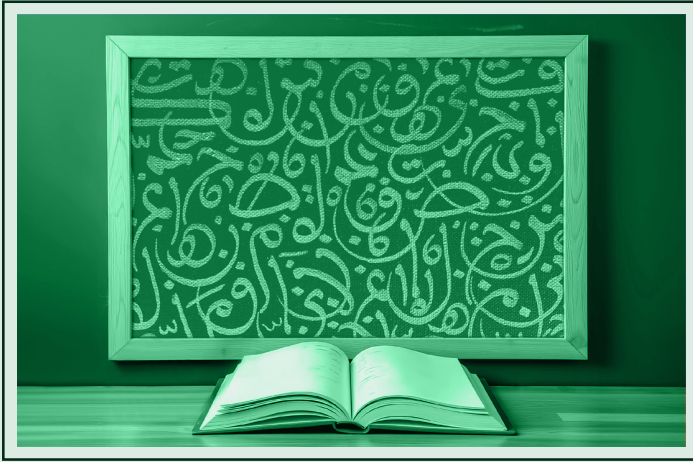




اللسانيات التربوية وإصلاح تعليم العربية



عبد الحق العمري



اللسانيّات التربويّة وإصلاح تَغْلِيمِ العربيّة

تأليف

عَبْدُ الْحَقِّ بن عبد الواحد العُفْرِي



اللسانيّات التربويّة وإِصلاح تعليم العربيّة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
د. عبد الحق العُمري
اللسانيّات التربويّة وإِصلاح تعليم العربيّة. / د. عبد الحق العُمري
- الرياض، ١٤٤٦ هـ

٢٣٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم - (الدراسات؛ ٣٦)

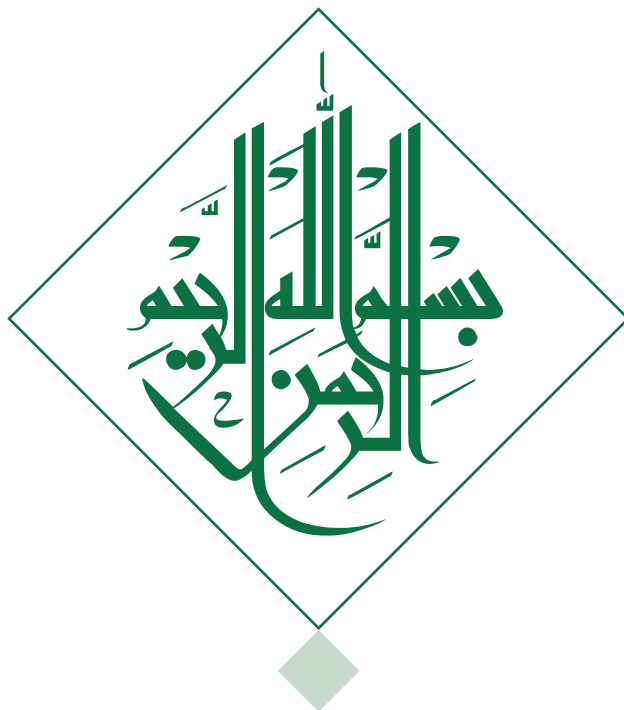
رقم الإيداع: ٢٠٣٧٢ / ١٤٤٦

ردمك: ١-٣٧-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثّل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.





محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	١١
المقدمة	١٣
أ- موضوع الكتاب	١٦
ب- دوافع الكتاب	١٦
ج- بعض الجهود السابقة	١٧
د- الإشكالات	٢١
هـ- الافتراض	٢٢
و- تنظيم الكتاب	٢٢
الإطار النظري: اللسانيّات التربويّة	٢٥
١- مصطلح اللسانيّات التربويّة: قضايا وإشكالات	٢٧
٢- اللسانيّات التربويّة: تعريفها وطبيعتها ومجالها وموضوعاتها	٣١
٣- اللسانيّات التطبيقية: المفهوم والمجالات والمميزات	٣٦
٤- بين اللسانيّات التطبيقية واللسانيّات التربويّة	٣٩
٥- الأسئلة الأساس في تعلم اللغات وتعليمها	٤٠

الموضوع	الصفحة
٦- مصادر اللسانيات التربوية	٤٢
الباب الأول: دواعي استثمار اللسانيات التربوية في إصلاح تعليم العربية	٤٣
تقديم	٤٥
الفصل الأول: مؤشرات ضعف وضعية العربية في الوطن العربي (المغرب أنموذجاً)	٤٧
١- استمرار تغلغل الثقافة الاستعمارية وهيمنتها	٤٩
٢- تهميش العربية في الحياة العامة	٥٢
٣- قصور متعلم العربية في التواصل السليم بطلاقة	٥٥
٤- بعض مظاهر الخلل في تعليم العربية بالمراحل التعليمية: الدرس اللغوي أنموذجاً	٥٧
٤-١- بعض مظاهر ضعف وضعية تعليم اللغة العربية بالمغرب	٥٧
٤-١-١- ما الهدف من تعليم اللغات؟	٥٧
٤-١-٢- الهدف من تعليم درس اللغة العربية بالمغرب	٦٠
٤-٢- منهجية تعليم الدرس اللغوي	٦٦
٤-٣- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي العربي	٧٢
٤-٣-١- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في الابتدائي	٧٢
٤-٣-٢- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في الإعدادي	٧٤
٤-٣-٣- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في الثانوي التأهيلي	٨١

الموضوع	الصفحة
- إغفال شرط التدرج	٨٢
- إغفال شرط الكفاية	٨٣
- عيوب تتصل بطريقة التدريس	٨٤
خلاصة	٨٦
الفصل الثاني: من أسباب الخلل في وضع العربية	٨٧
تقديم	٨٩
١- ضعف التخطيط اللغوي المُتَّزِن	٨٩
٢- التأثير السلبي للازدواجية والثنائية اللغويتين في تعليم الفصحى	٩١
١-٢-١- الازدواجية اللغوية	٩١
٢-٢- الثانية اللغوية	٩٣
٣- سوء تكوين مدرّس العربية	٩٤
٤- إشكال ملائمة محتوى الكتاب المدرسي لمستوى التلاميذ وبينتهم	٩٧
٥- الغلاف الزمني المخصص	١٠٣
٦- القصور في التقويم	١٠٤
خلاصة الفصل	١٠٦
خلاصة الباب الأول	١٠٧
الباب الثاني: استثمار اللسانيّات التربويّة في إصلاح تعليم العربية	١٠٩
تقديم	١١١

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: أسس إصلاح تعليم العربية في ضوء اللسانيات التربوية	١١٣
١- التخطيط اللغوي الملائم لتعليم العربية	١١٥
١-١- ما التخطيط اللغوي؟	١١٥
٢-١- أهمية التخطيط اللغوي للعربية	١١٦
٣-١- عناصر التخطيط	١١٧
٤-١- متطلبات التخطيط اللغوي للعربية	١١٩
١-٤-١- تخطيط المكانة	١١٩
٢-٤-١- تخطيط الاكتساب	١٢٠
٣-٤-١- تخطيط المتن	١٢٠
٢- التعليم المبكر للعربية وتعميم تجربة «الدنان»	١٢٠
٣- تأهيل معلم العربية وتحفيز متعلمها	١٢٤
١-٣- معلم العربية	١٢٤
٢-٣- شروط معلم العربية	١٢٥
٣-٣- متعلم اللغة العربية الناطق بها	١٢٧
٤- محتوى الدرس اللغوي المأمول تعليمه	١٢٨
٥- عن الوقت المخصص للتدريس	١٣١
٦- منهجية تحقيق الهدف	١٣٢
٧- دور تقييم الكفاية اللغوية في إصلاح تعليم العربية	١٣٦
١-٧- مصطلحات مفاتيح	١٣٧

الموضوع	الصفحة
١-١-٧- التقييم	١٣٧
٢-١-٧- الكفاية اللغوية	١٤٠
٣-١-٧- تقييم الكفاية اللغوية	١٤١
٢-٧- نماذج عالمية رائدة في تقييم الكفاية اللغوية	١٤٢
٣-٧- معايير تقييم الكفاية اللغوية	١٤٦
٤-٧- تصور صياغة تقييم الكفاية اللغوية في العربية (الطالب نموذجاً)	١٤٨
خلاصة	١٥١
الفصل الثاني: استثمار اللسانيات في إصلاح تعليم العربية- النظرية التوليدية أنموذجاً	١٥٣
توطئة	١٥٥
١- اللسانيات واللسانيات التربوية	١٥٦
٢- اللسانيات والتربية	١٥٧
٣- النظرية التوليدية وتعليم اللغات	١٦٣
٤- اكتساب اللغة العربية في إطار النظرية التوليدية	١٦٨
٥- استثمار النظرية التوليدية في تحسين تدريس العربية	١٧٠
٦- توظيف الآليات التوليدية في تركيب الجملة العربية	١٧١
٧- تجديد متن العربية وتوسيعه في ضوء النظرية التوليدية	١٧٧
٨- حوسبة معجم اللغة العربية	١٨٥
١-٨- عن الروابط بين اللسانيات التوليدية واللسانيات الحاسوبية	١٨٥

الموضوع	الصفحة
٢-٨- حوسبة معجم العربية في إطار النظرية التوليدية	١٨٦
٩- تدريس المستوى التركيبي اللساني في النظرية التوليدية عن بعد	١٨٩
١-٩- في مقصدية التعليم عن بعد	١٩٠
٢-٩- خصوصيات وحدة «التركيب»	١٩٤
٣-٩- أوجه القصور في تدريس وحدة «التركيب» عن بعد بالتعليم الجامعي	١٩٦
٤-٩- اقتراحات في الاستثمار الأنجع لتدريس النظرية اللسانية عن بعد	١٩٧
خلاصة الباب الثاني	٢٠٠
الخاتمة	٢٠٢
المصادر والمراجع	٢٠٧
أ- العربية	٢٠٩
ب- الأجنبية	٢٢٢
مسرد المصطلحات (Glossary)	٢٢٦
نبذة عن المؤلف	٢٣٧

مقدمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مسارات عمل متنوعة، ويتولى مهام متعددة تتصل بنشر اللغة العربية، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقاً وكتابةً، والنظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلمها بداخل المملكة العربية السعودية وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثل طموح المجمع في أن يصبح مجمعاً متميزاً يخدم اللغة العربية، وينطلق من قلب العالم الإسلامي والعربي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائداً ومرجعياً عالميةً في مجال اللغة العربية وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثقافة، رئيس مجلس الأمناء الأمير بدر بن عبد الله ابن فرحان آل سعود - حفظه الله - في دعم أعمال المجمع، وبرامجه: العلمية، والثقافية، والبحثية، أطلق المجمع مشروع (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلمية، ومواجهة المشكلات اللغوية، وسدّ الفجوات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي، وفتح الآفاق العلمية والمعرفية المتنوعة، واستكمال مسارات النشر اللغوية المتخصصة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحات متنوعة من التخصصات، والفنون المتعلقة باللغة العربية، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميز وتشجيعه، وفتح المجال أمام الباحثين والمختصين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمّ المشروع مجالات بحثية متنوعة، ويغطي الموضوعات التي تعزز موقع العربية ضمن اللغات الحضارية العالمية، ومن أبرزها: (دراسات التراث اللغوي العربي

وتحقيقه، والدراسات حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهوية اللغوية، ومكانة العربية وتعزيزها، واللسانيات التطبيقية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، واللسانيات الحاسوبية، والترجمة، والتعريب، وتعليم اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، والدراسات البيئية).

وقد بدأ المشروع باستقبال الدراسات النوعية الجادة، وتواصل مع: (المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتخذ الإجراءات المتصلة بتحكيم الأعمال والنظر في جديتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربية واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في البحث والمنهج والتوثيق قبل طباعتها ونشرها.

ويناقش هذا الكتاب: (اللسانيات التربوية وإصلاح تعليم العربية) إشكاليات تعليم اللغة العربية في الوطن العربي عمومًا، والمغرب خصوصًا، مبينًا أسباب الضعف ومكامن القصور، ثم يقدم تصورًا لإصلاح تعليم العربية، وحلولًا مقترحة مستمدة من علم اللسانيات وعلم التربية.

ويجتهد المجمع في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفية نوعية، ويأمل أن يكون هذا الكتاب مفتاحًا لمشروعات علمية وعملية، ويحقق إثراء معرفيًا لافتًا.

ويشكر مؤلف الكتاب سعادة الدكتور عبدالحق العمري؛ لما تفضل به من عمل علمي جاد، ويدعو الباحثين إلى التواصل مع مشروعات المجمع، ومنها: (مسار البحوث والنشر العلمي)؛ للمشاركة فيه، وإثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

المقدمة

يُدرِكُ الباحث اللساني أنَّ مَسْأَلَةَ استثمارِ نتائِجِ اللسانيّات في خدمة العربيّة ذاتُ أهميّة بالغة، ويُدركُ أهميّة الخروج من عمل أكاديمي مجرد إلى عمل تطبيقي تنعكسُ آثاره العملية على مشاكل الفرد والمجتمع؛ نحو تغيير الوضع اللغوي، وإعداد كتب نحويّة تعليميّة، وقواميس تتضمن مفاهيم حضاريّة وعلميّة جديدة. ويكُنُّ التحدي الذي يواجه حاضر الأمة العربيّة لغويّاً في كَيْفِيّة إعادة العربيّة إلى مكانة متميزة، وتيسير تقديمها للمتعلّمين في صورة مُحَبَّبة، لجعلها لغة وظيفيّة؛ مثلما هي الحال في لغات طبيعيّة لا يصلُ عمقُ الثقافة اللغويّة فيها إلى ما يمتدُّ إليه عمق الثقافة اللغويّة العربيّة.

لَقَدْ وَفَّت العربيّة في عصورها المبكرة الأولى باحتياجات أبنائها، وأمَدَّتْهم بتراكيب ملائمة لأفكارهم ومشاعرهم؛ إذ واكبت متطلبات العصر، واستطاعت أن تكون أداة تفكير وتأليف وإبداع لعلماء عصر البعث الإسلامي، سواء في العلوم الرياضية أو الكيمياء أو الطب أو الصيدلة أو غيرها، وذلك بفضل جهود علمائها؛ فقد أرسى الخليل بن أحمد الفراهيدي والغيورون على العربيّة دعائم الدرس اللغوي صوتاً وصرفاً ومعجماً ونحواً ودلالة، تيسيراً لتعلّم العربيّة وتعليمها، وحرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها، خالية من اللحن، وليحذو حذو العرب من ليس بعربي في لغتهم، ويُعَبِّرُ كما يُعَبِّرُونَ. وتكفي الإشارة إلى الكثير من المؤلفات اللغويّة التي صُنِّفت ووُجِّهت للمتعلّمين على وجه الخصوص، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر: «مقدمة في النحو» لخلف الأحمر، و«اللمع في العربيّة» لابن

جني، و«الجمال في النحو» للزجاجي^(١)، فهذه المؤلفات، وغيرها كثير، تؤكد حضور البعد التعليمي في الكتابات النحوية العربية القديمة.

وما قيل عن اللغة العربية في عصورها الأولى من حيث جهود توظيفها في مجالات الحياة يُقالُ حالياً عن اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، التي أصبحت ذات قيمة كبرى في التواصل، ونقل التكنولوجيا، وغدت أداة للتدريس في الجامعات، والتكوين والتأليف والتراسل...، وذلك بفضل جهود الساهرين على تمكينها في مجالات الحياة؛ حيث أضحت لغة الأمم القوية المتحكمة في السياسة الدولية بالعلم وحسن التدبير.

وَلَمْ تَبَقِ الْعَرَبِيَّةُ فِي عَصْرِنَا الرَّاهِنِ، فِي مُجْمَلِ شَقِّهَا الْمُتَجَرِّزِ، لُغَةً فَصَاحَةً وَبِلَاغَةً وَرُوعَةً بَيَانٍ وَجُودَةٍ نَظْمٍ وَتَرْكِيْبٍ كَمَا كَانَتْ فِي سَابِقِ عَهْدِهَا، وَلَمْ تَعُدْ ذاتُ أَهْمِيَّةٍ كَبْرَى لِلتَّوَاصُلِ مَعَ الْآخَرِ وَالتَّفَاهُـمِ مَعَهُ، كَمَا لَمْ تَعُدْ تَحْظَى بِالأَهْمِيَّةِ الْكَبْرَى الَّتِي كَانَتْ تَحْظَى بِهَا، بِاعْتِبَارِهَا لُغَةَ التَّرْجُمَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَالْعِلْمِ وَالْاِقْتِصَادِ، كَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ، بَلْ تَرَاوَجَتْ وَهَمَّشَتْ وَشُكِّكَتْ فِي قُدْرَتِهَا عَلَى مَوَاكِبَةِ الْحَضَارَةِ.

أضف إلى ذلك، ما ثبت في أذهان الناشئة من أنَّ العربية الفصيحة لا تصلح إلا لمن يريد التخصص في الآداب، أو نظم الشعر، أو سرد القصص على سبيل التمثيل. ويحضرني، في هذا السياق، موقفُ دعاة العامية بالمغرب، الذين لم يتورعوا في الإتيان بحجج ضعيفة للدفاع عن طرحهم، مفادها أن العربية هي لغة الشعائر الدينية، ولغة لا تسمح بالتقدم والإنتاج الفكري، وليست لغة الفرص... وكلها حجج واهية مبنية على أساس واحد هو فرض النموذج اللاتيني أو الإغريقي على الحالة المغربية أو العربية، رغم بؤن التجارب

(١) يغلب الأسلوب التعليمي على كتاب «الجمال في النحو» للزجاجي؛ إذ إنه قضى ردحاً من الزمن مُدرِّساً بجامع بني أمية، وقد ظهر ذلك في أسلوب كتاباته، خاصة فيما يتعلق بسهولة الأسلوب، ووضوحه وخلوه من التعقيد، مراعاة لمستوى المتعلمين، وفي ذلك يقول القفطي: «وكانت طريقته في النحو متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة» (إنباه الرواة على أنباء النحاة، ٢/ ١٦٠). ويقال «إن كتب النحو لا توضع كلها لطبقة واحدة من الناس. فلئن كان كتاب سيبويه وأمثاله يصلح للشيوخ الذين تعمقوا في العلم، ووقفوا على أسرارهِ ودقائقهِ، فإن كتاب الزجاجي وأمثاله لينفع المبتدئين في النحو والمطلعين إلى تعلمهِ» (المبارك، ١٩٨٤، ص. ٢٤).

الفاصلة بينها (الفاسي الفهري، ٢٠١٣). وقد نَبِيَّ هؤلاء الدعاة وَمَنْ وافَقَهُم في موقفهم، أو تناسوا، ما حققته العربية من دور في التواصل بين الأمم والشعوب.

وَمَنْ المؤسف أن تظلَّ العربية بعيدة عن مجالات البحث العلمي، وتُتَّهم بالعجز والقصور عن تلبية احتياجات الناطقين بها؛ لأن اللغة تموتُ بالإهمال وتحيا بالاستعمال، ولا تنشأ من فراغ، شأنها شأن ما قاله الشاعر القديم عن بعيره: يموت بالترك ويحيا بالعمل (مختار عمر، ١٩٨٤، ص. ١٤٤). وخير مثال على ذلك العبرية التي كانت شبه ميتة، فدبَّت فيها الحياة في (إسرائيل) ذات الأجناس المتنوعة واللغات المتعددة، وذلك بعدما احترمت (إسرائيل) لغتها واستعملتها في تدريس العلوم؛ فهل العربية دون هذه اللغة؟ وهل يمكن فصل اللغة عن أهلها، حتى تُتَّهم بالعجز والقصور؟

لا بدّ، إذن، من خطوة إيجابية نحو تفعيل دور العربية لإعادة الاعتبار إليها حتى تكونَ في وضعية لائقة بها؛ وذلك بتحديد ما نريد من تعليمها وتعلّمها، ومعرفة كيف نصل إلى ذلك المبتغى؛ لأن مؤلفي المقررات الدراسية يغفلون أو يتجاهلون جملة من المعطيات العلمية على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا الكتاب؛ إذ إن تعليم لغة معينة يعتمد على مقاييس وأسس لغوية، منها ما يرتبط بالتخطيط، ومنها ما يرتبط بالمعلّم والمتعلّم والمحتوى والمنهجية والتقويم. وهذه الأسس لم يعرها المؤلفون اهتماماً بالغاً، وأولها أننا عندما نتحدث عن التعليم نجد أنفسنا أمام مفهوم ملتبس إلى حدّ بعيد؛ إذ كثيراً ما يطلق على نشاط المعلّم بين جدران الفصل في تفاعل طلبته معه، غير أن الممارسين يعلمون أن ذلك يشكّل نقطة النهاية لعمل دؤوب من الإعداد الطويل، والتنظيم المبوّب، والتعديل المتواصل، ولكل ذلك أهمية بالغة؛ إذ هو ممّا لا يتجزأ في العملية التربوية كلّها. إلا أن معلمي اللغات، كما هو مبين في كوردر (١٩٧٣) والمسدي (١٩٨٦)، كثيراً ما يغفلون عن حقيقة صريحة وهي أنهم في عملهم يتكئون على عمل أناس غيرهم يحددون لهم سلفاً ما يجرونه في حجرات التعليم. فهل دروس اللغة العربية في وقتنا الراهن تسير على هذا النهج؟ من المؤسف أن الجواب بالنفي. وثانيها أن التعليم يتمّ عبر التسلسل والتدرج، فهل تعليمنا ينحو هذا المنحى؟ من المؤسف أن يكون الجواب بالنفي مرة أخرى. وثالثها أن أفضل مراحل العمر لاكتساب اللغة

وتعليمها يكون في سنٍّ مبكرة. ولَمَّا باتَ لزماً تحديد الأسلوب الأنجح لجعل العربية لغة وظيفية، ارتأينا أن نكتب في الموضوع الآتي:

أ- موضوع الكتاب

موضوع هذا الكتاب موسوم بـ«اللسانيات التربوية وإصلاح تعليم العربية». إن القول بإصلاح (Reform) تعليم لغة معينة هو إقرار بوجود خلل أو عوجاج أو خطأ في هذه العملية؛ يحتاج إلى تعديل حتى يستقيم. وإصلاح تعليم العربية هو اعتراف بوجود خلل في تعليمها يتطلب تغييراً ليستقيم أيضاً. ويستمدُّ هذا الموضوع أهميته من دوافع وإشكالات وافترض على النحو الآتي:

ب- دوافع الكتاب

من بين أسباب اختيار موضوع: «اللسانيات التربوية وإصلاح تعليم العربية» ما يلي:

- ١- تبيان خلل تعليم العربية للناطقين بها بالدول العربية عامة والمغرب خاصة.
- ٢- الحاجة إلى إصلاح تعليم العربية في جميع المراحل التعليمية.
- ٣- نُدرَةُ الدراسات التطبيقية الخاصة بالعربية مقارنة مع الدراسات المنجزة في اللغات الأخرى.
- ٤- الحاجة إلى تأليف مقررات تعليمية بمعايير اللسانيات التربوية.
- ٥- تبيان أسس تعليم العربية في ضوء اللسانيات التربوية.
- ٦- الخصاص الكبير في النحو التعليمي العربي الذي يستفيد من النظريات اللسانية.
- ٧- اللسانيات التربوية في واقعنا العربي مهمشة؛ ذلك أن المعارف اللغوية قد عرفت تطوراً كبيراً في واقعنا العربي، وأن المعرفة اللسانية بوجه خاص قد تعممت في مؤسساتنا الجامعية، وأثمرت على صعيدي الخبرة النظرية والخبرة

التطبيقية ثماراً بيّنة. «غير أن مجال اللسانيّات التربويّة قد ظل يشكو نقصاً مكشوفاً؛ وذلك لغياب رؤية شاملة، ولافتقار مؤسستنا إلى مشروع متكامل في هذا المضمار. وكل ما أنجز إنما هو، في مجمله، من حصيلة المبادرات الظرفية - فردية كانت أو جماعية -؛ فتأتي المحاولات محدودة المدى» (المسدي، ١٩٩٤، ص. ٤٧).

إن البحث في موضوع إصلاح تعليم العربيّة يقتضي منا إبراز الدراسات السابقة، التي سعت إلى تحسين وضعية العربيّة بين أهلها وذويها قبل غيرها.

ج- بعض الجهود السابقة

من باب الاعتراف بمحاولات سابقة في خدمة العربيّة الإشارة إلى بعض الجهود العربيّة، في العقود الأخيرة، في مجال تعليمها. فقد ألف نخبة الغيورين كتباً كثيرة حول العربيّة، وعُقدت مؤتمرات وندوات علميّة بالأردن، والجزائر، والكويت، وسوريا، ومصر، والمغرب، والسعودية، وتونس، ودول إسلاميّة أخرى، لتشخيص مكان الخل في تعليم العربيّة، وصياغة حلول لتجاوزها، نذكر منها، على سبيل التمثيل لا الحصر، ما يلي:

لقد اجتمع خبراء مختصون في اللغة العربيّة، بعمّان (المملكة الأردنية الهاشمية) في الفترة ما بين ٢ - ٧ تشرين الثاني - نوفمبر، ١٩٧٤، لتحديد مشكلات تدريس العربيّة في التعليم العام بالبلاد العربيّة، وترتيب أولوياتها، واقتراح خطط لبحثها.

ونظّم اتحاد الجامعات اللغويّة العلميّة العربيّة، في سنة ١٩٧٦، ندوة بالجزائر عن «تيسير تعليم اللغة العربيّة» صدرت عنها توصيات عديدة تتعلق بـ«البيت واللغة» و«أثر القراءة في اللغة» و«وسائل الإعلام وأثرها في اللغة» و«تعليم النحو العربي».

ونظّم اتحاد الجامعات اللغويّة العلميّة، في سنة ١٩٧٨، ندوة بعمّان موضوعها «تعليم اللغة العربيّة في ربع القرن الأخير». وقد صدرت عن الندوة توصيات عامّة، وأخرى خاصّة، برفع مستوى اللغة العربيّة في المدارس والمعاهد.

ونظمت جامعة الكويت، في سنة ١٩٧٩، ندوة حول «مشكلات اللغة العربيّة على مستوى الجامعة في دول الخليج والجزيرة العربيّة». وقد صدرت عن هذه الندوة العلميّة توصيات تتعلق بالطالب، والمدرس وإعداده، وبالمناهج والمادة، وبأساليب التدريس، إضافة إلى توصيات أخرى عامّة.

ونظّم المركز الإقليمي لتدريب القيادات التربويّة في البلاد العربيّة، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع وزارة التربية السورية، في سنة ١٩٨٦ بدمشق، «الندوة العربيّة لتطوير تدريس اللغة العربيّة». وقد استهدفت هذه الندوة «المشكلات الراهنة في تدريس اللغة العربيّة ومناقشتها واقتراح الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تقف في سبيل النهوض بتعليم اللغة العربيّة والارتقاء به»، وقد أوصت هذه الندوة بضرورة قيام كل قطر من الأقطار العربيّة بدراسات موضوعيّة، تتناول واقع تدريس اللغة العربيّة، وتشخيص أسباب الضعف، على أن تتولى المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم توحيد هذه الدراسات في دراسة شاملة وتقترح الحلول الملائمة.

وأصدرَ مجمعُ اللغة العربيّة في اختتام دورته التاسعة والخمسين، في سنة ١٩٩٣ بالقاهرة، توصياتٍ عديدةً، أكّد فيها توصياته السابقة، والتي منها تعريب التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي، والعمل على توحيد المصطلحات في كل علم وفن.

وعقدت أكاديمية المملكة المغربية، في سنة ١٩٩٣، ندوة عن «قضايا استعمال اللغة العربيّة في المغرب»، اهتمت فيها بقضايا المعجم العربي، والرصيد اللغوي، والتعريب والترجمة، والمصطلح، وقضايا الازدواجية اللغويّة، ومناهج تعليم اللغة العربيّة، وتنميط الحرف العربي وإصلاحه، لمواكبة التقنيات المعاصرة. وقد بيّن التقرير الصادر عن هذه الندوة أنه يمكن تصنيف المشكلات التي تواجه العربيّة، في العصر الحاضر، إلى ثلاث مجموعات: تتعلق أولاهها بالمتن اللغوي والمعجمي من حيث قصور هذا المعجم اليوم عن الوفاء بمطالب الحياة العلميّة والتكنولوجيّة. وتعلق ثانیتها بالواقع اللغوي المحيط باستعمال اللغة العربيّة. وتعلق ثالثها بتطويع اللغة العربيّة لمتطلبات التواصل الإعلامي المتطور.

وعَقَدَ مجمع اللغة العربيّة بدمشق، في سنة ٢٠٠٠، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة ندوة في «اللغة العربيّة والتعليم» تناولت ستة محاور أساسية هي: المناهج - الواقع والآفاق، وأساليب تدريس العربيّة، ومدرّسها، ومتعلّمها، والكتاب المدرسي والكتاب الجامعي، والعوامل المؤثرة في تعليم العربيّة وتعلّمها.

وعقدت بالمغرب، أيضاً، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والبنك الإسلامي للتنمية، في سنة ٢٠٠٢، ندوة موسومة بـ «اللغة العربيّة إلى أين؟».

تؤكد هذه الندوات والمؤتمرات، بما لا يدع مجالاً للشك، وعيَ الغيورين على لغة الضاد ضرورة خدمة العربيّة وتيسير توظيفها في مختلف مجالات الحياة. ولا شك أن كل مؤتمر أو (ندوة) أفضى إلى صياغة مجموعة من التوصيات^(١). إن تحليل التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات والاجتماعات، التي عقدت في العقود الأخيرة لتدارس قضية تعليم اللغة العربيّة وتدني مستواه، وهي مؤتمرات وندوات واجتماعات كثيرة اكتفينا بذكر بعضها، يبرز تعدد مشكلات هذا التعليم من جهة، والإجماع الحاصل حوله بين الباحثين والتربويين وسائر المعنيين بتشخيص أسباب هذه المشكلات من جهة أخرى. وهو ما أدى إلى تكرار التوصيات نفسها في غالب الأحيان (المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم [معتنّع^(٢)]، [٢٠١٠]).

ويبقى المنجز في هذا الإطار غير كاف مقارنة مع ما أنجز في اللغات الأخرى، سواء باللغة الإنجليزيّة أو اللغة الفرنسيّة. هذا من حيث الجهود الجماعية، أما من حيث المجهودات الفردية التي خصت اللسانيّات التربويّة بحيز في أبحاثها، وهي قليلة، فنعثر على مقالين:

(١) ذُكرت مجموعة من التوصيات في وثائق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٠)، والمتأمل في كل التوصيات يلحظ تشابهاً أو تكراراً للعديد منها رغم اختلاف زمان انعقاد كل مؤتمر أو ندوة ومكانه (١).

(٢) معتنّع: نرّمزه في هذا الكتاب إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ فكل حرف يرمز إلى كلمة: (م: المنظمة / ع: العربية / ت: التربية / ث: الثقافة / ع: العلوم).

— البوشيخي، عز الدين. (٢٠١٥). «النحو التعليمي للغة العربيّة، مبادئه وإجراءاته». مجلة وليلي. دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بمكناس، المغرب، العدد ٢٠. ص ص. ٢٢٧-٢٣٨. وقد كان الهدف، من هذا المقال، إثارة الانتباه إلى ضرورة بناء نحو تعليمي للعربيّة، انطلاقاً مما توافر من العلم بهذا الموضوع في اللسانيّات التطبيقية، وفي اللسانيّات التعليميّة على وجه الخصوص، وتأكيد الحاجة إلى النحو التعليمي بعد تراجع الكفاية الإجرائية للنحو العربي، والتنبيه على خطورة الخلط فيه ما بين العلمي منه والتعليمي. ورغم أهميّة هذا المقال الذي تضمن أمثلة تطبيقية في مجال النحو التعليمي، فإنه لا يُغيّر حقيقة ندرة الأبحاث في هذا التخصص.

— المسدي، عبد السلام. (١٩٩٤). «المعرفة اللغويّة وأثرها في مقاييس الاختبار التربوي»، ضمن «مجالات لغويّة: الكليّات والوسائط»، أعمال مهداة إلى الأستاذ إدريس السغروشني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٣١، مطبعة النجاح الجديدة بالبيضاء، المغرب، ص ص. ٤٥ - ٧٥. ويلاحظ في هذا المقال، الذي مضى عن صدره حوالي ثلاثة عقود، أن صاحبه لم يرجع إلى مصادر اللسانيّات التربويّة وأصولها الأولى، بل تحدث عنها عرضاً، وغلب عليه التنظير، ولم يقدم نماذج تطبيقية واضحة.

إن ما يلاحظ على كل المجهودات التي سعت إلى خدمة العربيّة هو ندرة الأبحاث المستقلة بمجال اللسانيّات التربويّة؛ إذ إن هذا المجال يشكو نقصاً مكشوفاً؛ لغياب تصور شامل، ولافتقار مؤسستنا إلى مشروع متكامل في هذا الحقل. ونروم، من هذا الكتاب، إضافة مرجع أكاديمي، لعلّه يُسهّم في تقديم إضافة لإصلاح الخلل (defect) في تعليم العربيّة للناطقين بها، منطلقين من تجربتنا المهنية، ومعتدين ما تتيحه اللسانيّات التربويّة من حلول لإصلاح تعليم لغة الضاد.

د- الإشكالات

استفادت اللغات الطبيعية من استثمار اللسانيات التربوية اكتساباً وتعلماً وتعليمًا. واللغة العربية لغة طبيعية حية شأنها في ذلك شأن كل اللغات، وتوظيف اللسانيات التربوية يجد مُسَوِّغَه في بروز اختلالات في تعلّم العربية وتعليمها. فلماذا توظف النظرية اللسانية في تعليم اللغة؟ وما علاقة اللسانيات بالتربية؟ وإلى أي حدّ يمكن أن يستفيد تعليم اللغة العربية من اللسانيات التربوية؟ وبعبارة أخرى، بعد بروز مشاكل في تعليم اللغة الأولى والثانية واللغات الأجنبية، استثمرت اللسانيات التربوية في تجاوز هذه الاختلالات. فما جدوى توظيف اللسانيات التربوية في إصلاح تعليم العربية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة نُبَيِّنُها على الشكل الآتي:

- ما اللسانيات التربوية؟ وما مُسَوِّغُ اعتمادها في هذا الكتاب؟
- ما مظاهر ضعف وضعيّة اللغة العربية؟ وما مؤشرات الخلل؟
- أين يكمن الخلل في تعلم الدرس اللغوي العربي وتعليمه؟
- ما مظاهر الخلل في بعض مقررات العربية في المراحل التعليمية؟ وما أسباب هذا الخلل؟
- ما الإفادة التي يجنيها تعليم العربية من توظيف اللسانيات التربوية؟
- ما علاقة اللسانيات بالتربية؟
- لماذا يحتاج تعليم العربية إلى النظرية اللسانية؟
- كيف يمكن الانتقال من نحو علمي إلى نحو تعليمي عربي في إطار اللسانيات التربوية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نصوغ افتراضاً على النحو الآتي:

هـ- الافتراض

نزعمُ أنّ عمليةَ تعليم اللغة العربية يعترئها خللٌ يحولُ دون تحقيق وظيفتيها، ويمكن توظيف اللسانيّات التربويّة لإصلاح هذا الخلل. وهذا الافتراض يمكن تقسيمه إلى محورين:

— **المحور الأول:** الخلل في تعليم اللغة العربية مرتبط بإغفال أسس اللسانيّات التربويّة.

— **المحور الثاني:** يمكن استثمار اللسانيّات التربويّة في حل مشاكل تعليم اللغة العربية في المراحل التعليميّة.

و- تنظيم الكتاب

بالنظر إلى الإشكالات المحددة سلفاً، والأسئلة المتفرعة عنها، تبيننا اللسانيّات التربويّة إطاراً للعمل قصد تجاوز المشاكل المرتبطة بتعلم اللغة العربية وتعليمها. وقد قسّمنا هذا الكتاب إلى مقدمة، ومدخل يبين إطار العمل (Framework) المتبنى في هذا العمل ومسوّغاته، وبابين مذيّلين بخاتمة تبين النتائج المتوصل إليها، ومسردٍ للمصطلحات، وقائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في إنجاز هذا العمل.

ويُبيّن المدخل النظري بعضَ التعالق بين اللسانيّات والتربية، وماهية اللسانيّات التربويّة بناء على رُؤاد هذا العلم، ويوضح المجالات التي تعنى بها اللسانيّات التربويّة، وأسس تعلم اللغات وتعليمها في ضوءها.

ويشمل الباب الأول الموسوم بـ «دواعي استثمار اللسانيّات التربويّة في إصلاح تعليم العربية» فصلين اثنين: يُعنى الأول منهما بتبيان مؤشرات ضعف وضعيّة العربية في الدول العربيّة بصفة عامّة، والمملكة العربيّة بصفة خاصّة. وستركز معطيات هذا الفصل على تشخيص الاختلالات التي يشهدها تعليم الدرس اللغوي العربيّ بالمراحل التعليميّة. ولذلك، سنبرز الهدف من تعليم الدرس اللغوي عامّة، والدرس

اللغوي العربي على وجه الخصوص، والمنهجية المتبعة في تعليمه، بغية تشخيص الخلل في تعلّم دروس اللغة العربية وتعليمها. أما الفصل الثاني، من هذا الباب، فيبرز أسباب هذا الخلل وأسباب تردّي وضع العربية على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا الكتاب.

وقد شكّلت نتاج الباب الأول مناسبة لتبني اللسانيّات التربويّة إطاراً للعمل؛ يُمكن من تجاوز المشاكل المشخصة في الفصل الأول من هذا الباب؛ وذلك بتوظيف أسس تعلم اللغات وتعليمها في خدمة العربية. وسيتناول الباب الثاني الموسوم بـ«استثمار اللسانيّات التربويّة في إصلاح تعليم العربية»، في الفصل الأول منه، أسس إصلاح تعليم العربية عامّة، والدرس اللغوي خاصّة، بناء على ما تتيحه اللسانيّات التربويّة. وسيبين هذا الباب تصوّراً لسُبل إصلاح تعليم العربية، وتبيان كيفية إنقاذها من وضعية التردّي الذي تعرفه بين أهلها وذويها، وفي محيطها قبل محيط غيرها، ومن الناطقين بها قبل الناطقين غيرها. وبالرغم من إشارة تشومسكي Chomsky رائد النظرية التوليدية في بواكير أعماله^(١) إلى التقليل من دور اللسانيّات التوليدية في تعليم اللغات، فإننا سنقدم في الفصل الثاني، من الباب الثاني، كيفية استفادة تعليم العربية من النظرية اللسانية التوليدية على اعتبار أنّ اللسانيّات مصدرٌ وأساسٌ من مصادر اللسانيّات التربويّة. وقد ذيلنا عملنا بمسرد للمصطلحات. وأمّلنا أن يجد القارئ الكريم في هذا الكتاب ما يفيد.

المؤلف

(١) صرّح تشومسكي في إحدى محاضراته بالولايات المتحدة الأمريكية، سنة ١٩٦٦، بأن اللسانيّات لم تفد في شيء مجال تعليم اللغات، وبأنه يشك في صحة الفوائد التي يمكن أن تفيد بها اللسانيّات وعلم النفس في تعليم اللغات (جيرارد Girard، ١٩٧٢، ص ٢٠٠ وبوشوك، ٢٠٠٠، ص ٣٧).

الإطار النظري

اللسانيّات التربويّة



اللسانيّات التربويّة وإصلاح
تعليم العربيّة

١- مصطلح اللسانيات التربوية: قضايا وإشكالات

لا تخفى أهمية تحديد المصطلح بدقة؛ إذ تُشكّل المصطلحات مفاتيح العلوم ومستفتح ما استغلّق منها، لما لها من قيمة علمية في تدقيق التمييز بين الحقول المعرفية والتخصصات المتنوعة؛ ذلك أن تحديد المصطلح هو فرع من فروع البحوث العلمية، وعليه يتوقف النهوض بالدراسات والتجديد فيها، وإن تطور العلوم وتقدمها يدوران في فلك مصطلحها. وإذا كان المصطلحيون يجذبون إطلاق المصطلح الواحد على المفهوم الواحد^(١)، فإن واقع المصطلحات اللسانية العربية يُقرّ بعدم تناسق المقابلات المقترحة (العربية) للمفردات الأجنبية في اللغة المصدر (الإنجليزية والفرنسية على سبيل التمثيل)؛ إذ تتعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد. فالتأمل في المصطلح الإنجليزي (Educational Linguistics) يلحظ أن ترجمته غير موحدة بين الباحثين العرب^(٢)؛ فقد تُرجم الفاسي الفهري والعَمري (٢٠٠٩) هذا المصطلح بـ "لسانيات تربوية"^(٣) (ص. ٨٩)، ويوظف البوشيخي مقابلاً آخر له هو "اللسانيات التعليمية" (البوشيخي، ٢٠١٥،

- (١) يختلف المصطلح (Term) عن المفهوم (Concept) في أن عملية تشكّل المفهوم مرحلة سابقة عن مرحلة وضع المصطلح الذي يرتبط به؛ حيث يقوم الثاني بوظيفة تسمية الأول بغرض تداوله في المجتمع. وتبعاً لليعبودي (٢٠٠٦، ص. ١٥) فإن بيرليرا Lerat Pierre (١٩٩٤) يعد المصطلح "كلمة بسيطة أو مركبة - فيزيائياً - تنتمي إلى لغة طبيعية، كما يعد سيميائياً تسمية اصطلاحية لمفهوم تقني في وسط علمي". أضاف إلى ذلك أن المصطلح يقتضي الاتفاق بين مستعمليه في مجال محدد.
- (٢) يشكو الدرس اللساني العربي، عمومًا، من ندرة المعاجم المختصة في وضع المصطلحات اللسانية المترجمة، ويعود هذا الأمر إلى عدم تمكن الباحثين في المصطلح اللساني العربي، عمومًا، من وضع مصطلحات لسانية مواكبة لما استجد في المعاجم الغربية، واتخاذ الترجمة حلاً وسيطاً بين المصطلح العربي والمصطلح الغربي. ويفسر الميساوي خليفة (٢٠١٣) تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد بعدم اتباع منهج واضح في التقييس المصطلحي، وغياب التعريف الدقيق للمصطلح العربي، إضافة إلى المنطلقات المنهجية الخاطئة التي أدت إلى إنتاج ترجمات لفظية عامة؛ لم تتمكن من نقل المفاهيم الخصوصية للمصطلح، فعجز المترجمون في أغلب الأحيان عن وضع مصطلحات لسانية تفي بالمفهوم (الميساوي، ٢٠١٣، ص ١٢٩ - ١٣٠).
- (٣) تُعرّف اللسانيات التربوية بأنها "دراسة علمية للغة تهدف إلى وضع برنامج تربوي يُسهل تعليم الناشئين" (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ٢٠٠٢، ص. ٤٥).

ص. ٢٣٠). وقابل المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي - فرنسي - عربي)، الصادر سنة (٢٠٠٢)، مصطلح "اللسانيات التربوية" بالمصطلح الأجنبي (Didactics). وهذه الترجمة (Didactics) غير دقيقة على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا الإطار النظري. وترجمت بن عريّة المصطلح (dédactique) بـ "التعليمية"؛ إذ تقول: "التعليمية مصطلح حديث النشأة في اللغة الفرنسية (didactique)، وقد جاء نتيجة محاكاة تقليد المصطلح الألماني (DIDAKTIK) المشتق بدوره من المصطلح اليوناني (didaktikos)، وقد ترجم العرب مصطلح (didactique) إلى علم التدريس، وعلم التعليم، والتعليمية، والديداكتيك، وغيرها من الترجمات، بغية الإشارة إلى الطموحات التي تتجاوز المستوى النظري العام والمجرد، على النظر الفعلي في الممارسة التعليمية" (بن عريّة، ٢٠٢٢، ص. ١٢).

وقابل الفاسي الفهري والعَمري (٢٠٠٩، ص. ٨٩) مصطلح (Educational Language) بمصطلح "لغة تعليم"، وترجما مصطلح "تربوي" أيضاً بمصطلح (Pedagogical) (ص. ٢٤١). وهذا يدل على أن ترجمة المصطلح الأجنبي إلى العربية لم تخل من مشاكل تتصل بضبط المفهوم وصياغة المصطلح؛ حيث تتعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد؛ إذ تختلف ترجمة المصطلح من مترجم عربي إلى آخر كما بينا. فِيمَ يُفسَّر ذلك؟

أثبتت الجهود الفردية العربية في صياغة المصطلحات محدوديتها وقصورها؛ إذ يشكل إقبال الباحثين اللسانيين على تصنيف المعاجم اللسانية تكريساً للفوضى والاضطراب المصطلحي. فمن شأن توحيد التصورات والاستفادة من الجهود في كليتها أن يحد من الجهود الفردية المنبثقة عن تكوينات مختلفة، ومن شأن إطلاق مصطلح عربي واحد لمقابل أجنبي واحد أن يضمن للبحث اللساني رصانته وتماسكه. ورغم وجود تنسيق في المعجم الموحد لللسانيات الصادر في (١٩٨٩) والمُعَدّل سنة (٢٠٠٢)، فإن الجهد مازال مطلوباً نظراً إلى الهنات التي اعترته. إن السمة التي تميز الجهود العربية في صياغة المصطلح هي التشتت وضعف التنسيق، وحتى إن وجد التنسيق فإنه لا يحقق الهدف المنشود، ونذكر في هذا السياق المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية الذي أنجزه

مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (١٩٨٩)، والذي طالته انتقادات من أهل الاختصاص شكلاً ومضموناً (غلفان، ٢٠٠٣). فالتنسيق لا يؤدي دائماً إلى النتائج المرجوة. فقد تكلفت مؤسسات بإعداد المصطلح ومَعيرته وتوحيده، محاولة الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة؛ ومن هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية المختلفة (وعلى الأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط، إلا أن هذه المؤسسات لم تبلغ الغاية المنشودة رغم الجهود المبذولة، ورغم اعتماد التنسيق أعمال بعض الأخصائيين والمبدعين في ميدانهم، (وكذلك آراء بعض مستهلكي المصطلح أحياناً)، فقليل من المصطلحات اللغوية التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يكتب له الرواج والاستحسان عند أهل الاختصاص (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ج ٢، ص. ٢٢٥).

وتجدر الإشارة إلى أن غياب التنسيق يضعنا أمام إشكالات المصطلح، فالاتفاق على كلمة معينة يجعلها تصنف ضمن ما اصطلح عليه. أما المجهود الفردي لكل فرد من الباحثين فلا يرقى إلى درجة تسمية عمله بالمصطلح. وما تبين لنا حالياً، في تأمل المقابلات العربية للمصطلح الإنجليزي (Educational Linguistics)، من قصور في الترجمة، ومن خلل في استيعاب دلالة اللسانيات التربوية بصفاتها موضوع كتابنا، قد أكدته الفاسي الفهري، منذ ما يزيد عن عقدين، قائلا: "أعتقد أن أهم ما يتسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية في مقدماتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات للمفردات الأجنبية" (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ج ٢، ص. ٢٢٤). ويعزى هذا الاضطراب والفوضى في المصطلحات العربية، في نظرنا، إلى ندرة المعاجم العربية التي تضطلع بوظيفة تعريف هذه المصطلحات.

وإذا تأملنا المنجز في معاجم المصطلحات اللسانية نلاحظ أنه يشتمل، عموماً، على مسارد من المصطلحات، دون تعريف المقصود منها. ولذلك تبدو الحاجة ماسة إلى إنجاز معاجم لسانية تضطلع بوظيفة التعريف، لتجنب اللبس الدلالي لكل مدخل من مداخل

معاجم المصطلحات اللسانية. إن المعاجم التي نحتاجها اليوم في اللسانيات معاجم معرفة للمصطلحات؛ إذ يندر أن تجد معجماً لسانياً عربياً يعرف المصطلحات، بخلاف ما نجده في المعاجم اللسانية الغربية. إن الحاجة ماسة إلى الانتقال من المسارد إلى المعاجم التي تضم مفردات معرفة. وفي هذا الإطار يقول المسدي: "إن قاموساً مختصاً يرد مزدوج اللغة ثنائي المدخل، ويكتفي بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها ولا ضرب أمثلة لدلالاتها لهو محدود الفائدة إذا ما ارتجى منه الناس أن يعينهم على اقتحام حقول العلم ولا سيما في اللسانيات" (المسدي، ١٩٨٤، ص. ٩٦)، لذا يتعين تنزيل المعجم المختص في منازله المقصودة منه، ففائدته الطبيعية تبدأ ساعة يدرك مستعمله المفهوم الاصطلاحي كما صيغ في اللغة الأجنبية، وذلك عندما يكون المتصفح على قدر من الاختصاص (المسدي، ١٩٨٤).

وبالنظر إلى المقابلات العربية المتعددة التي ذكرت لمصطلح (Educational)، نصوص التساؤل التالي: هل تدل البيداغوجيا والديداكتيك والتربية والتعليم على معنى واحد؟

لا نحتاج إلى عناء كبير للإقرار باختلاف دلالة هذه المقابلات؛ وهذا يقتضي إيجاد الفروق بينها. فالديداكتيك "شق من البيداغوجيا موضوعه التدريس" (غريب، والغرضاف، والفاربي، وأيت موحى، ١٩٩٨، ص. ٦٨). ويظهر التداخل بين البيداغوجيا والتربية في صعوبة الفصل بين مجال كل منهما وطبيعته. وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع ببعض الباحثين إلى الحديث عن بيداغوجيا نظرية وأخرى تطبيقية كما هو الشأن لدى هوبرت (Hubert, R) في كتابه "البيداغوجيا العامة"؛ ذلك أن البيداغوجيا التطبيقية هي فن للتعليم قائم على معايير تجريبية؛ حيث تلعب تجربة المدرس دوراً أساسياً في تعامله مع التلاميذ والمواد الدراسية، أما البيداغوجيا النظرية، فتهدف إلى تحليل التربية ذاتها. ومهما يكن، ف"إن التمييز بين البيداغوجيا والتربية استند لدى معظم الباحثين على التمييز بين طبيعة أبحاث كل منهما ونوعية مقاربتيهما للنشاطات البيداغوجية. فالبيداغوجيا حسب أغلب تعريفاتها بحث نظري أما التربية فممارسة وتطبيق" (غريب وآخرون، ١٩٩٨، ص. ٢٢٥).

ولما كان الأمر يقتضي اختيار المصطلح الأنسب والمعبر في اللغة الهدف عن المفهوم الذي عبّر عنه المصطلح الأجنبي في اللغة المصدر، فإننا سنوظف في هذا الكتاب مصطلح اللسانيّات التربويّة مقابلًا لـ (Educational Linguistics) لاعتبارات منها:

أ- تجنبًا للبس الناتج عن توظيف التعليميّة التي توظّف لدى بعض الباحثين بمعنى "الديداكتيك" مثلما وضعنا أعلاه.

ب- مراعاة للفروق القائمة بين التربية والتعليم؛ فالتربية "عملية تنمية متكاملة ودينامية تستهدف مجموع إمكانات الفرد البشري؛ وجدائيّة وأخلاقيّة وعقليّة وروحيّة وجسديّة... أما التعليم فهو مهنة قابلة للتعلّم تشمل مجموعة تقنيات ينبغي التحكم فيها، ومهارات يتوجب اكتسابها" (غريب وآخرون، ١٩٨٨، ص ٨٩، ١٠٢).

٢- اللسانيّات التربويّة: تعريفها وطبيعتها ومجالها وموضوعاتها

نرى من المفيد الرجوع إلى المصادر الأولى التي حدّدت ماهية اللسانيّات التربويّة وطبيعتها ومجالها وموضوعاتها. وبيان ذلك على النحو الآتي:

لقد وُظّف مصطلح اللسانيّات التربويّة (Educational Linguistics) سبولسكي Spolsky أحد رواد اللسانيّات التربويّة، وهو أول من اقترح تسمية هذا الحقل بهذا الاسم^(١). وقد بين سبولسكي مسوّغ استعمال مصطلح اللسانيّات التربويّة، وعدم

(١) يقول سبولسكي: "أنا أول من اقترح مصطلح "اللسانيات التربوية" نظرًا لعدم اقتناعي بالمجهودات المبذولة في تحديد اللسانيات التطبيقية". وهذا نصّه باللغة الانجليزية:

"I first proposed the term "Educational Linguistics" because of my dissatisfaction with efforts to define the field of Applied Linguistics" (Spolsky, 2008, 1).

اقتناعه بمصطلح اللسانيّات التطبيقية بوصفه عامّاً ومطلقاً (سبولسكي، ٢٠٠٨). وعُرف مصطلح اللسانيّات التربويّة في سبولسكي Spolsky (١٩٧٨)، وستوبس Stubbs (١٩٨٦)، وتوسع هذا المصطلح، بشكل سريع، وأصبح مُدرّكاً في نصوص سبولسكي (١٩٩٩)، وكورسن Corson (١٩٩٧)، ومقررات الجامعة (University programs). و"مع تزايد أهميّة تعليم اللغة نتيجة إنهاء حقبة الاستعمار (Decolonization)، وظهور العولمة (Globalization) أصبحت أنظمة التعليم تُثَمّن الحاجة إلى تكوين المدرسين والمدراء في جوانب اللسانيّات التي لها صلة وطيدة بالتربية، وكذا المجالات الفرعية المختلفة التي تطورت ضمن اللسانيّات التربويّة نفسها" (سبولسكي، ٢٠٠٨، ص ١). ويُخصّص سبولسكي (٢٠٠٨) مقدمة للتعريف باللسانيّات التربويّة، وسَمّها بـ"ما اللسانيّات التربويّة؟". ويبيّن هولت Hult (٢٠٠٨) تاريخ اللسانيّات التربويّة، وتطورها، ونشأتها (Emergence)، وطبيعتها (Nature)، ومجالها (Scope).

ويفيدنا في استيعاب حقل اللسانيّات التربويّة الكتاب المهمّ الذي حرّره سبولسكي وهولت Spolsky & Hult (٢٠٠٨) والموسوم بـ"المرشد في اللسانيّات التربويّة" (The Handbook of Educational Linguistics)، الذي نُشِرت أول طبعة منه في ٢٠٠٨ بدار النشر بلاكويل (First published 2008 by Blackwell publishing). إن هذا الكتاب، المهم في نظرنا، يشمل مقدمة موسومة بـ"ما اللسانيّات التربويّة؟" ومحوّراً عن "نشأة اللسانيّات التربويّة وتاريخها وتطورها"، وثلاثة أجزاء نبرزها على النحو التالي: يتضمن الجزء الأول "أسس اللسانيّات التربويّة" (Foundations for Educational Linguistics)، ويشمل الجزء الثاني موضوعات جوهرية في اللسانيّات التربويّة، فيما يتضمن الجزء الثالث العلاقات بين البحث والتطبيق (Research-Practice Relationships). إن النظر في مقالات المشاركين في هذا العمل، والتأمل في الكتب التي حرّروها في مجال اللسانيّات التربويّة بالإنجليزيّة، يؤكد حقيقة واحدة؛ وهي أن البحث في الوطن العربي، في هذا المجال، ما زال متخلّفاً عن الركب.

ولاحظ سبولسكي أن اللسانيات التطبيقية غير دقيقة (inpricise)، وأن لها أوجهًا متعددة، وتعدُّ اللغة والتربية وجهًا واحدًا من هذه الأوجه؛ فأطلق مصطلح اللسانيات التربوية وذلك في مقاله (سبولسكي، ١٩٧١)، وحدد طبيعتها في بحث بالمؤتمر الثالث لـ (AILA) في ١٩٧٢. ثم نشر رؤيته للموضوع في سبولسكي (١٩٧٤ ب)، ونشر تواليًا بحوثًا ودراسات في سبولسكي (١٩٧٨)؛ يفسر فيها طبيعة اللسانيات التربوية ومجالها (هولت، ٢٠٠٨، ص ص. ١٤-١٥). وتعتبر هورنبورغر Hornberger (٢٠٠١) اللسانيات التربوية حقلاً مستقلاً بذاته (autonomous field). فما اللسانيات التربوية؟ وما طبيعتها؟ وما مجالها؟ وما مميزاتها؟ وما الموضوعات التي تعنى بها؟

يعرّف سبولسكي (١٩٧٨) وهورنبورغر Hornberger (٢٠٠١) اللسانيات التربوية باعتبارها "مجالَ دراسة يُدمج أدوات البحث اللسانية والتخصصات الأخرى ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية لحلّ شامل للإشكالات والقضايا (Issues) التي لها صلة باللغة والتربية" (هولت، ٢٠٠٨، ص. ١٠).

أما عن طبيعة اللسانيات التربوية، فيرى هولت (٢٠٠٨) أنها مجالٌ متعدد المناهج (Multi-Method) في المقاربات التعليمية المتنوعة التي يستخدمها الباحثون في عملهم. فاللسانيات التربوية متعددة المراكز في المنصات الأكاديمية التي يعمل من خلالها الباحثون؛ وهي شاملة في جميع المعارف المنتجة فيما يتعلق باللغة والتعليم. ولذلك يرى سبولسكي أن "اللسانيات التربوية تُسهم في الفهم المتكامل للوحدات أو المواد (Subjects) التي ينظر إليها عادة على أنها مناهج منفصلة، وكذا إمكانيات فهم القضايا أو المسائل المتعلقة باللغة والتعليم في سياق اجتماعي أوسع" (سبولسكي، ٢٠٠٣، ص. ٥٠٣).

وأما عن مجال اشتغالها (Scope) فيشير سبولسكي (١٩٧٤) إلى أن المهمة الأساس للساني التربوي هي تقديم المعلومات ذات الصلة بتشكيل سياسة تعليم اللغة وتنفيذها، أي التركيز على الممارسة التربوية. ويمكن استخدام معرفة اللسانيات التربوية لتوجيه عملية صياغة سياسة لغوية تعليمية سليمة مصممة للتأثير بشكل إيجابي على الممارسة

اللغويّة. ويمكن، أيضاً، توظيف هذه المعرفة لتوجيه ممارسة التدريس السليمة، حيث يتم تنفيذها فيما يتعلق بسياسة اللغة التعليميّة. ويوضح سبولسكي ذلك بقوله: "إن مجال اللسانيّات التربويّة هو تقاطع اللسانيّات وعلوم اللغة الأخرى ذات الصلة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي" (سبولسكي، ١٩٧٨، ص. ٢).

ونظراً إلى الملاحظات التي ميزت اللسانيّات التطبيقية، والتي أشرنا إلى بعضها سابقاً، راهن سبولسكي على حل جديد نوضحه على النحو الآتي:

تبعاً لسبولسكي (٢٠٠٨) يرى بعض اللسانيّين أن مجال اشتغالهم ينبغي ألا يدرج في أيّ ميدان له صلة بالتربية؛ فاللسانيّات، في نظرهم، علم خالص محض (pure science)، ودراسته تحفز في إطار زيادة المعرفة الإنسانية. ويرى لسانيّون آخرون، من بينهم سبولسكي، أن اللسانيّات تقدم حلولاً لكثير من المشاكل التعليميّة والتربويّة، وذلك من خلال مراعاة الصعوبات المرتبطة بالتخطيط والتعليم اللغويين. ويرى سبولسكي "أن اللسانيّات، رغم صلتها بالتعليم، فإن العلاقة القائمة بين التعليم واللسانيّات نادراً ما تكون مباشرة، وأن اللسانيّات لا تصلح كلها للتطبيق على مسائل التربية والتعليم" (سبولسكي، ٢٠٠٨، ص. ٢).

وتأثر سبولسكي بتصنيف دافيس Davies (٢٠٠٦) الذي ميّز بين اتجاهين في تحديد جوهر (core) اللسانيّات التطبيقية:

— اتجاه يدافع عن ضرورة تحديد قاموس اللسانيّات التطبيقية ومن أتباعه وداوسون (Widdowson).

— اتجاه ثان يرى أن اللسانيّات التطبيقية مجال واسع يصعب التحكم في مسائل اشتغاله بدقة. ومن أتباع هذا الاتجاه سبولسكي الذي يرى أنّ مجال اشتغال اللسانيّات التطبيقية صعب التحكم، ولا يمكن تحديد جوهر اهتمام اللسانيّات التطبيقية ومجالها. ولذلك اقترح اللسانيّات التربويّة حلاً بديلاً. يقول سبولسكي: "وقياساً على علم النفس التربوي (Educational Psychology)

أمل أن يكون من الممكن تحديد حقل مرتبط بالتربية مؤسس على اللسانيّات " (سبولسكي، ٢٠٠٨، ص ٢). إن اللسانيّات التربويّة تتضمن عناصر لسانية مرتبطة مباشرة بقضايا التعليم، وتشمل، علاوة على ذلك، عناصر تربويّة لها علاقة بقضايا اللغة.

ويرتبط تطوير العربيّة وتعلّمها بالإفادة مما يُستحدّث في مجال تعليم اللغات عمومًا، وعلى استثمار النتائج المحرزة في اللسانيّات النظرية واللسانيّات التربويّة. ولذلك، نتبنى في هذا العمل اللسانيّات التربويّة إطاراً نظريّاً. ونرى من المفيد إبراز موضوعات اللسانيّات التربويّة، أو أهم المحاور التي تعنى بها، بعدما أبرزنا ماهية اللسانيّات التربويّة وطبيعتها ومجال اشتغالها.

تختص اللسانيّات التربويّة بدراسة العلاقة بين اللسانيّات النظرية وبين مجال تعليم اللغات. ويعد مجال تعليم اللغات من أهم المجالات التي تركز عليها اللسانيّات التربويّة. ويشمل هذا المجال اللغة الأولى وذلك حين يدرّس الطفل لغته الأساسيّة، كما يشمل اللغة الثانية التي يمارسها شخص ما في مجتمعه وبيئته، والتي لا تعد لغته الأم، وكذلك تعليم اللغة الأجنبيّة حيث يدرس الشخص لغة بلد آخر. وتتمحور موضوعات اللسانيّات التربويّة، حسب هورنبورغر (Hornberger ٢٠١٢)، في اكتساب اللغة (Language Acquisition) والتنوع اللغوي (Language Diversity)، وتعليم اللغة (Language Teaching)، وبيداغوجيا تعليم اللغات الأولى واللغات الأجنبيّة، وتدرّس مهارات الاستماع (Listening)، والتحدّث (Speaking)، والقراءة (Reading)، والكتابة (Writing)، كما تهتم باختبارات اللغة (Language Tests)، والتقييم (Evaluation) كما هو مبين في كومينس (Cummins ٢٠١٢). وتُعنى اللسانيّات التربويّة أيضًا بالسياسة اللغويّة، واختبارات اللغة، واللغة والتكنولوجيا، والتنوع الاجتماعي (أعداد سلسلة اللسانيّات التربويّة). ويشكل التقييم والاختبار^(١) أحد المحاور الهامة في اللسانيّات التربويّة كما في كيلى وريا ديكينز (Kiely and Rea-Dickins 2005).

(١) سنبرز أهمية التقييم والاختبار، بنوع من التفصيل، في الباب الثاني من هذا الكتاب.

وقد دعا سبولسكي (١٩٧٨) إلى ضرورة الاستفادة من كل العلوم التي تسلط الضوء على العلاقة بين اللسانيات وعلم التربية. وتدرس اللسانيات التربوية، أيضاً، التقنيات التي يجب أن تتبع في تدريس اللغة للناطقين بها وسبل تعليمها للناطقين غيرها. وهي ثمرة اللقاء بين اللسانيات وعلم التربية. فموضوع اللسانيات التربوية هو الإفادة من حقائق اللسانيات العامة بمناهجها ونتائج دراساتها وتطبيق ذلك كله في مجال تعليم اللغات؛ أي أنها تستغل معطيات اللسانيات العامة وفروعها الخاصة، وما وصلت إليه بحوثها من حقائق لحل مشكلات تعليمية. ولما كانت اللسانيات التربوية فرعاً من اللسانيات التطبيقية (Applied linguistics)، فإننا نرى من المفيد إبراز ماهية اللسانيات التطبيقية، ومجالاتها في عملية تعليم اللغة، ومميزاتها.

٣- اللسانيات التطبيقية: المفهوم والمجالات والمميزات

لقد برزت اللسانيات التطبيقية بعدما استوت اللسانيات (Linguistics) منهجياً ونظرياً وشكلت حقلاً من حقول اللسانيات. وارتبط ظهورها بظهور الاهتمام بمشاكل تعليم اللغات الحية للأجانب في العقد الرابع من القرن الماضي. ويعرفها براون Brown قائلاً: "يُعَدُّ علم اللغة التطبيقي [اللسانيات التطبيقية] منذ عقود عدة فرعاً من علم اللغة [اللسانيات]، ويهدف إلى وضع النظريات اللغوية موضع التطبيق في بعض المجالات العلمية. ومن هذه المجالات تعليم اللغات الأجنبية، وتعليم القراءة، والتعبير والفنون اللغوية في اللغة الأم" (براون، ١٩٩٤، ص ١٧٢-١٧٣). وتُعنى اللسانيات التطبيقية، في جزء منها، بإعداد المواد التدريسية وإعداد الطرق الخاصة بتدريس اللغة الثانية وتبحث عن حلول لمشاكل تدريس اللغات (كراشن، ١٩٨٢). وبما أن اللغة جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فإن ارتباطها وثيق الصلة باللسانيات التطبيقية التي تسوغ وجودها عند بروز مشكلة لغوية.

ونسجل مميزات اللسانيات التطبيقية على النحو الآتي:

- أ- اللسانيات التطبيقية مجال معرفي يسعى علماءه إلى البحث عن حلول للمشاكل التي لها علاقة باللغة (مكاري، ٢٠٠٥، ص. ١٩).
- ب- إن اللسانيات التطبيقية تطبيق المعلومات النظرية والمناهج البحثية ونتائج دراسات اللسانيات (علم اللغة) على المشكلات العلمية للغة (كوبر، ٢٠٠٦).
- وتتعدد اهتمامات اللسانيات التطبيقية، تبعاً لـ Cook (٢٠٠٥)، حيث تتوفر على مجالات عدة، تُمكن من معالجة مشاكل تعليم اللغة. ويمكن تصنيف مجالات اللسانيات التطبيقية (Scopes of Applied Linguistics) على هذا النحو (كوك فاي، ٢٠١٣، ص ص ٨-١٠):

— مجال اللغة والتعليم: يعد هذا المجال من أهم المجالات التي تركز عليها اللسانيات التطبيقية. ويشمل هذا المجال تعليم اللغة الأولى والثانية والأجنبية. أضف إلى ذلك اختبار اللغة الذي يعنى بتقييم الحصيلّة اللغويّة في كل من اللغة الأولى واللغة الثانية أو الأجنبية. ثم علاج النطق؛ أي ما يرتبط بمعالجة الضعف في التحدث والتواصل سواء كان ذلك وراثياً أو مكتسباً بسبب تدخل جراحي أو حادث أو مرض أو شيخوخة. إضافة إلى اختبار اللغة؛ أي تقدير التحصيل وتقييمه في الكفاية اللغويّة، في كل من اللغة الأولى واللغات الإضافية وللأغراض العامّة والخاصّة.

— مجال اللغة والعمل والقانون: يشمل هذا المجال التخطيط اللغوي، والتواصل في بيئة العمل، وذلك بدراسة كيفية استخدام اللغة في هذه البيئة، وكيفية إسهامها في طبيعة السلطة وعلاقتها بالأنواع المختلفة من العمل، كما يشمل تعلم اللغات لغاية شرعية جنائيّة؛ أي تطبيق الأدلة اللغويّة في التحقيقات الجنائية والقانونية الأخرى، مثل التحقق من كاتب مستند ما أو صوت متحدث على شريط تسجيل.

— مجال اللغة والمعلومات والتأثير: يشمل هذا المجال تحليل الخطاب النقدي، وذلك بدراسة العلاقة بين الخيارات اللغوية والتأثير في الأدب، ثم الترجمة (ممارسة ترجمة النص المكتوب والكلام المنطوق). ويضم هذا المجال، أيضاً، الصناعة المعجمية التي تهدف إلى إعداد المعاجم أحادية اللغة وثنائية اللغة، وكذلك الأعمال المرجعية الأخرى.

وتدخل كل هذه المجالات ضمن اهتمامات اللسانيات التطبيقية؛ وهي مجالات تخضع للبحث والدراسة في نظر المؤسسات والدوريات المهتمة بهذا الحقل المعرفي. وتعد، عملياً، بعض هذه المجالات أكثر استقلالاً من المجالات الأخرى؛ فاللسانيات العلاجية ودراسة الترجمة تعد أكثر استقلالية من المجالات الأخرى. كما يعدّ تعليم اللغات أكثر اهتماماً في جوانب البحث الأكاديمي مقارنة مع المجالات الأخرى (كوك فاي، ٢٠١٣).

ووفقاً لأبحاث مكّارتي McCarthy (٢٠٠١) فإن المشاكل اللغوية يمكن أن تحلّ انطلاقاً مما تتيحه اللسانيات من رؤى وحلول للمشاكل. وهذا يبرز التفاعل بين اللسانيات واللسانيات التطبيقية. ورغم هذا التفاعل فإن أهدافهما ومباحثهما تختلف، فدور اللسانيين يكمنُ في بناء نظريات لغوية قابلة للتجريب، وتقديم نماذج وأوصاف وتفسيرات لطبيعة اللغة بالاستناد إلى الحدس والعقل والمنطق، بينما يكمن دور اللسانيين التطبيقيين في إيجاد حلول لمشاكل تعليم اللغة والاستفادة مما تزوده به اللسانيات. وللإشارة، فقد طُبِّقت بعض النماذج اللسانية على تعليم اللغة الإنجليزية. ويُميّز مكّارتي (٢٠٠١) بين اللسانيات واللسانيات التطبيقية؛ فإذا كانت اللسانيات التطبيقية تستفيد من اللسانيات في تحديد المحتوى، وتحليل الأخطاء، وبناء الاختبارات، وإعداد الكتب والمعاجم، فإن اللسانيات تهدف إلى دراسة اللغة على نحو علمي^(١).

(١) لمزيد من الفروق بين اللسانيات واللسانيات التطبيقية ينظر: (صالح بلعيد، ٢٠٠٩).

٤- بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات التربوية

إذا كان بروز اللسانيات التطبيقية (Applied linguistics)، في العقد الرابع من القرن الماضي، مرتبطاً بظهور مشاكل تعليم اللغات للأجانب، كما بين كراشن Krashen (١٩٨٢)، وكوك Cook (٢٠٠٥)، فـ"إن اللسانيات التربوية تعود إرصاصاتها إلى العقد السادس من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية" (هورنبورغر، ٢٠١٢، ص. ٢). وبرزت اللسانيات التربوية، بعد تبني هايمز Hymes مفهوم القدرة التواصلية في بيداغوجيا اللغات، ووضعت على أساسه برامج تعليم اللغات (هايمز، ١٩٨٤).

ويلاحظ المتأمل في اللسانيات التطبيقية تعدد مجالات اهتماماتها وتشعبها؛ إذ دفعت المشاكل والنقاشات الدائرة حول مجال اللسانيات التطبيقية وطبيعتها سبولسكي إلى اتخاذ قرار صياغة مجال أكثر تحديداً ودقة من مجالها الواسع؛ ذلك أن اللسانيات التطبيقية رغم تطورها تبدو "محاولة فاشلة (fairly soulles) لتطبيق نماذج غير دقيقة، وغير موفقة، لحل مشاكل لغوية محدّدة ودقيقة في مجال تدريس اللغات الأجنبية" (سبولسكي، ٢٠٠٨، ص. ١). ويضيف سبولسكي في هذا الإطار قائلاً: "أصبح من البدهي، خاصة، بعد فشل الطريقة السمعية الشفهية (The Audio-Lingual Method) من جهة، ورفض اللسانيات التحويلية (Transformational Linguistics) قبول اتخاذ القضايا التطبيقية (practical issues) على عاتقها من جهة أخرى، أصبح من الجلي أن اعتماد اللسانيات التطبيقية، بوصفها لسانيات تطبق على بعض المسائل العملية، فكرةٌ مضللة (misleading)" (سبولسكي، ٢٠٠٨، ص. ١). وأفرزت اللسانيات التطبيقية مشاكل مرتبطة بتعليم اللغات منها عدم التحكّم في الطريقة الطبيعية.

نستخلص، إذن، أن جعل اللسانيات التربوية إطاراً نظرياً يجد مُسَوِّغاً في أن مجال اللسانيات التطبيقية مجالٌ واسع.

0- الأسئلة الأساس في تعلم اللغات وتعليمها

يقتضي إجراء عملية تعليمية ناجحة أسساً تراعى في تنفيذها؛ إذ يتطلب إنجاز العملية التعليمية شروطاً؛ تصاغ على شكل أسئلة (أسس) تتمحور حولها، وهي على النحو التالي (براون، ٢٠٠٠، ص ص ١-٢-٣):

الأساس الأول: مَنْ؟ (Who?) وتُعبر عنه الأسئلة التالية:

مَنْ يتعلّم؟ ومن يُعلّم؟ إنهم الدارسون والمدرّسون. فمن هم أولئك الدارسون وما أوطانهم! وما لغاتهم الأولى؟ وما قدراتهم العقلية؟ وما خصائصهم الشخصية؟ أما عن المعلّم فلا بد أن نسأل، ما لغته الأولى؟ وما خبرته وتكوينه؟ وما معرفته باللغة التي يريد أن يُعلّمها؟ وما ثقافته فيها؟ وما فلسفة التعليم المتبعة لديه؟ وفوق كل هذا، كيف يتفاعل المعلم والمتعلم معاً في المجتمع؟

الأساس الثاني: ماذا؟ (What?) ويعبر عنه بالأسئلة:

ما الذي يجب أن يتعلمه المتعلم؟ وما التواصل؟ وما اللغة؟ فهذا السؤال هو سؤال عن المحتوى الذي يتأثر بعوامل نذكر منها:

— الأهداف: الأهداف مصطلح يختلف عن الغايات، ولا بد أن تكون محدّدة تحديداً واضحاً.

— مستوى المقرر: يجب أن يناسب اختيار المحتوى المستوى المعرفي للمتعلمين؛ فما يقدم لمتعلم في السنة الأولى ليس هو ما يقدم لمتعلم في السنة الثانية؛ فاختيار المحتوى يخضع لمعايير من بينها أن يناسب مستوى المتعلمين معرفياً.

الأساس الثالث: كيف؟ (How?)

كيف يجري التعلّم؟ كيف يضمن شخص النجاح في تعلم اللغة؟

الأساس الرابع: متى؟ (When?)

متى تعلّم اللغة؟ ما سنّ الشخص الذي يتعلم اللغة؟ كم عدد الساعات التي يجب أن يتعلّم فيها المتعلّم داخل القاعة؟

الأساس الخامس: أين؟ (Where?)

متى تعلّم اللغة؟ ما سنّ الشخص الذي يتعلم اللغة؟ كم عدد الساعات التي يجب أن يتعلّم فيها المتعلّم داخل القاعة؟

الأساس السادس: لماذا؟ (Why?)

لماذا نتعلم اللغة؟ لماذا نتعلم اللغة الثانية؟ ما أغراض تعلّم اللغة؟
كل هذه الأسئلة تتصل اتصالاً وثيقاً بتعليم اللغة. ويمكن توضيح هذه الأسس في الجدول الآتي:

السؤال الأساس	المقصود منه
مَنْ نُعَلِّمُ؟	العَيِّنَةُ المستهدفة
ماذا نُعَلِّمُ؟	المحتوى (يهيمن محتوى الدرس اللغوي)
كيف نُعَلِّمُ؟	المنهجيات والنظريات والوسائل
متى نُعَلِّمُ؟	الزمن / السنّ الملائم
أين نُعَلِّمُ؟	البيئة اللغوية أو قاعة الدرس
لماذا نُعَلِّمُ؟	الهدف من التعليم

تراعى هذه الأسئلة الأساس في تعليم اللغة كما نصّ على ذلك بروان في كتابة "أسس تعلم اللغة وتعليمها". والسؤال الذي يفرض نفسه: إلى أي حدّ تراعى هذه الأسس في تعليم اللغة العربية في المراحل التعليمية؟ وما مصادر اللسانيات التربوية؟

٦- مصادر اللسانيّات التربويّة

بعد إبراز أسس تعليم اللغة وتعلمها^(١) في ضوء اللسانيّات التربويّة، نبرز بعض مصادر هذا الحقل على النحو التالي:

أكّد هايملز (١٩٨٤، ص. ١٨٢) أن "مفهوم القدرة التواصلية احتل مكانة هامة في المقدمات العامّة لللسانيّات التربويّة". وتستمد اللسانيّات التربويّة أسسها من البيولوجيا العصبية لتعلم اللغة، واللسانيّات النفسية والنظرية اللسانية واللسانيّات الاجتماعية وعلم الاجتماع اللغوي وكذا اللسانيّات الأنثروبولوجية على نحو ما هو مبين في الجزء الأول من الكتاب الجماعي الذي أعدّه ونسّقه اللسانيان التربويان سبولسكي وهولت (٢٠٠٨). وهي مصادر تتصدى للغة الإنسانية من زاوية ما، وتعنى بمشاكل تعليم اللغة ووضع حلول لها بغية خدمة العملية التعليميّة. فاللسانيّات وحدها لا يمكنها أن تحل مشكلة التعليم دون الاستعانة بعلوم أخرى، رغم أنها تهتم ببنية اللغة وطبيعتها (سبولسكي، ١٩٨٠).

ومن غاياتنا، في عملنا هذا، استثمار النحو التعليمي باعتباره نحواً يوضّع أساساً لتلبية حاجات المتعلمين، ولمساعدتهم على تعلّم اللغة المستهدفة، ويقابله النحو العلمي الذي يشمل أنماطاً متعددة من الأنحاء، كالأنحاء الوصفية، أو التوليدية، أو الوظيفيّة.

بيّنّا في هذا الإطار النظري ماهيّة اللسانيّات التربويّة، وطبيعتها، وموضوعاتها، وأسسها، بوصفها حقلاً يسعى إلى حل المشاكل المرتبطة باللغة. ونخصّص الباب الأول لتشخيص مظاهر الخلل في وضعية العربيّة ومسبباته من منظور اللسانيّات التربويّة.

(١) لا يمكن تعريف التعليم منعزلاً عن التعلم؛ ذلك أن المتطلبات العملية للتعليم لا تتحقق إلا بوضوح نظريات التعلم، وعلى ذلك يعرف التعليم بأنه تيسير التعلّم وتوجيهه، وتمكين المتعلّم منه، وتهيئ الأجواء له (براون، ١٩٩٤).

الباب الأول

دواعي استثمار اللسانيّات التربويّة في
إصلاح تعليم العربيّة



اللسانيّات التربويّة وإصلاح
تعليم العربيّة

تقديم

حظيت العربيّة بعناية فائقة منذ القدم، وشكّلت مصدر اعتزاز وافتخار للناطقين بها؛ ولهذا الاعتزاز ما يُسوّغُه؛ فالعربيّة تستمد رمزيّتها من القرآن الذي كان له الفضل في صيانتها من كيد كل عابث، ورمزيّتها مستمدة من نزوله عريباً، ورمزيّتها تستمد من كونها تحمل في ذاتها سرّ بقائها وقوة انتشارها، حيث غمر إشعاعها لغات الأمم والممالك التي استظلت براية الإسلام، فلم تكن لغة العربيّ فحسب، بل كانت لغة العقيدة لدى المسلمين مهما اختلفت أوطانهم، وأجناسهم، وألسنتهم، ومهما تباعدت أقطارهم.

وليس الحديث عن العربيّة مرتبطاً بنزعة الدفاع عن أفضلية لغة على أخرى، لوجود خصائص تميز كل لغة؛ فالعربيّة لها قيمة دينية تتمثل في نزول القرآن بها؛ فسمت بسموٍ إعجازه، وارتفعت بارتفاع بلاغته وقوة ألفاظه ومعانيه، وحفظت بحفظ قيمه الدينيّة والروحية. والعربيّة لها رمزية كبيرة نظراً إلى الدور الذي لعبته في توحيد الأمصار والأقطار العربيّة. كما أن للعربيّة قيمة اجتماعية من تجلياتها أنها لغة التعبير والتخاطب والتواصل بين أهلها. والعربيّة لها قيمة أدبية وجمالية تبرز فيما تمتاز به من طرق إبانة مختلفة سواء في الشعر أو النثر؛ فهي وعاء التراث الأدبي الذي لا يمحوه الزمن. وللعربيّة قيمة علميّة عكس ما يشاع من كونها لغة الأدب فقط؛ وعلميتها تتضح في الدور الذي قامت به قديماً حين استطاعت أن تكون أداة نقل مختلف علوم الأمم. لكن وضعيتها الراهنة تثير نقاشاً قد يصل أحياناً إلى التقليل من قيمتها وأهميتها في حاضرنّا. ولا شك أن للتعليم دوراً فعالاً في وضعيتها، فهي تتأثر بقوة وضعف تبعاً لقوة التعليم أو ضعفه، ف"التعليم أقوى الوسائل لنشر اللغة، وجعلها لغة الاستعمال والتداول، ولغة الشعب المرنّة والمعبرة عن مختلف الأنشطة والأوضاع" (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص. ٢٨٢). ولذلك تقتضي الوضعية الراهنة للعربيّة تشخيص تعليمها.

سنبرز في الفصل الأول، من هذا الباب، مؤشرات ضَعْف وضعيّة العربيّة، وتحديدًا بالمغرب، والتركيز على تشخيص وضعيتها في المراحل التعليميّة، خصوصًا في المرحلتين

الابتدائية والثانوية بنوعيتها. ولذلك، سنبرز الأهداف المعلنة من تعليم العربية في الوثائق الرسمية لتشخيص حالتها الراهنة؛ ذلك أن لكل درس لغوي هدفاً يسعى إلى تحقيقه، ولكل درس لغوي منهجية تُتبع في تعليمه. والدرس اللغوي العربي له هدف، شأنه شأن دروس اللغات الأخرى، وله منهجية مثلها. ويسعى هذا الفصل إلى تشخيص وضعية الدرس اللغوي العربي بالمغرب بغية تحديد مكان الخلل، ومعرفة أسبابها، وذلك عبر تتبع خطوات؛ أولها تحديد الهدف المحدد من تعليم أي درس لغوي، وكذا المنهجية المتبعة في تعليمه، وهذان العنصران (الهدف والمنهجية) هما السبيلان إلى معرفة مدى حضور خلل في تعليم الدرس اللغوي في مختلف الأسلاك التعليمية. أما الفصل الثاني من هذا الباب فيعنى بأسباب الخلل ومسبباته في وضعية العربية، وفي تعليمها.

الفصل الأول

◆ مؤشرات ضعف وضعيّة العربيّة في الوطن
العربي (المغرب أنموذجًا)



تقديم

بَدَّهِيَ أَنْ إِيجَادَ حَلٍّ أَوْ عِلَاجٍ لظاهرة معينة يتطلب، أولاً، تحديد مكن الداء أو الخلل؛ حيث إن تقديم الدواء يقتضي معرفة الداء، والتشخيص مقدّم على العلاج، ولا علاج دون التمكن من تحديد أصل الداء. ولذلك، سيعنى هذا الفصل الأول بتبيان مكامن الخلل في وضعية العربيّة بالوطن العربي عمومًا، مع التركيز على وضعيتها بالمغرب، وتشخيص مراحل تعليمها. فما مؤشرات ضعف وضعية العربيّة بالمغرب؟ وما مظاهر الخلل في تعليمها؟ وأين يكمن هذا الخلل؟ تشكّل الفقرات التالية بعض عناصر الإجابة.

١- استمرار تغلغل الثقافة الاستعمارية وهيمنتها

يُقرّ الدستور المغربي برسمية العربيّة والأمازيغيّة بالمغرب. إلا أن وضعية اللغة العربيّة، باعتبارها موضوع الدراسة، لا يعكس ما صرّح به الدستور^(١)؛ حيث تستعمل في مجالات محدودة وتحاصر بلغات أخرى. إنّ العاميّة هي اللغة السائدة في البيت والشارع والسوق، وتبقى الفرنسية، باعتبارها لغة أجنبية، هي اللغة الموظفة في الاقتصاد والإدارة. ويعني هذا أن العربيّة في وضعية غير مريحة. فبالرغم من كون العربيّة هي اللغة الرسمية إلى جانب الأمازيغيّة استنادًا إلى الدستور، "فإن هناك إقرارًا فعليًا بثنائية لغويّة وظيفيّة (فيما يبدو)، بل بأحادية لغويّة فرنسيّة في التعامل في عدد من المجالات. وحتى نذكر بعض الأمثلة، فإن النصوص والمراسلات الرسمية تحرر أكثر فأكثر بالفرنسية، وإذا وجدت صيغة معرّبة لها فإنها غالبًا ما تكتب بلغة ركيكة غير مفهومة" (الفاصي الفهري، ٢٠٠٣، ص ١٠).

وعلى الرغم من حصول المغرب على الاستقلال سنة ١٩٥٦؛ أي ما يزيد عن ستة عقود، فإن حضور الثقافة الاستعمارية ما يزال مهيمًا في بلادنا. إن استمرار حضور

(١) عاش المغرب حالتين دستوريتين، قبل دستور ٢٠١١ وبعده. فإلى حدود ٢٠١٠، كان المغرب يقرّ بلغة رسمية واحدة، هي العربية. وابتداءً من ٢٠١١، انتقل إلى نظام بلغتين رسميتين، حيث انضافت الأمازيغيّة لترقى إلى دور اللغة الرسمية (لمزيد من التفاصيل ينظر: الفاسي الفهري، ٢٠١٩، ص ١٢٥).

الثقافة الاستعمارية في بلادنا يتمثل في جوانب ومظاهر متعددة، لعل أهمها، وأكثرها خطورة، استمرار سيادة اللغة الفرنسية في المدرسة والإدارات والشوارع على حساب لغتنا القومية، واستمرار طرق وقوالب التفكير الاستعماري الرجعي المتخلف لدى كثير ممن ينتمون إلى عالم الفكر والثقافة، وعالم الإدارة والسياسة (الجابري، ١٩٧٣).

وما يؤكد استمرار حضور الثقافة الاستعمارية هو "كيف يفهم، مثلاً، أن اللغة الفرنسية، قبل دخول الحماية الفرنسية إلى المغرب سنة ١٩١٢، لم يكن لها إلا وجود هامشي، بينما تشير الإحصائيات اليوم إلى وجود حوالي ٤١,٥٪ من المتكلمين المغاربة المسلمين لهذه اللغة؟" (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص. ٢٧٨). فبخلاف إحصاءات ١٩٦٠، بُعِد الاستقلال، التي تفيد أن ٧٪ فقط من هذه الشريحة أصبحت تتكلم الفرنسية، إضافة إلى شريحة أوروبية ويهودية مغربية كانت تتكلمها بنسبة عالية (بين ٦١٪ و ٧٠٪)، وهي تُمثّل حوالي ١٠٪ من الساكنة آنذاك)، تفيد إحصائيات كثيرة أن الفرنسية تمكنت فعلاً على الأرض المغربية بشكل لم يسبق للغة أجنبية أن حققت ما يماثله (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣).

إن وضع اللغة العربية جديراً بالاهتمام باعتبار العربية لغة القرآن والعرب والهوية الثقافية. لذلك فإن اللائق بالعربية بالمغرب، وغيره من الأقطار العربية، هو أن تسترجع قوتها لتكون اللغة الرسمية حقاً قولاً وفعلاً. فالتأمل في وضع العربية بالمغرب، يلاحظ وجود اختلالات لغوية من تجلياتها هيمنة العامية في الحديث اليومي، وهيمنة الفرنسية في الشؤون الاقتصادية. هذه الوضعية تدعو إلى الاستغراب، وهذا ما عبّر عنه الفاسي الفهري (٢٠٠٥) بقوله: "ولست أدري كيف سنقوم هذا الوضع الاستيلابي الذي أصبحنا نحياه جميعاً في أسرنا ومجتمعنا، وأصبحنا نشح فيه حتى في الحديث العادي بدارجتنا المغربية أو أمازيغيتنا، ناهيك عن فصيحتنا. فافرنجج لساننا في المخبزة والمقهى والقناتين الأولى والثانية، والاجتماع بالجامعة أو الجماعة، في بيتنا مع أطفالنا" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص ٦ - ٧).

ويلحظ المتأمل في وضعية اللغة العربيّة بالمغرب أنها مهمشة في الحياة العامّة المغربيّة، "ذلك أننا، في المغرب، "لا نأكل" بالعربيّة، ولا نملاً بها شيكنا البنكي، ولا نتسلم بها الوصل البريدي، ولا نعبيّ بها بطاقة الأمن، إلخ. والتجارة والتعليم العلمي والتقني والمصالح الاقتصادية والإدارية، لا تتكلم عادة بالعربيّة" (الفاصي الفهري، ٢٠٠٣، ص. ٧٢). وما يؤكد الأزمة اللغويّة بالمغرب هو كون العربيّة ليست وظيفيّة في الحياة العامّة. فإذا كانت الفرنسية مزدهرة في وظيفتها رغم أنها ليست اللغة الرسمية للبلاد، فإن العربيّة، وهي اللغة الرسمية حسب الدستور، تعيش وضعاً يعطل وظائفها الطبيعيّة ويجعلها تبدو مجردة من فُرص الشغل والفوائد الاقتصادية والمحيط التكنولوجي (الفاصي الفهري، ٢٠٠٣).

هكذا يبدو جلياً للعيان أن العربيّة في المغرب تعيش وضعية صعبة وظروف انخراط خطيرة؛ إذ تستعمل في مجالات محدودة. ووضعية التردّي ليست خاصّة بالمغرب، بل تتضح في الوطن العربيّ أيضاً. يقول الفاسي الفهري في هذا الإطار: "يمكن أن نستخلص... على الصعيد العربي والمغربي ما يلي:

أ- إن الوضع العربيّ عمومًا لا يتماشى ومبادئ العدالة اللغويّة القائمة على النظام اللغوي الترابي.

ب- لا تتبوأ اللغة العربيّة دور اللغة التي تمارس أكثر الوظائف اعتباراً على أرضها وترباها؛ ليست سيّدة-ملكة على أرضها. واللغة الإنجليزيّة، اللغة العالميّة، تمتد وتنتشر لإزاحتها من هذا الدور في التعليم والإعلان والإشهار والاقتصاد إلخ، في المشرق العربيّ.

ج- إن الوضع في المغرب العربيّ أكثر ظلمًا للمواطن، لكون اللغة الفرنسيّة ليست اللغة العالميّة، أو لغة الفرص الأولى عالمياً حتى تعوض الإنجليزيّة والعربيّة في نفس الآن" (الفاصي الفهري، ٢٠١٩، ص. ٦٤).

٢- تهميش العربيّة في الحياة العامّة

تجنّباً للانطباعات والأحكام الجاهزة عن وضع العربيّة في الحياة العامّة، سجّلنا ملاحظات كثيرة خلال تَبَعْنَا لما كُتِبَ من إعلانات الانتخابات برِيع المملكة المغربية^(١). فقد عمّلت كل الأحزاب السياسية على توظيف بلاغات وبيانات لتشجيع المواطنين على التصويت لصالح مَنْ يُمثلهم محلياً وجهوياً. وما يهمنا، في هذا الإطار، هو محتوى الإعلانات المكتوبة بالعربيّة باعتبارها معطيات تجسد جزءاً من وضع العربيّة. لنأمل في ما ورد في محتوى الإعلانات الانتخابية^(٢) الصادرة عن بعض الأحزاب المغربية، على سبيل التمثيل لا الحصر، في المتن الآتي:

- ١- ورد في لافتة، تتضمن خبرتنظيم مهرجان خطابي من حزب معين، أشار إليها موقع أخبارنا المغربية يوم ٢٤ غشت ٢٠١٥، على الساعة ١٧:٤٧، ما يلي: "... ينضم مهرجان خطابي يأطره الكاتب الأول ..."
- ٢- وجاء في عنوان إعلان حزب معين: الانتخابات الجهوية والمحلية.
- ٣- ووُرد في إعلان أحد الأحزاب ما يلي:
- الشريف العظيم في شهادة الجميع عون السلطة وجميع الإدارات وبعض المناسبات، والذي كان مقاوم قضى عام ونصف داخل مطمورة تحت الأرض، مرشحكم يصلح منطقتكم."
- وتحمل ورقة حزب معين الجملة التالية: ضعوا علامة (*) على (صنوبر) الماء. وقد أرفقت هذه الجملة بصورة تمثل الصنوبر.
- ٤- ورد في ورقة أخرى أثناء الحديث عن الغاية من ترشيح وكيل اللائحة ما يلي:
- الصهر الدائم على مصالح الساكنة والوقوف بجانبهم عند الحاجة.
- صوتك أمانة فأحسن الاختيار. وضع تقتك فيمن هو أهل لها بصوتك النزيه.

إذا تأملنا الأمثلة أعلاه نسجل أخطاء إملائية وتركيبية ودلالية.

- (١) الإعلانات المقصودة هي ما تضمّنته مجموعة من اللافتات التي كتبها مسؤولون عن أحزاب مغربية معينة في فترة الانتخابات، التي شهدتها المملكة المغربية في الرابع من شتنبر ٢٠١٥؛ إذ تضافرت جهود الفاعلين السياسيين في الإعداد للانتخابات الجماعية والجهوية لحث المواطنين على اختيار من يمثلهم في المؤسسات الوطنية.
- (٢) اعتمدنا المعطيات الواردة في الإعلانات الانتخابية دون تصحيح الأخطاء الواردة فيها بغية تشخيص الوضعية الراهنة للعربية بين أهلها.

فالأخطاء الإملائية تتضح في كتابة "يؤطر" على هذا النحو (يأطر) كما في المثال (١) أعلاه. ويفسّر خطأ كاتب هذا الإعلان بضعف مستواه التعليمي، وندرة كتابته؛ لأن "كثرة الكتابة هي التي تؤدي إلى التمرس بها وعدم الوقوع في الأخطاء، وإلى أن تصبح بعد ذلك عملية سهلة وعفوية" (محمود أحمد السيد، ١٩٨٨، ص. ١٠٣). أضف إلى ذلك أن كاتب الشعارات والبلاغات يرتكبون أخطاء في كتابة همزة الفعل الخماسي والفعل السداسي ومصدريهما، والشأن نفسه في كتابة "ألف" الاختيار و"ألف" الانتخاب بهمزة القطع، مثلما هو مبين في المثال (٢) أعلاه. وقد لاحظنا في العديد من الإعلانات الانتخابية وقوع خلط بين همزة الوصل وهمزة القطع.

أما الأخطاء التركيبية والنحوية فتتمثل في عدم احترام نسق اللغة العربية نحوياً وتركيبياً كما هي الحال في المثال (٣)؛ ذلك أن "كان" ينصب الخبر (مقاوما). أما جملة "قضى عام ونصف" فهي لاحنة أيضاً؛ إذ إن كلمة "عام" جاءت مفعولاً، ومن المفروض نصبها، لكن كاتب الإعلان أبطل عمل الفعل "قضى" دون مُسَوِّغ. وتكمن الأخطاء الدلالية، أيضاً، في المثال (٣) أعلاه، حيث أرفق كاتب الإعلان صورة "الصنبور"، بينما أرفقوا جملة: ضعوا علامة (x) على "الصنبور". فقد وقع لبس دلالي بين الصنبور والصنبور، وشتان بينهما. والمتأمل في المثال (٤) يرى أن الكاتب تأثر بالنسق العامي؛ إذ حوّل العامية إلى كتابة عربية في عبارة: "والوقوف بجانبهم".

ومن الأخطاء الصوتية (ينضم - العضيم - الصهر - تقتك)؛ إذ يكتب كاتب الإعلان كما ينطق. وما هذه الأمثلة إلا نماذج قليلة من مئات الأخطاء الصوتية والإملائية والدلالية والصرفية والتركيبية التي تتخلل شعارات الحملة الانتخابية التي تصدر عن الأحزاب السياسية المغربية.

إن المتأمل في تلك الأخطاء يستنتج تأثير العامية على العربية الفصحى؛ إذ اتضح ذلك بجلاء في شعارات بعض الحملات الانتخابية وإعلاناتها.

وتجد العربية الفصيحة نفسها مضايقة بالعامية، ومن أسباب ذلك ضعف نسبة التمدرس في كثير من الدول العربية، فمتوسط انتشار الأمية؛ تبعاً لشاهين (٢٠٠٥)، لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع الشعوب العربية، رغم وجود مؤسسات تعليمية كثيرة، أساسية وجامعية. "فماذا تفعل العربية وهي محاصرة من كل اتجاه؟

- ١- محاصرة بطردها من المؤسسات العلمية!
- ٢- محاصرة بتأخير دورها في استقبال الصغار!
- ٣- محاصرة بعجزها عن المنافسة الحضارية!
- ٤- محاصرة بما يحوطها من اللهجات واللغات!
- ٥- محاصرة بدور المؤسسات الوطنية في عزلها وهزيمتها!" (شاهين، ٢٠٠٥، ص ١٦٧).

ولا يزال تغليب استعمال العامية في الفنون مثل المسرح والسينما سائداً أيضاً؛ ممّا يخلق ازدواجية لغوية. ويؤكد الفاسي الفهري أن "الازدواجية في حد ذاتها ليست سلبية بالطلق، فهي تمثل مجالات لهوية لغوية مركبة تختلف فيها لغة المدرسة بعض الشيء عن لغة الحياة العملية أو الشارع أو الإقليم. إلا أن الازدواجية يجب ألا تعمق الفجوة بين لغة المدرسة ولغة الحديث اليومي، حتى لا تفقد الأولى وظيفتها الحيوية، وتطمع الدارجة في الإحلال محلها" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص ١٥٦).

وجدير بالذكر أن العربية تستعمل في بعض المجالات القليلة؛ وتظهر عليها مظاهر الضعف مكتوباً أو مسموعاً. فأما المكتوب، فيكمن في "عدم السلامة في الأسلوب، وتركيب الجمل تركيباً ينم عن التكلف، وغلبة الركاكة والسّماجة والبعد عن جماليات اللغة، حتى إن الكلام المكتوب يهبط في أحيان كثيرة إلى مستوى يقرب من العامية، أو يتسم بالجفاف الذي لا يهز مشاعر ولا يحدث في النفوس الأثر المطلوب" (الشويرف، ٢٠٠٥، ص ١٦٩).

أضف إلى ذلك إهمال علامات الترقيم من فاصلة ونقطة إهماً لا يرهق قارئ الكلام المكتوب في فهم معانيه، ويصعب عليه إدراك علاقات الجمل بعضها ببعض، ومعرفة نهاية الكلام وبداية كلام آخر، فضلاً عن جهل معاني الأدوات اللغوية ووظائفها؛ بحيث تستعمل استعمالاً اعتباطياً لا تراعى فيه دقة توظيف الحرف؛ كعدم التفريق بين "لم" و"لما" الجازمتين، وحرفي الجواب "نعم" و"بلى"، واستعمال أداة التوكيد في موضع لا يقتضي التوكيد، وسوء استعمال "أحد" و"إحدى" في مثل قولهم: إحدى المستوصفات، وأحد المزارع.... والقائمة طويلة من الأخطاء اللغوية التي أصبحت عادة مألوفة في الأوساط التعليمية. كما أن المسموع واضح التجلي، أيضاً، وأحسن مثال على ذلك الصحفيون، حيث "يمكن رصد عجز الصحفي عن وضع السؤال أو الإجابة عنه بتلقائية وبلغة عربية سليمة، والمذيع في الإذاعة أو التلفزة قد لا يستطيع أن يقرأ قراءة صحيحة ما هو مكتوب أمامه في أوراقه" (العماري، ٢٠٠٢، ص. ٣٧). فالصحافي، مثلاً، قد يرفع ما حقه النصب وينصب ما حقه الرفع. ومثال ذلك قول المذيع: كان حجاج بيت الله واقفون بعرفة. فالمذيع نصب ما حقه الرفع (الحجاج) ورفع ما حقه النصب (واقفين).

نتوصل، إذن، من خلال المؤشرات السابقة المتعلقة بوضعية اللغة العربية، إلى نتيجة واقعية تشهد عليها الحياة اليومية هي ضعف وظيفية اللغة العربية، وحتى إن وظفت فإنها تشكو من نقائص عديدة في المسموع والمكتوب مثلما وضعنا سابقاً.

٣- قصور متعلم العربية في التواصل السليم بطلاقة

اتضح في الفقرات السابقة جوانب من وضعية اللغة العربية باعتبارها من مؤشرات الخلل، وتبين أنها تعيش ظروف انحطاط خطير. ويتجلى هذا الضعف في عدم وظيفية العربية في التواصل؛ ذلك أن المتعلم قد يفهم القاعدة النحوية والصرفية، لكنه عاجز عن استثمارها وتوظيفها في خطابه، فهو لا يتوفر على ما يكفي من المؤهلات البيداغوجية التي تسهل عليه الاستفادة من هذه القواعد النحوية أو الصرفية في المستوى

التعبيري. "إن ما يمكن ملاحظته بسهولة هو أن معظم التلاميذ والطلبة في المؤسسات التعليمية لا يستطيعون أن يعبروا عن أفكارهم وأحاسيسهم بلغة عربية سليمة وبطلاقة وتلقائية. والمدرسون أنفسهم، وفي كل المستويات، قد لا يستطيعون ذلك أيضاً، فهم، إذن، لا يستطيعون أن يكونوا نماذج صالحة لتلاميذهم وطلبتهم. والمثقفون الآخرون في المنابر المختلفة عاجزون أيضاً عجزاً كبيراً عن استعمال اللغة العربية استعمالاً صحيحاً" (العماري، ٢٠٠٢، ص. ٣٧).

إن اللغة التي يتواصل بها الأفراد في أوطانهم هي العامية، بينما يبقى العجز سائداً في التواصل بالعربية الفصيحة. فهي لم تطوع علمياً وتكنولوجياً للقيام بوظائف محددة وجديدة في التعليم؛ إذ إن هناك اختلالات في لغة التعليم وتعليم اللغة. ويتجلى هذا في ضعف إتقان اللغة العربية لدى المتعلم، وضعف نوعية تعليمها، وضعف الوسائط الموظفة في الأنشطة التربوية المرتبطة بها، مما يترتب عليه ضعف اكتساب المهارات والمعارف وضعف مردود التعليم بصفة عامة.

وأشار عبد الصبور شاهين (٢٠٠٥) إلى أن العربية تواجه جملة من التحديات التي تعاني بسببها نوعاً من العزلة عن الحياة اللغوية، وأول هذه التحديات عزلة اللغة عن الاستعمال العام، حيث حلت اللهجات العامية محلها، وأخذت مكانها في ألسنة الناطقين العرب، ونتج عن ذلك نشوء مجموعة من اللهجات المحلية، التي تختلف من بلد إلى آخر داخل القطر الواحد، فإذا كان عدد البلاد العربية اثنتين وعشرين دولة هي مجموع الأعضاء في جامعة الدول العربية، فإن لدينا اثنتين وعشرين لهجة، تتفرع عنها لهجات بلدية تتميز كل منها عن الأخرى ببعض الخواص الصوتية (شاهين، ٢٠٠٥).

إن القولَ بقصور المتعلم عن التعبير السليم بالعربية الفصحى، معناه أن الخلل كامن في منهاج تعليم العربية. ولذلك سنفصل القول في الاختلالات التي تنخر الجسد التعليمي، باعتبارها من دواعي استثمار اللسانيات التربوية في إصلاح تعليم العربية.

٤- بعض مظاهر الخلل في تعليم العربية بالمرحلة التعليمية: الدرس اللغوي أنموذجاً

سَيُعْنَى هذا المحور بتشخيص وضعية تعليم الدرس اللغوي العربي بالمغرب في المراحل التعليمية^(١). ولذلك، سننطلق من الأهداف المعلنة لتعليم العربية في الوثائق الرسمية بغية تشخيص وضعيتها الراهنة. وعليه، ستشكل الفقرات الموالية أجوبة عن الأسئلة التالية:

- ما الهدف من تعليم الدرس اللغوي العربي؟ وما المنهجية المتبعة في تدريسه؟ وإلى أي حد تحقق منهجية التدريس الهدف المحدد من تعليمه؟
- أين يكمن الخلل في تعليم الدرس اللغوي العربي؟ وما مؤشرات هذا الخلل؟

٤-١- بعض مظاهر ضعف وضعية تعليم اللغة العربية بالمغرب

٤-١-١- ما الهدف من تعليم اللغات؟

يُرَكِّز تعليم اللغة حالياً على تحقيق هدف التواصل، وما يؤكد ذلك هو التغيير الحاصل والتطور الهائل في طرق تعليم اللغات، فلم يعد التركيز في تعليم اللغة مرتبطاً بالأسس النحوية التي ظلت مستخدمة قروناً عدة، بل أصبح التركيز على تعليم اللغة بغية تحقيق التواصل السليم ووضع التراكيب النحوية في إطار وظيفي. وفي هذا السياق يقول براون Brown: "أخيراً: اندفع تعليم اللغة الآن نحو التواصل فبدأ يتجه نحو اللغة الطبيعية الواقعية الوظيفية التي يستخدمها في قاعة الدرس، ومع أننا لم نصل بعد إلى هذا الهدف من اليقين عما ينبغي أن نفعله في تعليم الجوانب التواصلية في اللغة، فإن التحرك الوثائق نحو هذا الهدف قد بدأ" (براون، ١٩٩٤، ص. ٢٩٦). إن المقاربة التواصلية في تعليم اللغات تجاوزت المقاربات السابقة مثل طريقة النحو والترجمة والطريقة السمعية الشفهية (سبولسكي، ٢٠٠٨) والطريقة المباشرة وغيرها من الطرق التي بينها كراشن (١٩٨٢).

(١) نقصد بها الأسلاك التعليمية بدءاً من الابتدائي، مروراً بالإعدادي، ووصولاً إلى التأهيلي.

واقترحت سافينون Savignon (١٩٨٣) تعريفاً لتعليم اللغة بهدف التواصل يبرز أربع سمات، وهي:

- لا تقتصر قاعة الدرس على القدرة النحويّة أو اللغويّة وإنما على مكونات القدرة التواصلية.
- لا تمثل الأشكال اللغويّة أساساً لتنظيم الدروس وترتيبها، وإنما تقدم من خلال تعليم الوظائف؛
- الدقة اللغويّة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أمر ثانوي في التعبير، ومن ثم فإن الطلاقة اللغويّة أهم من الدقة، والمعياري النهائي في نجاح التواصل هو التعبير الحقيقي عن المعنى المراد، وفهم المعنى المراد على وجهه الحقيقي؛
- ينبغي أن يكون "استعمال" اللغة هو الهدف النهائي للدارسين في قاعة الدرس، سواء في إنتاجها (التحدث) أم في استقبالها (الفهم) في سياقات لم يسبق التدريب عليها (براون، ١٩٩٤، ص ٢٦٠-٢٦١).

ومن خلال هذه السمات الأربع، يتبين أن هناك تحولاً في طرق تعليم اللغات، إذ إن المناهج كانت تنظم وترتب مفرداتها على أسس نحويّة ظلت مستخدمة سنين عديدة، ثم برزت طريقة تعليم اللغات بهدف التواصل. وهكذا يتم التركيز باستخدام اللغة الفعلية بدلاً من التركيز على القواعد، ومن هنا يجب أن تبنى الدروس على استعمال اللغة بصورة تلقائية لتشجيع الباحثين والمتعلمين على التعامل مع مواقف لم يسبق لهم التدريب عليها (براون، ١٩٩٤). وقد أصبح المدخل الفكري الوظيفي أساساً في تطوير الكتب التي تهتم بتعليم اللغات قصد التواصل.

ولم يعد تعليم اللغة مفهوماً يركز على حفظ القواعد وتلقين أشكالها بل أصبح، في المقام الأول، يهتم بإكساب المتعلمين قدرة تمكنهم من الاستئناس بهذه اللغة، وإعطائهم الفرص الكفيلة بتحقيق التفاعل والاستعمال اليومي. وغدا اكتساب المهارة اللغويّة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ملكة التواصل. و"اكتساب مهارة التواصل يعني محاولة الوصول بالمتعلم إلى مستويين: الأول لغوي، والثاني معرفي؛ يمكنانه من

استيعاب ما يسمع، واستعمال ذلك المكتسب المسموع استعمالاً جيّداً في الظروف والمواقف الاجتماعية المختلفة" (اليوي، ٢٠٠٢، ص ٥٥-٥٦). وقد نتج هذا التحول من التحفيز والتطويع إلى التمهير والتواصل عن تأثيرات علم النفس وعلم الاجتماع، فأصبح التمهير بديلاً عن الحفظ، وأضحى الفعل التعليمي يركز على تعليم الاستماع والمحادثة أولاً، ثم العمل على تحقيق التكامل بين المهارات اللغوية إرسالاً (المحادثة والقراءة والكتابة)، واستقبالاً (الاستماع والاستجابة الشفهية ثم القراءة والكتابة)، مع السعي إلى الجمع بين الفروع اللغوية، وعدم النظر إلى كل منها على أنه هدف في حد ذاته، بل وسيلة لصحة التعبير التواصلي وغناه.

وتتكامل المهارات اللغوية فيما بينها لتحقيق تشجيعاً للأداء الشفهي والكتابي باللغة المتعلمة، ولتنمية فهم متكامل عن الرسائل الشفهية والموضوعات الثقافية والوثائق المكتوبة، ولتقديم معرفة لغوية وثقافية واسعة تجعل من المتعلم مستمعاً منفعلاً وفاعلاً، متأثراً ومؤثراً (اليوي، ٢٠٠٢).

والمهارات اللغوية التي تحقق التواصل هي الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة. وبدون تحقيق هذه المهارات الأربع يكون تعليم اللغة دون فائدة تذكر، لأن الملكة التواصلية تتوقف على تمكين المتعلمين وتمكنهم منها.

ويرى وداوسون Widdowson أن أهداف أي درس لغوي عادة ما تعرف بالرجوع إلى المهارات الأربع: فهم الخطاب الشفهي، والتحدث، والقراءة، والكتابة. ويجعل وداوسون الهدف من تعليم هذه المهارات وتعلمها في القدرة على اكتساب ملكة التواصل؛ ذلك أن القدرة على إنتاج الجمل عنصراً أساساً في تعلم لغة ما، ولكن معرفة هذه اللغة لا تعني الفهم، والتكلم، وقراءة الجمل وكتابتها فحسب، ولكن أيضاً معرفة كيفية استعمال هذه الجمل لأهداف تواصلية (وداوسون، ١٩٧٨).

وفهمهم من المراجع، المذكورة أعلاه، أن الهدف الأساسي من تعليم الدرس اللغوي يكمن في تحقيق التواصل باللغة، إذ لا جدوى من تعليم متون لغوية بعيدة عن الاستعمال اللغوي، ولا جدوى من تعليم لغة لا يعمل على إكساب المهارات. ويحيل مفهوم التواصل

على مهاراتي الاستماع والقراءة، فالرسالة اللغوية شفوية كانت أو كتابية، منطوقة أو مكتوبة هي في النهاية أشكال تواصلية؛ الهدف منها تحقيق التواصل مع الآخرين لهدف معين توجبه حاجات الكائن البشري. وهذا التوجه الجديد في تعليم اللغات تغاضى عن تحفيظ القواعد النحوية والقوالب التركيبية للغة المتعلمة، وانصب اهتمامه على تلقين قدرات وعادات قائمة على المعرفة والفهم والاستعمال التداولي للغة، و"لم يبق الاهتمام منصباً على تعليم اللغة من حيث هي حقائق وأحكام يكتفي المعلم بتلقينها وتعليمها للمتعلمين وإجبارهم على حفظ القوالب اللغوية واستظهارها؛ إذ لم تكن هناك ضوابط تعليمية منظمة ومضبوطة" (اليوي، ٢٠٠٢، ص. ٥٨). وكان الأمر متروكاً للمدرسين واجتهاداتهم، كل واحد يقوم بتنظيم المادة التعليمية وتجميعها وإلقائها على المتعلمين حسب قدرته على الفهم. وبذلك كانت العملية التعليمية تختلف باختلاف المدرس واجتهاده وتوجهاته الخاصة، لكن أضحت النظر إليها حالياً في ضوء معطيات علم النفس واللسانيات وعلم الاجتماع على أنها مجموعة من المهارات اللغوية التي يجب تعليمها لتحقيق التواصل والتخاطب، لأننا لا نهتم فقط بتعليم الطالب إنتاج كلمات مترابطة نحوياً بطريقة مقبولة فحسب، بل بتعليمه استخدام اللغة لغرض ما، ليتخاطب بها ويتلقى مخاطبة بها، أي تعليمه أداء أدوار بعينها (كوردن، ١٩٧٣).

إن النتيجة التي نتوصل إليها في تعليم لغة ما هي أن تعليم أي لغة يكون وراءه هدف أساس؛ يكمن في تحقيق التواصل والتخاطب بتلك اللغة. والسؤال الذي يجد له موقعا، في هذا الإطار، هو: أيجعل تعليم اللغة العربية تحقيق التواصل هدفاً أساساً بالبلدان العربية؟ وهل يعمل هذا التعليم على تحقيق هذا الهدف؟ وبعبارة أوضح، هل المقاربة التواصلية هي منطلق تعليم اللغة العربية في تعليم البلدان العربية عامة، وبالمغرب خاصة؟ وهل يتحقق التواصل باللغة العربية؟

٤-١-٢- الهدف من تعليم درس اللغة العربية بالمغرب

يكشف التأمل للهدف من تعليم اللغة العربية بالبلاد العربية حضور البعد التواصلية في تعليمها. وقد سبق لفتحي والشارني (٢٠٠٣) أن بيّنا الهدف من تعليم اللغة العربية في

بلدان الوطن العربي؛ إذ "تلتقي [...] أنظمة تعليم العربية في الوطن العربي في استهداف غاية نبيلة هي جعل العربية لغة تواصل واستعمال لالغة تتعلم لذاتها؛ وعياً من هذه الأنظمة التربوية بالقيمة الوظيفية للغة في تربية المتعلم وأهميتها في تذليل الصعوبات التي تعترض المتعلم لاحقاً، أي في مقامات التواصل اليومي وسياقات التعامل المهني" (فتحي والشارفي، ٢٠٠٣، ص ٥٣ - ٥٤). وإذا كان التواصل لا يتحقق إلا بامتلاك المهارات اللغوية بنوعها الشفهي والكتابي فإن معرفة هذه المهارات ومعرفة كيفية توظيفها تبدو ضرورية. ويجدرُ بنا أن ننظر في الهدف من تعليم اللغة العربية بالمغرب باعتباره أنموذجاً.

يتطلب الجواب عن السؤال المرتبط بالهدف من تعليم الدرس اللغوي بالمغرب الرجوع إلى الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية، حتى نقف على مدى حضور البعد التواصل في تعليم اللغة العربية من الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي مروراً بالإعدادي.

لقد ورد في الكتاب الأبيض^(١) أن الهدف من تعليم درس اللغة العربية في السلك

(١) الكتاب الأبيض هو الكتاب الخاص بالمناهج التربوية، التي تحدد التوجهات الأساسية في التعليم (الأهداف والمنهجيات)، وقد دخل حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٢ م، وسعت وزارة التربية الوطنية جاهدة إلى تفعيل توصيات الميثاق الوطني الإصلاحية لقطاع التعليم، فبدأت الوزارة بالبحث عن صياغة منهجية لتطبيق توصيات الميثاق؛ فأسهمت تلك الجهود، وبتنسيق مع لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي، في إصدار "الوثيقة الإطار لمراجعة المناهج التربوية وبرامج تكوين الأطر"، وإصدار الكتاب الأبيض الذي اهتم بإصلاح المناهج التربوية؛ حيث يمثل رغبة لإصلاح جزئي لمنظومة التعليم وليس شاملاً لها. وقد تضمن ثمانية أجزاء:

الجزء الأول: الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية

الجزء الثاني: المناهج التربوية لسلك التعليم الابتدائي

الجزء الثالث: المناهج التربوية للسلك الإعدادي

الجزء الرابع: المناهج التربوية لقطب التعليم الأصيل

الجزء الخامس: المناهج التربوية لقطب الآداب والإنسانيات

الجزء السادس: المناهج التربوية لقطب الفنون

الجزء السابع: المناهج التربوية لقطب العلوم

الجزء الثامن: المناهج التربوية لقطب التكنولوجيات

الأساسي (للسنتين الأولى والثانية ابتدائي) هو أن يكون المتعلم قادراً على التواصل عن طريق اللغة العربية قراءة وكتابة وتعبيراً، وأن يكون قادراً على التعبير الشفهي بالنسق العربي الفصيح، وأن يكون مستضماً البنيات التركيبية والأسلوبية والصرفية للغة العربية، وقادراً على التعبير الشفهي بالنسق العربي الفصيح، وقادراً على استعمال اللغة العربية للتفتح على البيئة الطبيعية والمحيط الاجتماعي، وعلى ما تزخر به الحياة العامة من عمل ونشاط وإبداع.

وورد، أيضاً، في الكتاب الأبيض أن التعامل مع مادة اللغة العربية في السنوات الأربع للسلك المتوسط الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة (ابتدائي) يتم باعتبارها وسيلة، يحقق المتعلم بواسطتها مجموعة من الكفايات الأساسية المرتبطة بالمادة بصفة عامة ومجموعة أخرى من الكفايات النوعية المرتبطة بالمكونات المختلفة لمادة اللغة العربية. ومن هذه الكفايات أن يكون المتعلم قادراً على استيعاب النسق اللغوي الفصيح، الذي يعتبر وسيلة أساسية في عملية الإدماج الاجتماعي، وقادراً على التعبير بواسطة اللغة شفهيًا وكتابيًا في مواضيع متنوعة، ترتبط بواقعه وتلبي حاجاته، وقادراً على القراءة والفهم واستثمار المقروء على مستويات عدة، وأن يكون متمكناً من عدد من القواعد اللغوية التي تمكنه من استعمالها بشكل صحيح في أنشطته اللغوية المنطوقة والمكتوبة وفي التواصل السليم مع الغير (الكتاب الأبيض، المناهج التربوية لسلك التعليم الابتدائي، ٢٠٠٢، ص ص ٢٤-٣٥).

ورغم التعديلات التي طرأت على منهاج اللغة العربية بالمغرب منذ بداية الألفية الثالثة إلا أن حضور البعد التواصلية ظل حاضراً في كل الوثائق الرسمية؛ من الميثاق

الوطني للتربية والتكوين، مروراً بالمخطط الاستعجالي^(١)، وصولاً إلى الرؤية الاستراتيجية^(٢)

(١) بعد ظهور دراسات المجلس الأعلى للتعليم التي خلصت إلى فشل تحقيق الأهداف المرجوة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أعد مخطط تعليمي جديد؛ أطلق عليه المخطط الاستعجالي، لإصلاح منظومة التربية والتعليم. وهذا يعني أن الميثاق الوطني لم يحقق الأهداف المرجوة منه. ولا بد لهذا المخطط أن يصلح المشكل القائم خصوصاً أن مسوِّغَ تسريع وتيرة إنجاز هذا الإصلاح معتمداً على الميثاق بوصفه مرجعية أساسية له. وجاء إرساء المخطط الاستعجالي داخل المنظومة التربوية التعليمية الوطنية بغية إنقاذ المدرسة المغربية من مشاكلها الوظيفية وتحليصها من أزماتها البنيوية العويصة. ويمكن تعريف المخطط الاستعجالي على أنه خطة إنقاذ للنظام التربوي التعليمي المغربي من الأزمات العديدة التي تخبط فيها. وبخصوص اللغة العربية، نستحضر أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أعطى اللغة العربية مكانة أكبر مقارنة مع بقية اللغات. وكذلك الشأن بالنسبة للمخطط الاستعجالي، حيث كان ملف اللغة واحداً من أعقد مشاريعه المتمثلة في مشروع التحكم في اللغات ضمن المجال المتعلق بالإشكاليات الأفقية للمنظومة التربوية؛ وذلك من خلال تحديث تدريس اللغة العربية؛ معتبراً التحكم في اللغة عنصراً أساسياً في النجاح المدرسي والاندماج المهني.

(٢) تعدّ الرؤية الاستراتيجية أهم مستجد عرفته الوسط التربوي في إطار الإصلاحات المتتالية التي عرفها المغرب في ميدان التعليم؛ حيث بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في سياق التحضير لبلورة رؤية استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي، إلى إطلاق مشاورات موسعة شملت الفاعلين في المدرسة، والأطراف المعنية والمستفيدة والشركاء، والقطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي، ومَن له رأي في الموضوع من الكفاءات الوطنية والخبراء (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٥). وتقوم الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (٢٠١٥-٢٠٣٠)، على إرساء مدرسة جديدة، قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص، وترسيخ الجودة والإعمال الفعال والملائم للنموذج البيداغوجي، باعتباره جوهر عمل المدرسة بمختلف مكوناتها وأساس اضطلاعها بوظائف في التربية والتعليم والتكوين. وتقتصر الرؤية الاستراتيجية اعتماد منهاج وطني مندمج قائم على تفاعل المواد الدراسية وتكاملها، بما في ذلك تدريس اللغة العربية. وقد أعطت الرؤية الاستراتيجية أولوية واهتماماً واسعاً بتدريس اللغة العربية؛ حيث نجد أن من أهداف الرؤية الاستراتيجية التمكن من اللغات وتنويع لغات التدريس، وخاصة اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد المعتمدة في تدبير الشأن العام؛ فهي اللغة الأساس المعتمدة في التدريس؛ إذ وجب تعزيزها وتنميتها والنهوض بها، والتجديد والتنويع في المقاربات والطرائق البيداغوجية في كل ماله علاقة باللغة العربية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٥). وقد أكدت الرؤية الاستراتيجية على الاهتمام بالسلك الابتدائي و"إلزامية اللغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة تدريس جميع المواد" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٥، ص. ٣٨).

(٢٠١٥ - ٢٠٣٠) التي أفرزت ما يسمى بالمنهاج المنقح^(١)؛ إذ تكمن أهداف تدريس الدروس اللغوية العربية في الابتدائي في أن:

- يتعرف المتعلم الظواهر الصرفية والتركيبية والإملائية المقررة؛
- يستثمر الظواهر اللغوية أثناء الإنجازين الشفهي والكتابي، وأثناء ضبط الكلمات والعبارات بالشكل التام؛
- يحسن أدائه التواصل شفهيًا وكتابيًا بالاستثمار الإيجابي للظواهر المدروسة؛
- يوظف اللغة العربية توظيفاً سليماً في إنتاجاته الشفهية والكتابية (بادو وآخرون، ٢٠٢١، ص ٤٠).
- ويظهر جلياً حضور البعد التواصل في الكفايات المعلنة من تعليم الدروس اللغوية العربية في الابتدائي، إذ يُتَوَخى:
- التحكم في مبادئ اللغة العربية، والتمكن من استعمال تراكيبها لفظاً وكتابة.

(١) جاء المنهاج المنقح في سياق خاص هو إخفاق المنظومة التعليمية وتراجعها في المغرب، وهو ما جاء في مقدمة التدابير ذات الأولوية؛ إذ إن الإصلاحات المتعاقبة على منظومة التربية والتكوين لم تعالج المكونات الأساسية الثلاثة للعملية التعليمية التعليمية، ما انعكس سلباً على التحصيل الدراسي للمتعلمين، وأدى إلى ضعف المستوى التعليمي وتدني مردودية منظومة التربية والتكوين.

وقد مرَّ المنهاج الجديد بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة التجريب التي دخلت حيز الممارسة والتنفيذ والتطبيق ابتداء من بداية الموسم الدراسي ٢٠١٥-٠٩-١٠ في
- مرحلة التعميم والتطبيق والتي دخلت حيز الممارسة والتنفيذ ابتداء من الموسم الدراسي ٢٠١٩-٢٠١٨ ومن السنة الأولى والثانية ابتدائي.

وفي الموسم الدراسي لسنة ٢٠١٩-٢٠١٨ تم العمل رسمياً بالمنهاج الجديد المسمى المنهاج المنقح في جميع مدارس المغرب. ويمكن تعريف المنهاج المنقح على النحو التالي: المنهاج المنقح منهاج تعليمي يحمل هندسة جديدة تركيبها مجموعة من المرجعيات والدعامات والمواصفات، منها ما هو بيداغوجي، ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو مؤسسي. وهو منهاج مؤسس على الأقطاب والدعامات عوض المواد والمكونات.

- تعزيز الرصيد الذي اكتسبه المتعلم(ة)، من القواعد خلال السنوات الماضية وتنميته.
- القدرة على تمييز النصوص من حيث صحتها أو خطأها، عند سماع التعابير الخارجة عن النسق المقرر أو قراءتها في التركيب العربي.
- التواصل عن طريق توظيف اللغة قراءة وكتابة وتعبيراً واستماعاً.
- توظيف اللغة في مواقف الحياة المختلفة، والتواصل السليم بها (الفاربي، ٢٠٢٠، ص. ٤٢).

وإذا تأملنا الوثائق الرسمية والمقاصد الأساسية للمرحلة الثانوية الإعدادية التي مازالت سارية المفعول إلى الآن بالمغرب، يتبين لنا أن منهاج اللغة العربية للناطقين بها في السلك الإعدادي يسعى إلى مقاصد ومرام منها: "مراعاة ما حَصَله التلاميذ في المرحلة الابتدائية، وتعميق المهارات المنهجية والتواصلية واللغوية، وجعل المتعلم قادراً على التواصل عن طريق توظيف اللغة العربية قراءة وكتابة وتعبيراً واستماعاً، وإكسابه ثقافة عربية ووطنية وقومية تنتمي إلى الماضي والحاضر، وتنتج على الفكر الإنساني عامة، وتمكينه من إدراك مكونات اللغة وظواهرها الإملائية والصرفية والأسلوبية" (مرشدي في اللغة العربية، دليل الأستاذ، ٢٠٠٤، ص. ٩). ونصّت الوثيقة الإطار للاختيارات التربوية على أن الهدف من تعليم اللغة العربية في السلك الثانوي الإعدادي هو أن يكون المتعلم متمكناً من اللغة العربية ومستعملاً لها في مختلف مناحي الحياة استعملاً سليماً، ومتحكماً في مبادئ العربية، وقادراً على تمييز النصوص من حيث صحتها، أو خطأها، عند سماع التعابير الخارجة عن النسق المقرر في التركيب العربي أو قراءتها، وكذا القدرة على توظيف العربية قراءة، وكتابة، وتعبيراً، واستماعاً، في مواقف الحياة المختلفة، والتواصل السليم بها (الكتاب الأبيض، ٢٠٠٢، المناهج التربوية للسلك الإعدادي، ص. ١ وما بعدها).

ولا تخرج أهداف تعليم الدرس اللغوي في التعليم الثانوي التأهيلي عن الأهداف السابقة المسطرة في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي؛ إذ تهدف اللغة العربية "إلى تنمية قدرات المتعلمين اللغوية والثقافية والاجتماعية والإنسانية، كما تهدف إلى إكساب المتعلمين كفايات تواصلية تمكنهم من استعمال اللغة العربية" (الكتاب الأبيض، ٢٠٠٢، ج١، ص. ٤٠).

ويبدو جلياً، إذن، أن الهدف المحدد في الاختيارات والتوجهات التربوية العامة، باعتبارها منطلقات لتأليف الكتب المدرسية في تعليم اللغة العربية، يتجلى في استعمال اللغة العربية والتواصل بها في مختلف مناحي الحياة. فالهدف المعلن في تعليم العربية لا يختلف مع أهداف تعليم باقي اللغات الأخرى. ولكن السؤالين اللذين يطرحان هما: أيتحقق التواصل باللغة العربية؟ وإلى أي حد يُحقق الدرس اللغوي العربي الأهداف المرجوة منه؟

تقتضي الإجابة، عن السؤالين أعلاه، توضيح المنهجية المتبعة في تعليم الدرس اللغوي، ولذلك، سنجيب عن السؤال التالي: ماذا يوظف في تعليم الدرس اللغوي في الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي؟ وما المنهجية المتبعة في تدريسه؟

٢-٤- منهجية تعليم الدرس اللغوي

استحضرت مجموعة من الاعتبارات أثناء تأليف برامج تعليم اللغة العربية في مختلف الأسلاك التعليمية. فاعتمد مبدأ "الاستثمار" في تمرير برامج الظواهر الأسلوبية والتركيبية، والصرفية والإملائية، وذلك في السنتين الأولى والثانية، من التعليم الابتدائي، ومبدأ "التصريح" بتلك الظواهر اللغوية، والقواعد الضابطة لاستعمالها في السنوات الأربع للسلك المتوسط^(١)، على أن هذا التصريح نفسه يتدرج من التحسيس والتلمس، فالإكتساب إلى الترسخ والتعميق، بحيث يتم إدراج الظواهر اللغوية نفسها في

(١) السلك المتوسط يضم أربع سنوات (من الثالثة ابتدائي إلى السادسة ابتدائي).

برنامج سنتين متواليتين أو أكثر، على أن تتم معالجة الظاهرة في كل سنة على مستوى معين، يضيق في الأولى، ويتسع تدريجياً فيما يليها" (الكتاب الأبيض، المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي، ص. ٢٢).

وفي المنهاج المنقح المعتمد في المرحلة الابتدائية بالمغرب، منذ أواخر العقد الثاني من هذا القرن، تُعدُّ الظواهر اللغوية من بين مرتكزات مادة اللغة العربية، حيث تقوم على أساس مجموعة من القواعد الضابطة للصيغ الصرفية والتراكيب وكيفية رسم الكلمات، كما تمكن المتعلم من الاستعمال السليم للغة العربية (مديرية المناهج، ٢٠٢١، ص. ١١٩). ويقوم المنهاج المنقح على مرتكزات عدة نذكر منها:

- تبني مقاربة جديدة لتدريس اللغة العربية باعتماد القراءة المبكرة في السنوات الأولى من السلك الابتدائي، والقراءة المقطعية ضمن مقاربة عملية لتعلم اللغة الأجنبية، تنهل من الممارسات الفضلى عالمياً.
- تحديد تيمات مشتركة بين اللغات المدرسة في نفس الفترة من السنة بالنسبة إلى كل مستوى دراسي، مع تجديد محتويات هذه التيمات لجعل المتعلم ينخرط في مجتمع المعرفة، ويدرك التحولات الكبرى التي يعرفها الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والتكنولوجيا" (القانون الإطار ٥١، ١٧ المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والرؤية الاستراتيجية). وتضمن المنهاج المنقح^(١) مستجدات تدريس اللغة العربية، ومنها:
- تقليص عدد الوحدات من ثمان وحدات إلى ست وحدات.
- كل وحدة دراسة تمتد على خمسة أسابيع.
- حذف أسبوعي الدعم العام والخاص، والاكتفاء بأسبوع واحد لتقويم الوحدة ودعمها.

(١) لا يُمكننا الحكم على نجاعة المنهاج المنقح؛ إذ لم يمض على صدوره وقت كاف يُمكننا من تقييمه.

- تقديم القواعد اللغوية بكيفية مستضمنة في المستوى الأول والثاني والثالث، وبكيفية صريحة في المستويات: الرابعة والخامسة والسادسة ابتدائي.
- تسمية مكون التعبير والتواصل الشفوي في اللغة العربية من المستوى الأول إلى المستوى الثالث بالاستماع، وإضافة مكون التواصل الشفوي في المستوى الرابع. وتشمل الظواهر اللغوية، في المرحلة الابتدائية، الصرف والتحويل والتركيب والإملاء. وعموماً توظف المنهجية التالية:
- يبتدئ التصريح بالظواهر اللغوية والقواعد الضابطة لاستعمالها ابتداء من المستوى الرابع.
- يتدرج التصريح بهذه الظواهر من التحسيس والتلمس فلاكتساب، دون الإغراق في تفرغ القواعد اللغوية المدروسة، ورصد الاستثناءات اللغوية؛
- يبقى التدرب على المفاهيم والقواعد مجرد وسيلة لا غاية؛
- يُتخذ النص القرآني الوظيفي غالباً منطلقاً أساساً لدروس الصرف والتحويل والتركيب والإملاء؛
- تقديم الظاهرة اللغوية في حصتين؛ تخصص الحصّة الأولى منها لاكتشاف الظاهرة وبنائها، وتخصص الحصّة الثانية للتثبيت والتطبيق، وذلك تيسيراً لاستثمار الظاهرة قيد الدرس بشكل سلس ومرن وإعطاء فرصة أكبر لتداولها (مديرية المناهج، ٢٠٢١، ص. ١٢٠).

واعتمدت في الدرس اللغوي العربي في الثانوي الإعدادي، حسب مؤلفي المقررات الدراسية، مقارنة تواصلية بغية التواصل باللغة العربية وتداولها. يقول مؤلفو كتاب مرشدي في اللغة العربية المقرر في السنة الثانية والثالثة ثانوي إعدادي: "اعتمد هذا الدرس على مقارنة وظيفية تستهدف تعليم اللغة العربية وتعلمها" (مرشدي في اللغة العربية، دليل الأستاذ، السنة الثانية ثانوي إعدادي، ص. ٦٠)، وذلك ضمن السياقات التواصلية كتابية كانت أم شفوية. وتشكل قواعد اللغة شقاً من الدرس اللغوي، حيث

يتعلم المتعلم، حسب مؤلفي الكتب المدرسية في الثانوي الإعدادي، المبادئ والمفاهيم والقواعد اللغوية في مختلف ظواهرها الصرفية والتركيبية والأسلوبية قصد التحكم في نسق اللغة العربية، والقواعد الواصفة لها. وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة في تدريس الدرس اللغوي تكمن في:

- عزل الظواهر اللغوية مع جملها (أي يستخرج الشاهد النحوي مع الجملة التي وظف فيها)؛
- ملاحظة بنية الجمل لتحديد الظواهر اللغوية؛
- وصف الظاهرة اللغوية في علاقتها الوظيفية داخل النص؛
- استخلاص القاعدة وما يرتبط بها من أحكام وأحوال؛
- تطبيقات متنوعة.

ومن المؤكد أن الدرس اللغوي ينطلق من نصوص لا من متون، وتتضمن النصوص جملاً تحتوي على الظاهرة اللغوية المدروسة، فيلاحظ المتعلم تلك الظواهر في جملها، ويقوم بعزلها لوصفها واستخلاص القاعدة الضابطة لها مع ما يرتبط بالظاهرة اللغوية من أحوال وأحكام، ثم يختتم الدرس بتطبيقات على الظاهرة المدروسة، تمكّن من الوقوف على مدى استيعاب التلاميذ لها. وجدير بالذكر أن كل درس لغوي ينجز، في حصة واحدة، في ظرف ساعة واحدة في الثانوي الإعدادي. ويعتمد مدرسو تعليم العربية للناطقين بها وسائل تعليمية لتحقيق الأهداف المرجوة من التدريس، ويبقى الكتاب المدرسي أهم الوسائل. فهو "وسيلة محورية من ضمن وسائل تنفيذ المنهاج؛ فهو المترجم الفعلي للمنهاج وللبرنامج الدراسي من سياق التصور والتخطيط إلى السياق الإجرائي والعملي القابل للتنفيذ" (مرشدي في اللغة العربية، دليل الأستاذ، ٢٠٠٤، ص. ١٢٤). ويعتمد المدرسون وسائل، لازالت تقليدية، في تنفيذ أهداف المنهاج. أما الوسائل الحديثة فما زال استعمالها نادراً، فقلما يعتمد المدرسون على الشريط السمعي أو

شريط الفيديو أو الوسائط المتعددة. إننا لا ننفي توظيفها في التعليم، لكننا نؤكد أن دورها هامشي مقارنة مع الكتاب المدرسي الذي لا غنى عنه؛ فلا تُستعمل الأشرطة السمعية والفيديو، لأسباب مختلفة، إلا نادراً.

ومن الوسائل المستعملة أيضاً دليل الأستاذ، وهو وسيلة توضع رهن إشارة المُدرس لِيُيسِّرَ عمله، وتذلل له سبل التنفيذ. إنه حسب المؤلفين، "وثيقة واصفة لأهداف البرنامج، ومحتوياته، وأنشطته، فضلاً عن تضمنه لجذاذات التدريس" (مرشدي في اللغة العربيّة، دليل الأستاذ، ص. ١٢٦).

وترتكز منهجيّة تدريس علوم اللغة في الثانوي التأهيلي على الخطوات التالية:

- قراءة النص الرئيس أو المساعد أو اللغوي قراءة فاحصة؛
- وصف الظاهرة اللغويّة المدروسة وتحليلها لاستنباط المبادئ أو القواعد أو النتائج أو الإشكاليات في طرق الاستقراء والمقارنة؛
- إنجاز تطبيقات على الظاهرة المدروسة قصد ترسيخها والوقوف على حدودها، وتوظيفها في إنتاجات شخصية.
- استثمار معطيات دروس علوم اللغة في درس التعبير والإنشاء (التوجيهات التربويّة والبرامج الخاصّة بتدريس اللغة العربيّة بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، ٢٠٠٧، ص. ٢٠).

ومن خلال هذه الخطوات المشكلة للمنهجيّة المطبقة في التعليم الثانوي التأهيلي نلاحظ أنها لا تختلف كثيراً عن المنهجية المطبقة في التعليم الثانوي الإعدادي كما وضعنا سابقاً.

لقد بينا الأهداف المتوخاة من تعليم الدرس اللغوي، وكذا المنهجية المتبعة في تعليمه، بغية معرفة تحقق التواصل باللغة العربيّة من عدمه. فهل يتحقق الهدف المنشود من تعليم العربيّة في مختلف المراحل التعليميّة؟

لا نحتاج إلى عناء كبير للإقرار بضعف اللغة العربية، ف"لا تختلف تقارير الخبراء في وصف اللغة العربية بأنها تعاني اليوم ضموراً بين أهلها وذويها قبل غيرهم، وفي دارها قبل دار غيرها" (البوشيخي، ٢٠٠٢، ص. ١٥). وفي هذا الصدد، أثبت الفاسي الفهري الفكرة نفسها قائلاً: "إن أزمة اللغة العربية في المغرب حقاً قائمة في مستويات كثيرة لم تعد محتملة؛ أزمة وضع (في التعليم والإدارة والاقتصاد)، وأزمة متن (معاجم وقواعد ونصوص)، ووظيفية في الحياة العامة والإدارة" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ٧). مفاد هذا الكلام أن التواصل بالعربية، باعتباره هدفاً من تعليمها، لم يتحقق، وأن التداول بالعربية بين أهلها لم يتحقق؛ مما يؤكد بُرورَ خلل يشكو منه الدرس اللغوي العربي.

تسعفنا المؤشرات السابقة المتعلقة بوضعية العربية في التوصل إلى نتيجة واقعية، تشهد عليها الحياة اليومية، تكمنُ في ضعف وظيفية اللغة العربية، وحتى إن وُظفَت في أنشطتنا فإنها تشكو من نقائص عديدة في المسموع والمكتوب كما وضحنا سابقاً. وهذا الوضع يفرض الأسئلة التالية: لماذا توجد اللغة العربية في هذا الوضع؟ لماذا لا تتحقق الأهداف المرجوة من تعليم الدرس اللغوي العربي؟ لماذا يبقى هذا الخلل قائماً؟

للإجابة عن سؤال "لماذا" المتعلق بأسباب ضعف وظيفية اللغة العربية؛ يجدر بنا تشخيص وضع تعليم الدرس اللغوي العربي بالمغرب من التعليم الابتدائي مروراً بالثانوي الإعدادي، ووصولاً إلى التعليم الثانوي التأهيلي؛ ذلك أن للتعليم دوراً حاسماً في تغيير الوضع؛ "فهو- كما قيل- أهم عوامل التغيير على وجه الأرض، وهو مصدر الرفاه والتقدم الاقتصادي والرفق الاجتماعي. فالتعليم هو أعظم الوسائل لتحقيق المساواة الاجتماعية" (نبيل وحجازي، ٢٠٠٥، ص. ٢٥٦)؛ يعني هذا أن ضعف اللغة العربية مرتبط بتعليمها. يقول البوشيخي (٢٠٠٢): "ولئن كان هناك تفاوت بين المهتمين في تعدد العوائق والأسباب ومواطن الضعف، فإن ثمة إجماعاً على أن للتعليم دوراً يكاد يكون حاسماً في تغيير هذا الوضع" (ص. ١٥). وسنبرز في الفقرات اللاحقة بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي.

٣-٤- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي العربي

٤-٣-١- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في الابتدائي

يُلاحظ في مرحلة التعليم الابتدائي "أن الطفل يُعَلِّم اللغة العربية دون أن تخصص لها الوسائل التعليمية، ولا المناهج والتقنيات التي يتم تخصيصها لتعليم اللغة الفرنسية، بوصفها اللغة الأجنبية الأولى، واللغة الإنجليزية بوصفها اللغة الأجنبية الثانية في المغرب" (البوشيخي، ٢٠٠٢، ص. ٢٠). وهذا ناتج عن تصور خاطئ للغة العربية، فهي ليست "اللغة الأم" للطفل المغربي خاصة والعربي عامة، حيث إن الطفل يكتسب لغة محيطه الذي ينشأ فيه، ولغة محيطه إما العربية المغربية أو العربية التونسية أو غيرها، وليست -على أي حال- اللغة العربية الفصحى، كما أن العربية ليست لغة أجنبية بالنسبة لهؤلاء الأطفال كالفرنسية أو الإنجليزية مثلاً. وينتج عن عدم تصور اللغة العربية تصوراً صحيحاً عدم العناية بالوسائل التعليمية الكفيلة بتعليمها. إذن أين يكمن التصور الخاطئ لتعليم اللغة العربية في التعليم الابتدائي في مكون الدرس اللغوي؟

يكمن التصور الخاطئ في معظم أبواب النحو والصرف التي تدرس في التعليم الابتدائي تقريباً، وهذا ما توضحه فقرات برنامج مادة اللغة العربية (القواعد) المنصوص عليها في الكتاب الأبيض (الجزء ٢، المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي)، وذلك بدءاً بموضوع تعرف الجملة المفيدة وتأطيرها، حسب تعبير مؤلفي المقرر المدرسي في الابتدائي، وأقسام الكلمة: اسم، فعل، حرف، ثم أزمنة الفعل: ماضٍ، ومضارع، وأمر، في الصف الثالث، وانتهاءً بالحال، والجملة الحالية، والمنادى، واسم الآلة، والتمييز الملحوظ والملفوظ، وتمييز العدد، والمستثنى بـ "إلا"، والمستثنى بغير وسوى، في السنة السادسة ابتدائي (الكتاب الأبيض، ج ٢، صص. ٣٨-٤١).

وما يلاحظ هو أن ما يدرس في النحو والصرف يدرس بمنهجيات عقيمة لا تستطيع أن تسهم في جعل التلميذ قادراً على تصحيح أخطائه اللغوية وعلى تنمية

مستواه التعبيري، فالتلميذ يستطيع أن يفهم المتن اللغوي فهماً صحيحاً، لكنه يعجز عن توظيف ذلك المتن في تعابيره في المستوى المكتوب أو المستوى المنطوق. فالتلميذ قد يفهم القاعدة النحوية أو الصرفية فهماً صحيحاً، لكنه لا يتوفر على ما يكفي من المؤهلات البيداغوجية التي تسهل عليه الاستفادة من هذه القواعد النحوية والصرفية في رفع مستواه التعبيري. وهذا يؤكد وجود خلل في الدرس اللغوي؛ حيث لا يؤدي هذا الدرس دوره كما ينبغي في التواصل والتعبير عن الأفكار والأحاسيس بطلاقة وسلاسة لغوية. أضف إلى ذلك "أن القواعد النحوية والصرفية تقدم للمتعلم بعلاقتها وشذوذها وتناقضاتها. وهذا أمر لا يمكن أن يفيد المتعلم" (العماري، ٢٠٠٢، ص. ٤١). وهذا ما سنعمل على توضيحه في النماذج الممثلة لخلل الدرس اللغوي لاحقاً.

وبلاحظ من خلال تتبع الموضوعات المقررة في الدرس اللغوي أيضاً مجموعة من الملاحظات التي تؤكد وجود خلل في تعليم الدرس اللغوي. وتكمن هذه الملاحظات (الدريجي علوي، ٢٠٠٢، ص. ٥٣) في:

- غياب عتبات تحدّد بمقتضاها اللغة الملائمة لمقرر مدرسي معين في مستوى دراسي معين.
- افتقار المنهجية الحالية الأساس التطبيقي والتعليمي؛ ذلك أن المنهج الوظيفي هو منهج معروف في تراثنا العربي، والعبرة ليست بالكم وإنما بالكيف؛ أي كيف يتعلم المتعلم اللغة، وكيف نستثمر مهاراته العقلية ونرتقي بها إلى الإبداع والتفكير.
- غياب منهجية لسانية تقتضي تبسيط القواعد، وتوضيح البنيات اللغوية وعناصرها وتعويض التمارين التقليدية وتركز على البنيات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، إذ لوحظ نقص في إتقان جانب من هذه الجوانب، فلا وجود لقضايا صوتية ومعجمية في الكتب المدرسية في التعليم الابتدائي، ف "أليس من الغريب حقاً أن طالب الجامعة عندنا ممن يتخصص في

العربية لا يعرف الفرق بين الأصوات الصائتة (Vowels) والأصوات الصامتة (Consonants)، ويعرف ذلك تلميذ المرحلة الابتدائية في أوروبا؟" (الراجعي، ١٩٨٩، ص. ١١٠).

— كون الممارسة البيداغوجية مازالت حبيسة الآلية وتتطلع إلى الممارسة الواعية.

هذه، إذن، بعض الملاحظات حول تعليم الدرس اللغوي في الابتدائي، وهي تشخص مكان الخل في تدريسه. فهل يبقى الخل في تعليم الدرس اللغوي بارزاً في مرحلة الإعدادي؟ وما مظاهره؟

٤-٣-٢- بعض مظاهر الخل في تعليم الدرس اللغوي في الإعدادي

يتضمن محتوى الكتاب المدرسي المقرر في السلك الإعدادي للناطقين بالعربية ثلاثة مكونات مركزية هي: مكون النصوص القرائية الذي يهدف إلى تنمية مهارات التلاميذ وقدراتهم، ومكون الظواهر اللغوية الذي يتوخى تحقيق القدرة التواصلية، ومكون التعبير والإنشاء الذي يهدف إلى تنمية مهارات المتعلمين في أنشطة التعبير والإبداع. وتجدر الإشارة إلى أن مجال النصوص القرائية يتضمن قيماً إسلامية تنسجم مع أسس العقيدة الإسلامية المبنية على الكتاب والسنة، ووحدة المذهب المالكي، وغرس القيم الروحية في نفوس المتعلمين (الكتاب الأبيض، ج ٣، المناهج التربوية للسلك الإعدادي، ص. ١٢). ويشمل قيماً وطنية وإنسانية، وقيماً حضارية، وقيماً اجتماعية واقتصادية، وقيماً سكانية، وقيماً فنية وثقافية.

ويقتضي تشخيص الخل في تعليم العربية عرض الموضوعات المقررة في الدرس اللغوي بغية الإجابة السليمة والمقنعة. وتضم الموضوعات المقررة في السنوات الثلاث^(١) ما يلي (الكتاب الأبيض، الجزء ٣، المناهج التربوية للسلك الإعدادي، ص ص. ١٢-١٣-١٤):

(١) تضم كل سنة دورتين اثنتين: دورة أولى خريفية، ودورة ثانية ربيعية.

١- الموضوعات المقررة في الدورة الأولى للسنة الأولى إعدادي:

- الميزان الصرفي والمجرد والمزيد
- مزيد الثلاثي والرباعي ومعاني صيغ الزوائد
- تصريف الفعل الصحيح: السالم-المهموز-المضعف
- تصريف الفعل المثال والأجواف
- تصريف الفعل الناقص
- تصريف الفعل اللفيف (المفروق والمقرون)
- البناء والإعراب
- الأسماء المعربة والمبنية
- علامات البناء في الأفعال
- إعراب الفعل المضارع الصحيح والمعتل: رفعه ونصبه
- إعراب الفعل المضارع الصحيح والمعتل: جزمه ونصبه

٢- الموضوعات المقررة في الدورة الثانية للسنة الأولى إعدادي:

- النكرة والمعرفة
- العَلَم
- الضمير البارز والمستتر
- الضمير المتصل والمنفصل
- أسماء الإشارة
- اسم الموصول
- أحوال المبتدأ والخبر

— المبتدأ والخبر وتطابقهما

— اللازم والمتعدي: الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر

— الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً

— المبنى للمجهول وأحكامه

٣- الموضوعات المقررة في الدورة الأولى للسنة الثانية إعدادي:

— صوغ المثنى وإعرابه

— صوغ الجمع السالم وإعرابه (المذكر السالم والمؤنث السالم)

— جمع التكسير: جمعاً القلة والكثرة

— الفاعل - الإضمار: الواجب والجائز

— المفعول به

— المفعول المطلق

— المفعول فيه

— المفعول معه

— المفعول لأجله

٤- الموضوعات المقررة في الدورة الثانية للسنة الثانية إعدادي:

— الحال

— الاستثناء

— تذكيره وتأنيثه

— العدد-المركب والمفرد

— العدد-إعرابه وبنائه

— التمييز

— النعت

— التوكيد

— المذكر والمؤنث - علامات التأنيث - ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

٥ - الموضوعات المقررة في الدورة الأولى للسنة الثالثة إعدادي:

— إعمال المصدر

— اسم الفاعل وعمله (صيغ المبالغة)

— اسم المفعول وعمله

— أسماء الزمان والمكان

— اسم الآلة

— الإعلال

— الإبدال

— التصغير

— النسبة

— المعاجم

٦ - الموضوعات المقررة في الدورة الثانية للسنة الثالثة إعدادي:

— الإضافة

— الممنوع من الصرف

— الصفة المشبهة

— اسم التفضيل (صياغته)

- اسم التفضيل (أحواله وعمله)
- أسلوب التعجب
- أسلوب المدح والذم
- أسلوب النداء (الندبة والاستغاثة)
- أسلوب التحذير والإغراء
- أسلوب الاختصاص
- أسلوب الاستفهام.

تشكل الدروس اللغوية العربية المقررة في الإعدادي "مجموعة من الأنشطة التي تسعى إلى تحقيق الطلاقة والسلاسة اللغوية وجودة التعبير، وتجنب الوقوع في الخطأ والزلل لدى المتعلم، سواء أثناء قراءته لنص من النصوص، أو أثناء إنشائه لموضوع من المواضيع، أو عند إجابته عن سؤال مطروح أو أثناء تحاوره مع غيره" (الكتاب الأبيض، ٢٠٠٢، ج ١، ص ٤٠). ونرى من المفيد إبداء بعض الملاحظات حول تدريس الدرس اللغوي العربي في المرحلة الإعدادية، بالمغرب، قصد تشخيصه، وإبراز مدى ضعفه وقوته في تحسين مردود المتعلمين. وقد حددنا الإعدادي نموذجاً؛ نظراً لاشتغالنا بتدريس العربية لمتعلمي الإعدادي في سنوات سابقة، مكنتنا من تسجيل ملاحظات نبرزها على النحو التالي:

أ- اجترار الدروس اللغوية المقررة في الابتدائي؛ إذ إن الدروس يعاد تدريسها، تقريباً، بالطرق التي تمت بها في الابتدائي؛ ف"في التعليم الإعدادي تدرس الأبواب النحوية والصرفية نفسها بالطرق والمنهجيات نفسها" (العماري، ٢٠٠٢، ص ٤١).

ب- قصور المتعلم عن تحقيق الهدف من تعليم الدرس اللغوي قصوراً تاماً؛ فلا يستطيع التعبير عن أفكاره بطلاقة لغوية وسلاسة حقيقية، ويجهل ما سبق أن تعلّمه. فما يمكن ملاحظته هو "أن التلميذ في مستوى الإعدادي، يكون

شبه جاهل لما يفترض أنه تعلّمه في مراحل التعليم الابتدائي، وكأنه لم يسبق له أن تعلّم ذلك" (العماري، ٢٠٠٢، ص. ٤١).

ج- بناء الدروس اللغوية في الإعدادي على أساس النحو القديم؛ إذ "لم يخرج منهج تدريس النحو بالمؤسسات التعليمية (الأساسي والجامعي) في معظمه عن منهج القدماء وهو: "التعليل" في تعليم القواعد أو شرحها، بحيث تكثر التعليقات كثرة مفرطة، سواء تعلق الأمر بالقواعد المطردة أو الأمثلة الشاذة، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة" (غزلان، ٢٠٠٢، ص. ٧٤). و"لا يخفى أن نحو العربية جامد ومستغلق بشكل يجعله غير مناسب كأداة تعليمية، على الأقل، في جزء كبير منه. حقاً، إنّ النحو العربي عمل جليل وطريف إلى حد بعيد، لكنه لم يعد يصلح لتوصيف الكيفية التي يشتغل بها اللسان العربي، ومن ثم تقريبها حتى تصير في متناول المتعلم والمستعمل على السواء" (الكور، ٢٠١٣، ص. ٢٩٤).

د- عدم تناسب بعض الموضوعات المقررة مع المستوى الذهني للتلاميذ، حيث يلاحظ في كثير من المواضيع اللغوية في الثانوي الإعدادي عدم ملاءمتها لقدرات التلاميذ، وهذا واضح في المثال التالي الوارد في كتاب التلميذ في الأولى ثانوي إعدادي (المفيد في اللغة العربية، ص. ٩٨):

"ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، ووجوباً بعد لام الجحود وفاء السببية وحتى وأو".

فكيف يمكن لتلميذ، في السنة الأولى إعدادي، أن يميز بين لام الجحود ولام التعليل حتى يعرف جواز النصب، أو وجوب نصب الفعل المضارع، وكيف له أن يميز بين "رأى" البصرية التي تنصب مفعولاً واحداً و"رأى" التي تنصب مفعولين، وكذا الحال مع "علم" بمعنى "عرف" و"علم" بمعنى "أيقن"؟

هـ- اعتماد التدريج الطولي وغياب شرط التدرج، فمن خلال الدروس المقررة نلاحظ أن الموضوع يقدم مرة واحدة بكل أجزائه، ثم لا يرجع إليه مرة أخرى، دون

الاعتماد على التذكر. ويتبين كذلك غياب التدرج التربوي في ترتيب الدروس؛ إذ أن دروس الصرف التي تتسم بصعوبتها تدرّس في السنة الأولى عوض تأجيلها إلى السنة الثانية أو الثالثة. وقد قرر المؤلفون في المقررات المدرسية تخصيص درس للمعجم في الثالثة ثانوي إعدادي، الهدف منه معرفة كيفية البحث عن معاني الكلمات في مختلف المعاجم العربية الحديثة والقديمة. وهذا الهدف حدّد لتلاميذ الابتدائي (الكتاب الأبيض، ج ١، الخاص بالسلك الابتدائي)، ولم يقرّر أي درس له إلا في السنة الثالثة إعدادي.

و- تهमيش القضايا الصوتية، رغم أنها مادة أساس في اللسانيات وتعطى لها الأهمية، وهذا التهميش شاهد على عدم استثمار فعال للسانيات في التعليم الثانوي الإعدادي. فمن المعلوم أن الصوتيات أساسية في اللسانيات تدرس أصوات اللغة، ولها دور في كل اللغات، ذلك "أن النبر والتنغيم والبنية المقطعية تلعب أدواراً أساسية ومختلفة من لغة إلى أخرى" (هايمز، ١٩٨٤، ص. ١٨٥).

ز- كثرة الأخطاء في محتوى الكتب المدرسية شكلت سمة بارزة، ونمثل لبعض الأخطاء اللغوية التي احتوت عليها بعض المقررات كالآتي:

١- "لا يحدث تغيير عند تصريف الفعل السالم والمهموز في المضارع والأمر" (هذه قاعدة وردت في كتاب التلميذ: المفيد في العربية، السنة الأولى ثانوي إعدادي، ص. ٣٣)، إلا أننا نسمع ونوظف في كلامنا: خذ، خذا، خذوا، خذن، بمعنى أن هناك تغييراً يتمثل في حذف حرف الهمزة في الفعل المهموز، ويعني هذا أن القاعدة لا تراعي الاستعمال.

٢- "عند تصريف الفعل المثال المجرد الواوي المكسور العين في المضارع تحذف واوه". (هذه القاعدة وردت في المقرر المدرسي: المفيد في اللغة العربية، المخصص للسنة الأولى ثانوي إعدادي، ص. ٣٩). إلا أن واقع الاستعمال يشهد على خلاف ذلك، حيث نقول مثلاً: وجل، يوجل.

تبرز، إذن، الملاحظات التي سجلناها حول الدروس اللغوية العربية بالثانوي الإعدادي بعض جوانب أزمة استعمال دروس اللغة العربية في المرحلة الإعدادية. ونبرز في المحور الموالي تجليات الخلل في مرحلة التعليم الثانوي التأهيلي.

٤-٣-٣- بعض مظاهر الخلل في تعليم الدرس اللغوي في الثانوي التأهيلي

يكشف متأمل الدروس المقررة في الثانوي التأهيلي انعدام التناسب في مكونات الدرس اللغوي. "ويلاحظ قارئ المقررات اللغوية للسنوات الثلاث المكونة للمرحلة الثانوية غياب تناسب مكونات الدرس اللغوي التي تريد تطوير مهارات وكفاءة التلاميذ فيها" (هنوش، ٢٠٠٥، ص. ٢٥٨)، حيث تخصص ظواهر صوتية كالاقتفاء اللغوي في السنة الأولى ثانوي تأهيلي، وتغيب كلياً القضايا الصوتية في السنة الأولى ثانوي تأهيلي، ثم تحضر في السنة الثانية ثانوي تأهيلي. وقد شعر مؤلفو البرامج اللغوية بضرورة التغيير؛ فراجعوا منهاج المرحلة الثانوية لإصلاح التعليم. يقول واضعو برامج المرحلة الثانوية: "تندرج مراجعة منهاج المرحلة الثانوية التأهيلية في سياق المقاربة الجديدة المعتمدة في إصلاح نظام التربية والتكوين، وهي مقاربة تعكس الانتقال من مفهوم البرنامج التقليدي نحو مفهوم المنهاج التربوي، كخطة عمل تربوية تكوينية نسقية ومتكاملة المكونات والعناصر" (التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، نونبر، ٢٠٠٧، الكتابة العامة، مديرية المناهج، ص. ٥). ويتضح هذا التغيير في البرامج المقررة في سنوات الدراسة بالثانوي التأهيلي، حيث وظفت معطيات النظريات اللسانية في مكون علوم اللغة؛ إذ تشمل الدروس اللغوية موضوعات ذات طبيعة أصواتية وصرفية وتركيبية ودلالية ووظيفية وبلاغية. ويضم مكون علوم اللغة دروساً لسانية؛ حيث يلحظ المتأمل لدروس اللغة في السنة الأولى من سلك البكالوريا أن المؤلفين أدرجوا موضوعات ذات طبيعة لسانية، مثل الأمر والنداء والاستفهام؛ إذ يميزون بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة. كما قرّر مؤلفو المقررات المدرسية إدراج موضوع التوازي وأفعال الكلام

والاتساق والانسجام وأساليب الحجاج في السنة الثانية من سلك البكالوريا في شعبة الآداب والعلوم الإنسانية (على سبيل التمثيل لا الحصر).

إن المتأمل في برنامج مكون علوم اللغة في الثانوي التأهيلي يلحظ اعتماد المؤلفين على التراث اللغوي القديم في موضوعات كثيرة مثل الاستعارة والمجاز والكناية، كما يلحظ استثمار اللسانيات في العملية التعليمية التعليمية. إلا أن هذه الاستثمار لم يُؤدَّ إلى نتائج محمودة، إذ ظلت السمة الطاغية هي ضعف مستوى المتعلمين في اللغة العربية، وتوظيف العامية محل الفصحى قصد التعبير عن حاجاتهم، وسقوطهم في اللحن الذي يطال جوانب إملائية ونحوية وتعبيرية. إن ما نلاحظه، بسهولة، في أجوبة المتعلمين عند مرحلة التقويم هو فداحة أخطائهم وتعددتها في سلك البكالوريا، وقلَّ أن نجد تلميذاً (أو تلميذة) يكتب دون أن يقع في أخطاء. فضعف مستوى المتعلمين في اللغة العربية يكاد يكون محطَّ إجماع الفاعلين التربويين في مختلف أنحاء المملكة المغربية. وإذا كانت اللسانيات وظفت في تعليم اللغات الأجنبية وحقت نتائج مهمة فإنَّ توظيفها في بلادنا العربية لم يغيِّر من وضع اللغة العربية شيئاً. ذلك أنَّ المتعلمين لم يسألوا عن طبيعة هذا العلم وخصائصه، ممَّا يكشف عن خطأ أو خلل في هذا التوظيف. وفيما يلي بعض الملاحظات التي سجَّل بعضها هنوش (٢٠٠٥) حول تعليم الدرس اللغوي بالثانوي التأهيلي، ونعيدها وعياً منا أنها مازالت سارية المفعول، وذلك على النحو التالي:

- إغفال شرط التدرج

إن التدرج آلية تربوية معلومة؛ إذ يُراعى فيها مستوى فهم المتعلمين وقدراتهم وسنهم وظروف نفسية أخرى كثيرة، و"لا بد أن تكون المقررات الدراسية ملائمة لمستواهم وإلا فسدت العملية كلها بتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم. وتنمية مهارات التلميذ ترتبط بنوعية المناهج المقررة وملاءمتها لمستويات الناشئين العقلية وتلبيتها لحاجتهم العملية" (أحمد المعتوق، ١٩٩٦، ص. ١٥٩). ونرى في هذا الإطار أنَّ بعض الدروس اللغوية المقررة، في السلك الثانوي التأهيلي بالمغرب، تقتضي

تأخير تدريسها إلى مرحلة تعليمية لاحقة. وخير مثال على ذلك دروس الوصل والفصل والقصر؛ فهي موضوعات تتطلب جهداً كبيراً من المتعلم لاستيعابها. إنَّ هذه الدروس، التي تتوخى تحقيق الاتساق والانسجام في النص المكتوب أو المسموع، لا يسعُف فهمها ضعفُ مستوى المتعلمين، وضعف رصيدهم اللغوي.

وبناء عليه، فإن المقرر الدراسي ينبغي أن يكون بنيناً متسلسلاً يتكامل صعوداً نحو دعم الملكة اللغوية للتلاميذ؛ بحيث لا يمكن أن تخل بترتيب الكتب الدراسية دون أن تخل بمجمل العملية التربوية. وهذا الشرط يغيب في المقررات التعليمية في المرحلة الثانوية بالملكة المغربية، إذ يمكنك أن تقدم وتؤخر كما تشاء؛ لأنه لا توجد بنية أساسية يمكنها أن تتأثر بذلك (هنوش، ٢٠٠٥، ص. ٢٥٩).

- إغفال شرط الكفاية

بما أن اختيار الموضوعات اللغوية المدرسة بالثانوي كان اعتباطياً، فإن الكتاب المدرسي لم يتساءل عن كفاية هذه الموضوعات في تكوين تلميذ قادر على الفهم وعلى الكتابة باللغة العربية والإبداع بها. كما لم يتساءل عن الرصيد اللغوي الذي يجب أن يحصله التلميذ في هذه المرحلة وكيفية تنميته. وما يمكن التصريح في هذا الإطار هو ضعف الحصيلة اللغوية لدى المتعلمين في مرحلة الثانوي، ولا غرابة في ذلك، فقد وفدوا إليها من المرحلة الإعدادية وهم في وضعية ضعف مماثلة. وقد لاحظ عبد العلي الودغيري أن "الطفل المغربي الذي يتعلم العربية قد يجتاز مرحلة التعليم الابتدائي بكاملها ويخرج منها وهو جاهل بالأسماء العربية لأغلبية الزهور والنباتات المألوفة لديه، وكذلك أسماء أغلب الحيوانات والأدوات المنزلية وغيرها مما يتداول في مجالات الحياة العصرية الأخرى، بل ربما تجاوز هذه المرحلة وهو عاجز عن تسمية سائر أعضاء جسمه بأسماء عربية فصيحة... بعضهم يلاحظ في هذا الصدد أن ما يحصل عليه متعلم العربية من المفاهيم العصرية أدنى كثيراً مما يحصل عليه مثيله من متعلمي اللغات

الأجنبية كالفرنسية مثلاً" (الودغيري، ١٩٧٣، صص. ١٧٢-١٧٣). وإذا كان التلميذ لم يحصل رصيلاً لغوياً من المفردات فهو أيضاً لم يحصل رصيلاً لغوياً من الأساليب، ولم يمتلك القدرة على التعبير والإنشاء.

- عيوب تتصل بطريقة التدريس

نشير إلى أن طرائق التدريس وتقنيات التعليم موضوعٌ للتغير والتجديد الدائمين بحسب تقلب أنماط الحياة وتطور حاجات الناس. و"إن تحسين القدرة على استعمال العربية يتطلب إصلاح مناهج تدريسها وطرائقها بمواكبة المستجدات التربوية والتعليمية القاضية حالياً بجعل المتعلم يتعرف إدراكياً وفعلياً اللغة كآليات نسقية ومرنة لبناء العالم والتدخل فيه، وليس فقط كقوالب صلبة وثابتة يطلب منه أن يتكيف بالضرورة تبعاً لها. ولهذا فلا مستقبل للعربية من دون التعجيل بإصلاح وتحديث كيفية تعليمها وتدريسها، تماماً كما هو حال الألسن المهيمنة عالمياً" (الكور، ٢٠١٣، ص. ٢٩٥). ومما لا شك فيه أن طريقة التدريس تتأثر بالملاحظات التي أبديناها سابقاً عن عرض المادة وبنائها. وهكذا فإن عيوب عرض المادة تنشأ عنها مشكلتان في طريقة التدريس:

أ- المشكلة الأولى متمثلة في اعتماد بعض المعلمين الأسلوب التلقيني: فما دامت الدروس قد صيغت صياغة نظرية وهجنت فيما المذاهب والاتجاهات اللسانية وعقدت في صوغها العبارات والمفاهيم، فلن يكون أمام المدرس إلا التلقين ومطالبة التلاميذ بالاستظهار بفهم وبدون فهم.

ب- المشكلة الثانية متمثلة في انكماش التطبيقات: لأنه عندما تعطي الأولوية للاستعراض النظري والتفاحص بالمصطلحات الحديثة سوف تنصرف نفوس المدرسين عن التطبيقات وعن اعتماد تقنيات وأساليب تساعد التلميذ على امتلاك المهارات والمكات الضرورية سواء عن قصد أو عن غير قصد.

أما عيوب بناء المادة عنها فتنتج عنها مشكلتان في طريقة التدريس هما:

أ- عدم مسابقة مستوى التلميذ: فما دامت الكتب المقررة لا تتصف بالتناسب ولا بالتدرج ولا بالكفاية فإن طريقة تدريسها لن تراعي مستوى فهم التلميذ ولا حاجته الفعلية من الناحية اللغوية، ولن تمكن المدرس من تتبع المستوى الدراسي لتلاميذه رغم ذلك أم لم يرغب.

ب- خنق القدرات الإبداعية لدى التلميذ: فما دامت الحاجات الفعلية للتلميذ من حيث القدرة على التعبير لم تراعى، وحاجاته الجمالية من حيث القدرة على الخيال لم تستقر فسوف يعمل ذلك على كبت القدرة الإبداعية للتلميذ رضي الأستاذ بذلك أو لم يرض (هنوش، ٢٠٠٥، ص. ٢٦٠).

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي والتأهيلي لم تنتج التلميذ المنشود القادر على التعبير عن همومه ومشاكل عصره بلغة عربية فصحة. وهذا التلميذ العاجز هو من ينتقل إلى الجامعة وهو على تلك الحالة من الضعف. و"ما يمكن أن نلاحظه في السنوات الأخيرة هو أن الجامعات في المغرب بدأت منذ أواخر الثمانينات تخرج طلبة ضعيفي المستوى في اللغة العربية، ولا غرابة في ذلك، فهم وفدوا عليها من التعليم الثانوي وهم في تلك الحالة من الضعف. وكانوا قبل ذلك قد وفدوا من التعليم الإعدادي والابتدائي وهم في حالة مماثلة" (العماري، ٢٠٠٢، ص. ٣٨).

خلاصة

تكمّن مؤشرات ضعف وضعيّة العربيّة في الوطن العربي عامّة، وفي المغرب خاصّة، في استمرار هيمنة الثقافة الاستعمارية، وكذا الاختلالات التي تتخلل تعليم العربيّة. لقد قدمنا تشخيصاً يبين وضعيّة اللغة العربيّة عامّة والدرس اللغوي خاصّة بالمغرب، وتتجلى بوضوح مظاهر الخلل في جل المراحل التعليميّة. وركزنا على التعليم باعتباره أقوى وسائل نشر اللغة. ولا يمكن النهوض باللغة العربيّة إذا لم يصلح تعليمها؛ إذ تجلّت مظاهر الخلل في كل مراحل التعليم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما أسباب هذا الخلل ومُسبّباته؟ ذلك ما سنبيّنه في الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الثاني

♦ من أسباب الخلل في وضع العربيّة



تقديم

لما كان الضعف عاماً يُمس قدرة المتعلمين على الأداء اللغوي السليم نطقاً وكتابة وفهماً، فإن من أسباب تدني مستوى تعليم العربيّة المنظومة التربويّة نفسها. والحقيقة أن هذه المنظومة ومنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب وعموم الوطن العربي تشكوان كثيراً من الوهن والهشاشة، وهو ما دفع إلى وضع خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بهدف تحقيق الأهداف التنموية والقومية المنشودة. وإن للمنظومة التربويّة بكل عناصرها من أهداف ومنهج ومعلم ومتعلم وبيئة وموارد وتجهيزات وغيرها دخلاً في المستوى الذي آل إليه تعليم اللغة العربيّة، وهو ما نجد صده في التشخيص الذي تولّته المؤتمرات والندوات والاجتماعات المخصصة لتعليم العربيّة وفي ما صدر عنها من توصيات وتقارير. وسنفصل القول، في هذا الفصل، في عناصر أساس نراها أسباب الخلل في تعليم العربيّة، وذلك على النحو التالي:

١- ضعف التخطيط اللغوي المُتّزن

إذا حاولت أن تحصل على شيء من التخطيط اللغوي (Language Planning) في تعليم العربيّة فلن تجد مبتغاك، فليس هناك بناء هرمي للتخطيط لتعليم العربيّة يبدأ من الخطة الأولى على مستوى المقررات العليا، ثم الخطة الثانية على المستوى الإداري والفني، ثم الخطة الثالثة على المستوى التنفيذي، كما هو عند كوردري في كتابه "مدخل إلى اللسانيّات التطبيقية". إن التخطيط أساس لقيام عملية تعليميّة فعالة تبدأ من المستوى السياسي الذي يحدّد هل تدرس اللغة أم لا؟ وأي لغة؟ وما الميزانية لتنفيذ ذلك؟ ثم المستوى الإداري الذي يتصدى لقضايا من مثل: ما الأهداف من تعليم لغة معينة؟ وإلى من نقدم هذه اللغة؟ وما المدة اللازمة لتعليمها؟ ويهتم المستوى التنفيذي أخيراً بكل ما يجري داخل قاعة الدرس، وهو يستند إلى علم النفس وعلم التربية (الراجعي، ١٩٨٩). والأکید أن هذه المستويات يغيب فيها التخطيط نظراً لوجود المشاكل والاختلالات المذكورة سابقاً.

ويؤكد ما سبق أحمد مختار عمر؛ إذ يقول: "في غياب التخطيط والتنسيق وتوزيع الأدوار يضيع كل شيء؛ وهذا هو حال اللغة العربية الآن، أعمال فردية تتم بجتهادات شخصية؛ وأساليب مريبة تحركها نوازع خفية، تتخذ ذريعة للهجوم على اللغة العربية والنيل منها، تارة باسم التقدمية، وتارة باسم الدعوة إلى التيسير والتطوير؛ وجهود مبددة مبعثرة تنقصها الأسس العلمية والمبادئ التربوية" (أحمد مختار عمر، ١٩٨٤، ص. ١٤٨). إن هذا القول ينم عن وجود خلل كان ولا زال في تعليم العربية؛ حيث إن التخطيط والتنسيق بين كل المهتمين بتعليم اللغة يقتضي التكامل لا الانعزال. وفي هذا الصدد أشار الفاسي الفهري إلى أن المغرب يعاني في المجال اللغوي من عدم قيام تخطيط لغوي هادف ودائم، يحد من الاختلالات اللغوية الأساسية بصفة دائمة، ويسعى إلى الضبط والتنسيق والتوجيه واليقظة والتعاون (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣).

إن اللغة العربية تحتاج إلى تخطيط علمي، بغية تجاوز أزمته وتدارك اختلالاتها، ذلك أن واقعها يشهد على غياب منهج علمي وتخطيط لغوي سليم، وهذا ما أكده الراجحي (١٩٨٩) قائلاً: "حاولنا أن نحصل على شيء محدد عن خطط تعليم العربية، فلم نتوصل إلى شيء علمي ملموس يمكنك أن تعرف بدايته من نهايته، ولم نجد إلا كلاماً عن اللغة القومية وأهميتها في بناء الأمة...، ولسوف تجد في مديريات التعليم في العالم العربي أوراقاً كثيرة عن خطة اللغة العربية، لكنها في الأغلب تشتمل على مفردات المقررات الدراسية والساعات المخصصة لها، ولا شك أن عدم وجود جهاز لتخطيط تعليم العربية لهو شاهد على غياب منهج علمي" (الراجحي، ١٩٨٩، ص. ٨٩).

إن السياسة اللغوية المغربية لم تغير وضع العربية؛ فقد كانت ومازالت سياسة فاشلة، لم تصل إلى ضبط العلاقات بين التعريب والفرنكفونية... فقد أدى التعريب إلى عدد من الاختلالات في التعليم، ناتجة عن قصور في تصوره وقصور في التخطيط له، وقصور في تنفيذه، فاللغة العربية لم يتم تطويعها بالصورة الملائمة حتى تصبح لغة واضحة ومهيأة للتواصل الطبيعي (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣، ٢٠١٣، ٢٠١٩).

أضف إلى ذلك، أن واقع اللغة العربيّة يشهد على غياب منهج علمي مضبوط يعمل على إنقاذها من أزمتها، إذ إنّ هناك أزمة لغويّة في جميع المستويات تنظيراً وتعليماً ونحواً ومعجماً، استعملاً وتوثيقاً، ومرد ذلك إلى "غياب مبدأ التخطيط اللغوي الذي يقوم على عمل منهجيّ ينظم مجموعة من الجهود المقصودة المصممة بصورة متسقة لإحداث تغيير في النظام اللغوي (كالتصحيح اللغوي) أو في الاستعمال اللغوي (كوضع الفصحى موضع العاميّة) أو لإحداث نظام لغوي عالمي أو قومي أو وطني مشترك" (العتابي، ٢٠٠٣، ص. ٤٦٩). علاوة على ذلك، "لم تع النخب السياسية بعد أهمية اللغة العربيّة وفوائدها التواصلية والاقتصادية والسياسية، وباتت هذه النخب تعاملها بالنفور أو اللامبالاة، ولا تأبه بمخاطر الوضع الهشّ الذي تعيشه اللغة العربيّة، وبالمخاطر السياسية والاجتماعية الناتجة عن التفريط في اللسان العربي أو تهيمشه" (الفاصي الفهري، ٢٠١٣، ص. ٢٨١). كما "لا يتمثل ساستنا جيّداً الاختلالات اللغويّة وكلفتها التعليميّة والاقتصادية والتنموية لإعطائها ما تستحقه من عناية، على غرار ما تفعله الدول المتقدمة" (الفاصي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ٧٩).

والنتيجة الحتمية أنه ما دامت الاختلالات اللغويّة قائمة، فإنها دليل على غياب تخطيط لغوي في تعليم اللغة العربيّة؛ ذلك أن التعليم لم يعمل بمبدأ التخطيط اللغوي الذي يقوم في الأساس على حل مشكلة لغويّة قائمة، ويستقصي البدائل الممكنة لحلها، ثم يختار إحدى هذه البدائل اختياراً مقصوداً، عن وعي وعلى بيئة، لوضع خطة.

٢- التأثير السلبي للازدواجيّة والثنائيّة اللغويّتين في تعليم الفصحى

١-٢- الازدواجيّة اللغويّة

يطلق فيرغيسون Ferguson أحد رواد اللسانيّات الاجتماعية لفظ (diglossia) على "وضع يستعمل فيه نظامان تعبيريّان متنوعان ومتميزان - ولو جزئياً (أو لهجتان) -

لنفس اللسان. ففي الوضع العربي نجد، من جهة، اللهجة العامية الشعبية المتداولة، أو الدارجة vernacular، لسان البيت والشارع (أو اللهجة السفلى low، كما ينعته)، ومن جهة ثانية اللسان المقعد المعيار standard، الذي يدرس به، ويستعمل في لغة الإدارة (أو الصيغة العليا high)، وهما تنوعان للسان نفسه. وقد مثل فيرغسون نفسه لوضع الازدواجية اللغوية باستعمالات اللغة العربية الفصحى واللهجة العامية " (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص. ١٩). وتعني الازدواجية "وجود العربية العامية (المنطوقة أساساً) إلى جانب العربية الفصحى (المكتوبة أساساً) التي هي اللغة القومية والدينية والحضارية والرسمية للأمة العربية، لكنها ليست اللغة الأم أو هي ليست كذلك إلا بصفة جزئية وفي حالات نادرة" (معتث، ٢٠١٠، ص. ١٣).

وبالنظر إلى وضع اللغة العربية في الوطن العربي، فإن التأثير السلبي للازدواجية اللغوية من الأسباب التي أسهمت في أزمة العربية؛ حيث إن العربية الفصحى التي نعلمها في مدارسنا لغة "متعلمة" وليست مكتسبة، فالعامية "المكتسبة" تراحم الفصحى "المتعلمة" مزاحمة شديدة وتتداخل معها تداخلاً كبيراً. وتنتج بعض المشاكل اللغوية، في نظرنا، عن الازدواجية؛ التي تؤثر سلباً في تعليم العربية؛ إذ يلحظ المتأمل في وضعية اللغة العربية تأثير العامية على الفصحى، كما يلحظ عدم توفر لغة تعليم شاملة تغطي مختلف أسلاك التعليم؛ فالمغربية نسق متكامل يعرفها المتكلم المغربي معرفة تفوق معرفته لنسق العربية، لذلك يهيمن نسق المغربية على العربية أثناء إنتاج العربية. وهذا التأثير الذي تمارسه المغربية على العربية لا يتجلى في إنتاج الأخطاء فحسب، بل ينتج عنه تهميش لبعض قواعد اللغة العربية التي لا نجد لها مثيلاً في المغربية (كالإضافة مثلاً)، كما يؤدي إلى إفقار معجم العربية (مثل الحقول الدلالية والإبداع المعجمي)؛ والنتيجة التي نتوصل إليها هي أن الضغوط التي يمارسها النسق العامي تؤدي إلى نشوء عربية لدى المتكلم تقارب العامية المغربية (جحفة وشوطا، ١٩٩٢). ومثال ذلك غياب التحقيق الصوتي للأصوات بين الأسنان "كالثاء والذال والظاء" في الإنتاج الكلامي.

وتبدو الازدواجية اللغوية مشكلة كبيرة في اللغة العربية، إذ إنها تؤثر في تعلّم الفصحى. أضف إلى ذلك أننا نكتسب العامية ونستعملها سليقة من دون علم بقواعدها علم الوعي، ونحن نتعلم الفصحى فنعرف قواعدها معرفة نظرية، ولكننا نتعثر في استعمالها ونتردد ونلحن. "إن الازدواجية تبرز مشكلة عويصة لدى الطفل العربي عندما يصل إلى سن الدراسة، ويصدم في سنته الدراسية الأولى بالقطيعة بين لغته العامية التي شب عليها ولغة المدرسة الفصحى. فالعامية تتمكن من الطفل قبل دخوله المدرسة ويتصل تأثيرها فيه عندما يلتحق بالمدرسة على امتداد مراحل الدراسة كافة" (العتابي، ٢٠٠٣، ص. ٤٦٢). وهكذا يطرح وجود لغة فصحى إلى جانب لغة أخرى عامية في المجتمع مشكلة أمام الطفل في سن حياته التعليمية الأولى، فهذا الطفل يجد صعوبة في التفريق بين نمطين متقاربين في التعبير.

٢-٢. الثنائية اللغوية

ليست الازدواجية وحدها ما تشكل عائقاً في التمكن من العربية، بل إن الثنائية وجهاً من أوجه الأزمة اللغوية. وتعني الثنائية اللغوية "وجود لغة أجنبية (غير وطنية) أو أكثر إلى جانب العربية الفصحى، لا في المدرسة والجامعة فحسب، وإنما أيضاً في الإدارة والمعاملات الاقتصادية وحتى في الإعلام والثقافة" (معتثم، ٢٠١٠، ص. ١٥). وما يؤكد أزمة اللغة العربية "أن أغلبية الاقتصاديين المغاربة لا يدينون إلا باللغة الأجنبية (خاصة الفرنسية) في المعاملات الاقتصادية، بل حتى في التسيير الإداري، منكرين إمكان أن تصبح اللغة الرسمية لغة اتصال وعمل في هذه الميادين، بل الأدهى من ذلك هو أن هؤلاء قرروا إغلاق أبواب الشغل في وجه الأطر المغربية لصالح أطراف أقل كفاءة؛ لأنها تتقن الفرنسية" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣، ص. ٧٣).

وهذا لا يعني أن الثنائية غير مفيدة في الوطن العربي، بل إن الثنائية المرجوة هي الثنائية التي لا تكون "متوحشة" أو "عشوائية" أو "غير متوازنة"، أي إذا لم تجرّ اللغة

الأجنبية وثقافتها على اللغة القومية ولم تزاخمها في المجالات التي يفترض أن تكون خاصة بها، وإلا فإنها تصبح "ثنائية إفقار" للغة القومية لاثنائية إثراء وإنعاش. وتعد الثنائية اللغوية في العديد من الأقطار العربية، مشرقاً ومغرباً، ثنائية إفقار للغة العربية؛ لأن الأجنبية تزاخم العربية في كثير من المجالات الحيوية، بل قد تقصيها عنها تماماً، وتحرمها من التعبير العلمي والاقتصادي، وتبقيها لغة ثقافية (أدبية ودينية وإعلامية) لا غير، بل قد تلوثها أيضاً على مستوى العامية (اللسان الدارج) والفصحى معا. وهذه الوضعية غير الطبيعية كانت وراء الدعوات المتكررة من بعض النخب الفكرية لتنقية البيئة اللغوية ولتعريب التعليم الجامعي، وذلك حتى تضارع العربية اللغات الأجنبية المزاحمة لها وتستعيد مواقعها الطبيعية، وتعظم، بالتالي، في أعين أبنائها ومتعلميها، وتتكون لديهم دافعية تعلمها وإتقانها لأنها تصبح، حينئذ، لغة تعبر عن العلم والتقانة وكل جوانب الحياة العصرية (معتثم، ٢٠١٠). ولا شك أن تأثير الازدواجية والثنائية اللغويتين سلبياً يزداد تعقيداً إذا كان المدرس غير ذي فعالية.

٣- سوء تكوين مدرس العربية

إذا أمعنا النظر في مدرسي العربية في السنوات الأخيرة بالمغرب، نلاحظ أن عدداً لا يستهان به قد ولج ميدان التعليم دون إعداد مُسبق. فمنهم من أُجبر على التدريس دون تدريب سابق أو تكوين ملائم. ومنهم من ولج مهنة التدريس وليست لديه رغبة كبيرة في تعليم العربية أو خدمتها. ويضاف إلى ذلك الخصائص في عدد مدرسي العربية، مما يجعل المديرية أو الأكاديمية (المؤسسة المسؤولة) تُسند تدريس العربية لغير المتخصصين فيها؛ فقد صادفنا في تجربتنا المهنية مُدرّس الفلسفة يدرّس العربية، ومدرّس الاجتماعيات يدرّس العربية، وفي هذه الأمور استخفاف بالتكوين وأهميته؛ فلم يحظ مدرسو العربية الذين وظفوا في أحد أسلاك التعليم (الابتدائي والثانوي)، في المواسم الأخيرة، بتكوين فعال؛ إذ تقلُّ فترة تكوينهم عن سنة كاملة نتيجة عوامل

خارجية؛ من قبيل إضراب المتكولين لأسباب مختلفة^(١) مرتبطة بطريقة إدراجهم في الوظيفة العمومية. وهذا ينعكس سلباً على تكوينهم الذي لم ينجز بطريقة سليمة، قبل تحملهم المسؤولية الكاملة في مهمة التدريس. ولاحظنا أن بعض الأساتذة أدرجوا في التعليم دون اجتياز اختبار التوظيف، أو اجتازوا الاختبار ولم يقضوا فترة تكوين أو إعداد تُسهّل طريقة عملهم (فوجٌ موسم ٢٠١٤-٢٠١٥، والفوج الذي تزامن تكوينه مع الجائحة العالمية "كوفيد" في ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على سبيل التمثيل). إن ما يمكن تأكيده من خلال هذه الأمثلة المستقاة من واقعنا هو سوء تكوين (ill-formed) المدرس بمنظومتنا التربوية.

و"تجد في بلد عربي أغلب المدرسين (أو الموظفين) معربين (أي يدرسون العربية)، مثلما ما هي عليه الحال في المغرب مثلاً، وهم عاجزون عن شيئين على الأقل: (أ) تحبيب العربية إلى نفوس الناشئة المتعلمة، وجعلها تقوي استعمالها وتنشرها، و(ب) إقناع الحكام ونخبة النفوذ بتغيير سياسة النفور من اللغة العربية. وقبل أن تقنع الغير، فينبغي أن تقنع نفسها بالاعتزاز بلغتها وخدمتها قوياً وممارسة" (الفاصي الفهري، ٢٠١٩، ص. ٢١٢).

إن مدرّس اللغة قطب لا غنى عنه في تعليم اللغة، إلا أنه مازال في كثير من الأحيان ينهج طرقاً سقيمة لا تجذب التلاميذ، ولا تعمل على تنمية رصيدهم اللغوي وتطوير مهاراتهم اللغوية، بل إن بعض هذه الطرق يقلل من الحماس لتعلم اللغة ويضعف القدرة على اكتساب مفرداتها وصيغتها الصحيحة ويؤدي إلى النفور من دروسها. وتكمن هذه المنهجيات السقيمة والطرق العقيمة في:

(١) ليس هذا مجديد على المنظومة التربوية بالمغرب، فقد أشار محمد عابد الجابري إلى نفس الإكراهات التي تواجه العملية التعليمية، حيث يقول: "المدرسون يضيرون، ويرفعون الاحتجاجات، ويقدمون المطالب، والمسؤولون يغضون الطرف أولاً، ثم يتحركون ويقمعون ثانياً، ثم يتفهمون أخيراً، فيلبون بعض المطالب؛ المطالب التي من الممكن تلبيتها في الحين، أما المشاكل الأخرى؛ المشاكل التي تتطلب دراسة ووقفاً، فيقال عنها إن الوزارة أو الحكومة عاكفة على إيجاد الحلول لها.. وهكذا يبقى الأمر المشكل من غير حل، ينتظر سنة أخرى لا ريب فيها، لينفجر الوضع من جديد، ولتقدم المطالب نفسها مرة أخرى، ثم ليعلن عن حلول جديدة جزئية وحدها لا تفي بالغرض، ويبقى المشكل كما كان أو يزيد تعقيداً.. وهكذا دواليك" (الجابري، ١٩٧٣).

أ- اتباع بعض المدرسين طريقة التحفيظ والتلقين الآلي، حيث يقدم المتعلم الذي يسرد المعلومات أو الموضوعات على من يستخدم تعبيره الخاص في نقل الأفكار والتعبير عنها، ولهذا الإجراء نتائج سلبية عديدة من أبرزها تعطيل قدرات التلميذ على التعبير، وعدم تشجيعه على استيعاب مفاهيم الألفاظ والصيغ اللغوية ومعانيها، وعلى ممارسة ما اكتسبه أو ما يمكن أن يكتسبه من هذه المعاني والمفاهيم (معتوق، ١٩٩٦). يُفهم من هذا الكلام أن المدرس قد لا يستطيع أن يكون متعلماً قادراً على التواصل بطلاقة وسلاسة لغوية.

ب- احتكار كثير من المدرسين معظم الوقت المخصص للمادة، دون إتاحة الفرصة الكافية للتلاميذ بغية المناقشة والحوار والاستفسار، فالحوار هو من الطرق الفعالة في تعليم اللغة، وإذا لم يُخصص الوقت للمتعلم من أجل التعبير عن أحاسيسه فإن نقصاً في تعليم اللغة سيعتريه. أضيف إلى ذلك اعتياد كثير من المدرسين على الإلقاء والشرح، وهذا يساهم في احتكار معظم الوقت؛ إذ يكون الحديث من جانب واحد. ولهذه الطريقة سلبيات عديدة كما وضع معتوق (١٩٩٦). وللإشارة، فإن طريقة الإلقاء والشرح وظفت لما كانت صعوبة الحصول على المعلومات وقلة مصادر المعرفة واعتماد التلاميذ على ما لدى المدرس من معلومات، وما زال اتباعها سائداً بين كثير من مدرسي اللغة.

ج- عدم مراعاة معظم المدرسين للفوارق العقلية والثقافية واللغوية بين التلاميذ في المتابعة والتصحيح، وفي تقرير الموضوعات، وشرح النصوص على النحو المطلوب، وهذا له نتائج وخيمة، فقد يقود إلى اللامبالاة بما يدرس من موضوعات أو أنه يؤدي إلى الشعور بالإحباط أو التباطؤ والتثاقل في أداء ما يمكن أن يغني اللغة وينمي الرصيد اللفظي من واجبات أو فعاليات (معتوق، ١٩٩٦، ص. ١٢).

د- توظيف اللغة العامية في التدريس بدلا من الفصحى، مما يوسع بين الفصحى والعامية، وهذا يؤدي إلى إضعاف الحصيلة اللغوية وخلق صعوبة في التعبير.

وفي هذا السياق يقول أحمد معتوق: "كثير من مدرسي اللغة يستخدمون لهجاتهم العامية المحلية في التدريس بدلاً من الفصحى، مما يوسع الفجوة بين الفصحى والعامية، أو يبعد الفصحى عن دائرة الاهتمام، ويقلل من حصيلة الناشئة من مفرداتها وصيغها، كما يقلل من إحساسهم بفاعليتها وفاعلية ما يكتسب منها من عناصر، أو يخلق صعوبة في استحضارهم لهذه العناصر وفي استخدامها في مجالات التعبير" (معتوق، ١٩٩٦، ص ص ١٢-١٣).

هـ- قلة الاهتمام لدى طائفة من المدرسين بالنواحي الوظيفية للغة، و"تغليب الجوانب والمناقشات النظرية والإيضاحات المجردة في تدريس الموضوعات المتعلقة بها على الجوانب العملية والتطبيقات المحسوسة التي تدعو إلى ممارسة استخدام الألفاظ المكتسبة" (معتوق، ١٩٩٦، ص ١٣).

٤- إشكال ملائمة محتوى الكتاب المدرسي لمستوى التلاميذ وبيئتهم

ما زالت المواد اللغوية التي تُدرّس هي المواد نفسها الواردة، تقريباً، في كتب اللغويين القدامى. ف"ما يلفت النظر في وضع اللغة العربية أن الأدوات الأساسية لتعملها وتيسير استعمالها والتفقه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى، بل ما زال القاموس هو قاموس القرن الثاني الهجري، (أو الرابع في أحسن الأحوال) تصوراً ومادة وتالياً، وما زالت قواعد اللغة هي قواعد نحاة القرن الثاني الهجري أو الرابع في أحسن الأحوال" (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، تصدير الكتاب). وسنُبين ما يثبت ذلك في دروس اللغة العربية النحوية والبلاغية.

والأكيد أن الكتب المدرسية في حاجة إلى قواعد عصرية، ف"ما زالت كتب النحو والصرف تركز على الإعراب والممنوع من الصرف والتوكيد والإبدال والإعلال وما إلى ذلك من أبواب نحوية صعبة غير ذات جدوى في امتلاك لغة عربية حية ووظيفية،

بقواعد تستخلص من النصوص الفعلية الحية، المغيبة كلا أو جزءاً في هذه الكتب" (الفاصي الفهري، ٢٠٠٥، ص ١٥٣ - ١٥٤). ورغم أن المجامع اللغوية أقرت مبدأ تيسير تعليم النحو في المراحل الأولى من التعليم على الأقل، فإن هذا المبدأ لم يترجم على أرض الواقع؛ إذ إن المتأمل لدروس اللغة، في الإعدادي مثلاً، يلاحظ تركيزها على الدروس التي أشار إليها الفاسي الفهري، ويلاحظ المنهجية العقيمة في تدريسها، ذلك أن الدروس اللغوية مازالت تعتمد في منهجيتها على الجداول. ويوضح الجدول الآتي ذلك:

الإعلال بالقلب (مرشدي في اللغة العربية، كتاب التلميذ، السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، ص ٥٩):

الكلمة	أصلها	الإعلال الواقع فيها	سببه	نوعه
مُوقِن	مُيَقِن	قلبُ الياءِ وأَوَّ	وقوع الياء ساكنةً بعد ضَمٍّ	إعلال بالقلب
مَالٌ	مَيْلٌ	قلبُ الياءِ أَلْفًا	تحركُ الياءِ وانفتاحُ ما قبلها	إعلال بالقلب
دعا	دَعَوَ	قلبُ الواوِ أَلْفًا	تحركُ الواوِ وانفتاحُ ما قبلها	إعلال بالقلب
ميزان	مِوزَان	قلب الواوِ ياء	وقوع الواو ساكنة بعد كسر	إعلال بالقلب
قيام	قِوام	قلب الواوِ ياء	وقوع الواو بين كسرة وألف في مصدر الفعل الأجوف الواوي	إعلال بالقلب
رَضِيَ	رَضَوَ	قلبُ الواوِ ياء	وقوع الواو متطرفة بعد كسر	إعلال بالقلب
سَيِّد	سَيُّود	قلبُ الواوِ ياءً	اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة، والسابقُ منهما ساكن	إعلال بالقلب

ولنا أن نتساءل: هل الجداول تساعد في امتلاك اللغة واستعمالها؟ يجيب عن هذا السؤال براون (١٩٩٤) قائلا: "توصّل جون إلى أفكاره خلال رحلة طويلة من التجارب المؤلمة، وذلك حين أقام في مدينة هامبورغ لمدة سنة حين قرّر أن يتعلم الألمانية وهو في منتصف العمر، وبدل أن يختلط بالمواطنين الألمان ويتحدث معهم، انهمك في محاولات متصلة لإتقان اللغة، بأن يحفظ عن ظهر قلب كتاباً في النحو الألماني، وجدولاً يضم

٢٤٨ فعلاً شاذاً، وقد أنجز ذلك في عشرة أيام، ثم هرع إلى الجامعة للاختبار، وكانت النتيجة خيبة كاملة، وكتب: لم أستطع أن أفهم كلمة واحدة" (ص. ٥٥). إن الغاية من الاستدلال بهذا القول هو تبيان عدم نجاعة القواعد الشاذة والأفعال اللغوية المثبتة في الجداول في امتلاك المتعلمين لنافسية اللغة.

ومعلوم أن قيمة النحو العربي القديم لا يُنالُ منها، باعتباره دعامةً أساسية لكل باحث في العربية. إن بعض الكتب النحوية القديمة كما مثلنا في مقدمة هذا الكتاب وُجّهت للمتعلمين. إلا أن مؤلفي المقررات المدرسية لم يميزوا بين النحو العلمي والنحو التعليمي، حيث وظفوا النحو العلمي في الكتب المدرسية؛ والترتيب الذي أشرنا إليه، حين استعرضنا الموضوعات المقررة في الإعدادي، يؤكد ذلك. أضف إلى ذلك أن كثرة التفاصيل التي مصدرها النحو العلمي، والتي تتضمنها الدروس اللغوية، لا تسهم في إكساب المتعلمين مهارة التواصل.

وتجدر الإشارة إلى أن نقّاد النحو العربي الوصفيين ركزوا في نقدهم على النحو العلمي. فالنحو العربي القديم، تبعاً لتمام حسان، هو نحو معياري لا نحو وصفي، يبيح قواعد ويرفض أخرى. "ولقد تعلقّت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع، وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرار تحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها وتركيبها ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاماً، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم اعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل، فإذا لم يأت لهم ذلك قالوا في المسموع، يُحفظ ولا يقاس عليه" (تمام حسان، ١٩٩٤، ص. ١٣). وما يحفظ ولا يقاس عليه هو شاذ لا يحقق الهدف التواصلية باللغة. وتبعاً لتمام حسان فإن اللغويين القدامى "وقعوا في أخطاء منهجية كان من أخطرها أن النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها، ولم يجتنبوا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة فرأوا الماضي ماضياً دائماً والمضارع

حالة أو استقبلاً دائماً" (تمام حسان، ١٩٩٤، ص. ١٣). وتأكيداً لهذا النقد الموجه للنحاة القدامى يقول السعيدى: "وما يؤخذ على النحاة العرب أيضاً هو عدم تفريقهم بين الجهة والزمن، وتحديد هم الزمن صورياً إلى ثلاثة أقسام: "ماض، ومضارع، ومستقبل"، وعند دراستهم الحقائق اللغوية وجدوها نوعين: ماضياً مطلقاً ومستقبلاً لم يتم نسبياً، ويعبر عنه بصيغة واحدة وهي "يفعل"، أما الأدوات "السين" و"سوف" فهي موجّهات تخص هذه الصيغة في المستقبل المحض" (السعيدى، ٢٠٠٥، ص. ١٠٠).

وفي نظرنا، يجب أن نميز بين النحو العلمي والنحو التعليمي في الممارسة التربوية، فالنحو العلمي لا ينبغي أن يقدم للناشئة إلا إذا تمكنوا من النحو التعليمي المناسب للممارسة التربوية. إن النحو العربي القديم ليس إرثاً مقدساً حتى يبقى مهيماً على محتويات الكتب المدرسية المقررة، ف"هو لا يزودنا بكل ما نحن بحاجة إليه، على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها" (الفاسي الفهري، ١٩٨٥). فلا يجب أن نبقي العربية أسيرة النحو العربي القديم، ولا يجب أن نبقي المعطيات اللغوية سجينه التراث، بحشد كل العبارات التي أنتجت في سياق زمني مختلف عن بيئتنا ووضعنا وواقعنا، وإغفال ما جدّ من معطيات تتلاءم مع بيئتنا ومحيطنا. ونرى من المفيد البرهنة على تصورنا من خلال الأساليب الكنائية، وذلك على النحو الآتي:

حَظِيَّت الكناية (Metonymy) في الدرس البلاغي باهتمام القدامى، واحتلت موقعا هاما في كتب البلاغيين والنقاد العرب القدماء؛ إذ خَصَّصوا لها أبواباً مستقلة؛ لبيان مفهومها وأقسامها وقيمتها البلاغية والجمالية. ودَرَسَ النقاد العرب قديماً الكناية في مؤلفاتهم النقدية والبلاغية، ويظهر هذا جلياً، على سبيل التمثيل لا الحصر، عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" والخطيب القزويني في كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة". وقلّما نجد كتاباً بلاغياً لم يعن بالكناية وصفاً أو تفسيراً أو تأويلاً. وجعل البلاغيون الكناية قسماً من أقسام علم البيان. والمتأمل في الأمثلة المُوَظَّفة في الكناية، في كتب التراث العربي، يَلَحُظ أنها قُليت في سياقات اجتماعية؛ وفهماها مؤسس على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمخاطب؛ حيث لا يمكن إغفال التجربة المعيشة والوسط

الثقافي في الأمثلة الكنائية؛ إذ نلاحظ أن البلاغيين أوردوا أمثلة كثيرة مستمدة من بيئتهم تسهل على المتلقي إدراك دلالة الكناية. ويلاحظ أن هناك عناصر لغوية وثقافية وبيئية يعتمد عليها المتلقي لتمييز المعنى المقصود من تعبير المتكلم. ولا يكفي العنصر اللغوي وحده لتحديد دلالة العبارة أو المعنى الذي يريده المتكلم. لنأمل المثال التالي:

كثير الرماد

هذا المثال، الوارد في كتب البلاغيين، تعبير تصف فيه الخنساء أخاها بالكرم، ولكن صفة الكرم لا تدرك إلا عبر مرور الكناية بوسائط أو مدلولات، تقود الفكر إلى المعنى الأخير الذي انتهت إليه وهو المعنى المقصود. وهذا يعني أن الأمر يحتاج من القارئ - من أجل التوصل إلى المعنى الثاني - أن تكون لديه ملكة الاستدلال، وهو استدلال يؤسس على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمخاطب، وليس استدلالاً حراً. إن الرماد ناتج عن اشتعال النار في مادة الخشب مثلاً، والنار تصلح لأغراض كثيرة منها التدفئة ومنها الطهو على سبيل التمثيل لا الحصر. ولا تكفي كلمة "كثير" باعتبارها عنصراً لغوياً لتحديد المعنى المقصود من الرماد في تعبير الخنساء. ويقتضي التوصل إلى المعنى المقصود استحضار بعض العناصر من قبيل:

— **البيئة:** يستبعد معنى التدفئة من عبارة كثير الرماد، لأن إيقاد النار لا يشكل عنصراً هاماً في الشعر العربي (أبو العدوس، ١٩٩٨، ص ٢٣٠).

— **الانتماء الثقافي:** من القيم الاجتماعية التي قام عليها المجتمع العربي الكرم؛ ذلك أن توفير الأكل للضيوف يشكل سمة الفخر التي كانت غرضاً من أغراض الشعر العربي القديم. إن التوصل إلى معنى الكرم، في تعبير الخنساء، يعني استحضار معطيات مرتبطة بالبيئة والثقافة، ذلك أن كثرة الرماد تدل على كثرة إحراق الحطب، وكثرة إحراق الحطب تدل على استعمال النار بكثرة للطبخ، وكثرة الطبخ تدل على كثرة توافد الضيوف، وتوافد الضيوف يدل على الكرم (العماري ٢٠١٠، ص ١٧٦).

إن الأمثلة الكنائية وليدة سياقات ثقافية واجتماعية وبيئية معينة، فعلى سبيل التمثيل: إذا تأملنا قول القزويني: "وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها؛ فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك" (القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص. ٣١٣). نلاحظ أن مقام هذا الكلام مختلف تماماً عن واقعنا الاجتماعي، فنوم المرأة في الضحى، في وقتنا الراهن، لا يلمح إلى المرفهة المخدومة والغنيّة، وإنما قد يشير إلى المرأة التي تعاني من تبعات البطالة أو الفقر. إن الأمثلة المعبرة عن الكناية الواردة في كتب البلاغيين القدامى وليدة سياقات تواصلية، وبيئة ثقافية محددة، ونتيجة عن ظروف اجتماعية، تختلف عن حياتنا الاجتماعية الحالية.

ولا تخرج الدروس المقررة في الدرس البلاغي عن كونها أسيرة القديم، فمن اللافت للانتباه أن تظل أمثلة الكناية، في القرنين الرابع والخامس الهجريين وما قبلهما، هي الأمثلة التي نستشهد بها، حالياً، في شرح درس الكناية لطلابنا وتلامذتنا. ومما يدعو للاستغراب هو عزل تلك التعابير الكنائية عن سياقها الاجتماعي الذي أنتجت فيه. فلازالت كتب المتعلمين تتضمن تقريباً الأمثلة المتضمنة في القرون الهجرية الأولى، وكأن واقعنا الاجتماعي الحالي يخلو من أمثلة الأساليب الكنائية المناسبة له. إن الأمثلة التي تعج بها كتب البلاغيين القدامى وليدة سياقات اجتماعية وثقافية وبيئية مشتركة بين المتكلم والمخاطب. ونحن، في هذا العصر، لدينا أمثلة مستمدة من واقعنا الاجتماعي المشترك بيننا. ولا ينبغي أن يفهم من هذا الكلام أن كتب التراث البلاغية غير جديرة بالاهتمام؛ فهي كتبٌ لا يُنال منها باعتبارها دعائم الدرس البلاغي. إلا أن الأمثلة الواردة في كتبهم تناسب عصرهم؛ فالبلاغيون القدامى قدموا معطيات تتلاءم مع البيئة والواقع الاجتماعي الملائم لزمانهم. ولا نرى مانعاً من تقديم أمثلة بلاغية تناسب عصرنا وبيئتنا وثقافتنا المعاصرة.

٥- الغلاف الزمني المخصص

يبين الغلاف الزمني المخصص لتدريس اللغة العربية اختلالات تتضح في المدة المخصصة لتدريس الدرس اللغوي العربي في الابتدائي والإعدادي والثانوي، فقد تم اعتماد مدة ٣٠ دقيقة للحصة اللغوية في السنتين الأولى والثانية، واعتماد مدة ٤٥ دقيقة للحصة اللغوية في السنوات الأربع للسلك المتوسط (الكتاب الأبيض، ج ٢، المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي، ص ٢٢). ولك أن تتصور مدى كفاية هذا الوقت لإنجاز درس معنون بـ "اسم الفاعل" و "اسم المفعول"، أو درس معنون بـ: "اسم الآلة".

كما يشكو مدرسو المادة في التعليم الإعدادي من نقص الحيز الزمني لإنجاز الدروس اللغوية، فلا يستساغ إنجاز درس "أسلوب النداء والندبة" و "الاستغاثة" في ظرف ساعة واحدة، علماً أن الأهداف التي يجب أن يحققها المتعلم والمعلم هي التعرف على النداء، ومعرفة متى يبني، ومتى يعرب، وأن يعرف أدوات النداء التي تعين القريب، والتي تعين البعيد، وكذا إعراب المنادى ومعرفة أسلوب الندبة، وأدواتها وأوجه المندوب وأسلوب الاستغاثة بأدائه وحكمه الإعرابي (المستغاث به والمستغاث من أجله). فكيف لتلميذ أن يتعرف على الأساليب الثلاثة بأدواتها وأحكامها الإعرابية في ظرف لا يتعدى ساعة واحدة؟ وإذا أنجز الدرس كيف ستكون النتيجة؟

وما قيل عن عدم كفاية الغلاف الزمني في "النداء والندبة والاستغاثة"، يقال عن "اسم الفاعل" و "الإعلال"، فهذا الأخير خُصصت له ساعة واحدة، وحددت له أهداف تكمن في امتلاك الآليات المتحكممة فيه. ونعلم أن الإعلال يشمل إعلاناً بالقلب وآخر بالتسكين وآخر بالحذف. فكيف يتعرف المتعلم حالات الإعلال بالقلب وحالات الإعلال بالتسكين في ساعة واحدة؟ ويظهر لنا التنظيم الدراسي السلك الإعدادي أن ثلاث سنوات في تعليم اللغة العربية خُصصت لها ٤٠٨ ساعة، بمعدل ٦٨ ساعة لكل دورة، كما يوضح الجدول أسفله. وتشمل كل سنة ستّ دورات، وتُخصص في الأسبوع

أربع ساعات للغة العربيّة، نصيب الدرس اللغوي فيها حصّة واحدة (ساعة واحدة)، فكيف يمكن أن تنجز الدروس المقررة في هذا الحيز؟ وإذا أنجزت كيف تكون النتيجة؟

المادة	١ د	٢ د	٣ د	٤ د	٥ د	٦ د	المجموع
اللغة العربيّة	٦٨ ساعة	٦٨ ساعة	٦٨ ساعة	٦٨ ساعة	٦٨ ساعة	٦٨ ساعة	٤٠٨ ساعة

(الكتاب الأبيض، ج ٣، المناهج التربويّة للسلك الإعدادي).

ويشكو، أيضاً، مدرسو اللغة العربيّة في الثانوي التأهيلي كذلك من نقص الحيز الزمني المخصص لمجموعة من الدروس اللغويّة، سواء في الشعب العلميّة أو الشعب الأدبية. لقد اشتغلنا في التدريس في الثانوي التأهيلي من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠١٦ م، وتبيّن، بما لا يدع مجالا للشك، أن الحيز الزمني لا يكفي لإنجاز عدد من الدروس اللغويّة، بغية تحقيق المقاربة التواصلية باعتبارها هدفاً منشوداً تتغياها العملية التعليميّة. ومن أمثلة الدروس اللغويّة التي لا يكفي الوقت المخصص^(١) لتحقيق الغاية من تدريسها ما يلي:

— الخبر: أغراضه وخروجه عن مقتضى الظاهر (المقرّر للجذع المشترك أدب)

— الأمر والنهي (المقرّر للأولى بكالوريا علوم تجريبية)

— النسبة (المقرّر للأولى بكالوريا علوم تجريبية)

٦- القصور في التقويم

بيّن التقرير الصادر عن اجتماع الخبراء والمتخصصين، لدراسة أسباب ومسببات تدني مستوى تعليم اللغة العربيّة بالوطن العربي، المنعقد بتونس، في الفترة الممتدة ما بين ١٠ و١٤ يونيو ٢٠٠٩، أن القصور في التقويم/التقييم من بين أسباب تدني مستوى تعليم اللغة العربيّة في مختلف المراحل التعليميّة بالوطن العربي. ولا يخص القصور في

(١) تخصص ساعة واحدة لإنجاز الدرس الواحد في القسم الدراسي.

التقييم مجال تعليم العربيّة لأبنائها فحسب، بل يتجسد أيضاً في تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها^(١). ودعا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، في سياق صياغة رؤية استراتيجية للإصلاح التربوي ٢٠١٥-٢٠٣٠، في الرافعة الثانية عشرة، على سبيل التمثيل لا الحصر، إلى ضرورة إصلاح شامل لنظام التقييم والامتحانات من خلال تبسيط آليات التقييم والدعم ومُعَيَّرَتِها، ضماناً لتوفر المتعلمين على مستوى مقبول للنجاح، ومتابعة الدراسة فيما بين الأسلاك والمستويات التعليميّة، وتخصيص المناهج والبرامج لحيزيتناسب ومكانة التقييم وأهميته من حيث التوجيهات والزمن والأنشطة والوظائف. وحثّ المجلس ذاته على إرساء نظام لتتبع التلاميذ والمكوّنين والطلبة والخريجين طيلة مسارهم التعليمي، وبعد تخرجهم، للتمكن من الحصول على

(١) رغم المجهود المبذول في مجال تعليم العربيّة للناطقين بغيرها، يقف المتأمل في هذا المجال على تنوع مرجعيات المناهج المعتمدة، وتعدد الكتب التعليمية ومحتوياتها، وغياب معايير دقيقة للتقييم وإعداد الاختبارات، حيث اتجه الاهتمام في مجال تعليم اللغة العربيّة صوب تفصيل المناهج والمحتويات، وأساليب تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها، وإعداد الكتب المدرسية، والإشكالات التي تواجه مدرس اللغة العربيّة، ولم تول عناية فائقة مماثلة لإعداد الأدوات الاختبارية، وتدقيقها لقياس المعرفة اللغوية والثقافية والكفائية التواصلية، والاستراتيجيات المعتمدة في تعلم اللغة وفي قراءة النصوص وفهمها واستيعابها، إذ يغلب على معظمها بعد القياس والتقويم ذي الطبيعة المعيارية ((الحبيبي (٢٠١٢)، والحبيبي (٢٠١٣)). ولا يجد المُهْتَمُّ بمجال تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها إطاراً مرجعياً عربياً موحداً، متفقاً عليه، يُؤطّر العمليات التعليمية المرتبطة بتعلم اللغة العربيّة وتعليمها بصفاتها لغة أجنبية، على غرار ما هو موجود في اللغات الأخرى. وقد اقترحنا، في العُمري (٢٠١٩)، أن يكون الإطار المرجعي العربي الموحد وثيقة معيارية تُفَقَّنُ تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها، وإطاراً يجتمع عليه أبناء العربيّة في مجال تعلم اللغة العربيّة وتعليمها للناطقين بغيرها، ومرجعاً لتحديد طرق تعلم العربيّة وتعليمها بصفاتها لغة أجنبية، ومرجعاً لضبط الكفائية اللغوية، ووصف ما يرام تحققه لدى المتعلم، ومرجعاً لتحديد طرق التقييم والاختبار. و"يلزم أن يشتمل هذا الإطار المرجعي على أهداف تعلم العربيّة وتعليمها بصفاتها لغة أجنبية، ويبرز مستويات المتعلمين المختلفة، فضلاً عن توصيف مستويات التعليم والتعلم. وسيتحقق هذا الإطار العربي المرجعي بالإفادة من الخبرات العالمية مثل إطار المجلس الأمريكي لتعليم اللغات الأجنبية (ACTFL) والإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات (CEFR) ((العُمري، ٢٠١٩، صص. ١٣٥-١٣٦).

المعلومات الضرورية لتثمين المسار وتوطيد مكتسباته، أو لتصحيحه والقيام بالاستدراك اللازم، أو لإعادة النظر في السياسة التعليمية، كلما تطلب الأمر ذلك.

خلاصة الفصل

بيّنّا في هذا الفصل أسباب تدني وضعية اللغة العربيّة في الوطن العربي عامّة، وبالمغرب خاصّة، وتكمن هذه الأسباب في القصور في التقويم، وغياب التخطيط اللغوي، وعدم التفكير بمنهج علمي في العملية التعليمية، ووجود الازدواج اللغوي بين العاميّة والفصيحة، وضعف تكوين بعض المدرسين وعدم امتلاكهم لنافسية اللغة، وعدم ملائمة محتوى الكتاب المدرسي من الناحية التربويّة لمستوى التلاميذ، وكذا الحصص الدراسية القليلة المخصصة للغة العربيّة. وعموماً نستطيع القول إن الخلل في تعليم العربيّة مرتبط بإغفال استثمار أسس اللسانيّات التربويّة.

خلاصة الباب الأول

نخلص، من خلال ما سبق، إلى وجود مؤشرات كثيرة عن ضعف وضعية العربية في وطننا، وأن للتعليم دخلاً في هذه الوضعية. وقد انطلقنا من أن الهدف من تعليم أي درس لغوي هو تحقيق التواصل واستعمال اللغة في القراءة والفهم والتعبير عن حاجيات الإنسان، وأن درسنا اللغوي العربي بالمغرب، يحدّد هذا الهدف منطلقاً في التعليم، إلا أن المنهجية المتبعة في تدريسه لا تحقق هذا الهدف. وهذا يؤشر على وجود خلل في تعليم الدرس اللغوي العربي؛ جسّدته الوضعية غير اللانقطة للغة العربية بين اللغات، ودلّ عليه عجز متكلم العربية عن تحقيق التواصل بطلاقة وسلاسة لغوية سليمة، وهو ما يؤكد وجود الخلل. ويتبين من هذا الفصل أيضاً أن مؤشرات ضعف الدرس اللغوي العربي لها أسبابها، فقد أشار الباحثون إلى عللها ومسبباتها الكامنة في غياب التفكير بمنهج علمي دقيق، وتأثير اللغة العامية في تعليم اللغة الفصحى على المتعلم، أضف إلى ذلك سوء تكوين المدرسين، أو بالأحرى ندر وجود المدرس اللائق، أحياناً، في تعليم اللغة العربية، والملم بالجديد من الطرق الفعالة، وعدم امتلاكه هو نفسه لناصية اللغة، فضلاً عن كون الوقت المخصص لتدريس اللغة العربية في مختلف الأسلاك غير كاف لتحقيق الهدف من تدريسيها. كما أن محتويات الكتب لم تجدد، ولم تُطوّر علمياً لتحقيق المبتغى.

إن أسباب ضعف الدرس اللغوي تتعلق بالتخطيط اللغوي وترتبط بالمعلم والمتعلم ومنهجية التدريس والغلاف الزمني المخصص للتدريس ومحتوى كتب التدريس، والتقويم / التقييم، وهي عناصر تشكل أسس تعلم اللغة وتعليمها. وهكذا فإن هاته الأسس تتخللها نقائص عديدة شاهدة على عدم استثمار اللسانيات التربوية في تعليم العربية. وسنحاول في الباب الثاني، من هذا الكتاب، الإجابة عن السؤال المركزي: ما الاستفادة التي يمكن أن يجنيها تعليم العربية من اللسانيات التربوية؟

الباب الثاني

إستثمار اللسانيّات التربويّة في إصلاح
تعليم العربيّة



اللسانيّات التربويّة وإصلاح
تعليم العربيّة

تقديم

قمنا، في الباب الأول، بتشخيص الخلل الذي تعاني منه اللغة العربيّة عامّة والدرس اللغوي خاصّة، وتبين أن مشاكل العربيّة تتعلق بإغفال أسس تعليمها، وبَدَت وضعيتها ضعيفة؛ إذ عاجز متكلم العربيّة عن التواصل والتحدث بها بطلاقة. ولعلّ ذلك الضعف راجعٌ، كما وضحنا سابقاً، إلى أسباب ترتبط بغياب تخطيط لغوي يحقق الأهداف المرجوة. وتتعلق بنقص فعالية مدرّس العربيّة، وعدم ملائمة بعض محتويات الكتاب المدرسي لمستوى التلاميذ، وعدم كفاية الحصص الدراسية المخصصة لتعليم العربيّة، وكذا تأثير الازدواجية اللغويّة على الفصحى.

والمُتأملُ في هذه الأسباب يكتشف أنها تتعلق بإغفال أسس تعلم اللغات وتعليمها. ولعلّ العلم الذي يبين كيفية توظيف هذه الأسس هو اللسانيّات التربويّة التي يمكن استثمارها في تعليم لغتنا العربيّة، وتتعلق هذه الأسس بالمعلم والمتعلم ووقت التعليم ومكانه وكيفية تحقيق الهدف من التعليم. وسنسعى، في الفصل الأول من هذا الباب، إلى وضع تصوّر يستمد أصوله من اللسانيّات التربويّة بغية تجاوز مشاكل تعليم اللغة العربيّة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة أسفله التي تحتوي في طياتها أسس تعلم العربيّة وتعليمها:

ما التخطيط اللغوي المناسب لتعليم العربيّة؟ وما الوقت الملائم لتعليم اللغة العربيّة؟ ومن يعلّم العربيّة ومن يتعلّمها؟ وما المحتوى الذي يجب تعليمه؟ وكيف يتحقق الهدف من تعليم الدرس اللغوي العربي؟ وما دور تقويم / تقييم الكفاية اللغويّة في عملية تعليم اللغة وتعليمها؟ وما دور النظرية اللسانية في خدمة العربيّة؟

ولعلّ الإجابة عن الأسئلة أعلاه من منظور اللسانيّات التربويّة قد تجدي نفعاً وقد تحول وضعية تعليم اللغة العربيّة من موقع ضعف إلى موقع قوة، وهذا أملنا. ويتضمن هذا الباب فصلين اثنين: يُعنى الأول منهما بأسس إصلاح تعليم العربيّة في ضوء الإطار النظري المتبني، ويعنى الفصل الثاني بتوظيف النظرية اللسانية في إصلاح تعليم العربيّة، وتحديدًا النظرية اللسانية التوليديّة.

الفصل الأول

◆ أسس إصلاح تعليم العربيّة في ضوء
اللسانيّات التربويّة

مركز البحوث
اللسانيّة

١- التخطيط اللغوي الملائم لتعليم العربية

١-١- ما التخطيط اللغوي؟

نشير أولاً إلى تعدد التعاريف المتعلقة بالتخطيط اللغوي؛ إذ ذكر كوبر (٢٠٠٦) أكثر من عشرة تعريفات للتخطيط اللغوي نذكر منها:

أ- يُعرّف هاوجن Haugen التخطيط اللغوي حيث يقول: "يعني مصطلح التخطيط اللغوي كافة أنشطة معيرة اللغة التي تؤديها الجامعات اللغوية واللجان المختصة بتطوير اللغة، وهي كافة أشكال الأنشطة التي تعرف عمومًا بتنمية اللغة، وكافة المقترحات المتعلقة بإصلاح اللغة ومعيرتها" (كوبر، ٢٠٠٦، ص. ٦٨).

ب- يدل التخطيط اللغوي على مجموعة من الأنشطة المتعمدة المعدة بشكل منظم لترقية مصادر اللغة وتطويرها في المجتمع ضمن إطار جدول زمني منظم.

ج- تدل مصطلحات التخطيط اللغوي على المتابعة المنظمة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشاكل لغة ما، وعادة ما يكون ذلك النشاط على المستوى القومي، وينصب على قواعد اللغة وبنيتها، أو على وظائفها، أو على الاثنين معاً.

د- تشمل عملية رسم السياسة اللغوية اتخاذ قرارات تتعلق بتعليم اللغة واستعمالها؛ إذ يقوم المختصون المخولون بهذا العمل بصياغة دقيقة للقرارات اللغوية لإنشاد الآخرين.

وثمة تعريف للتخطيط اللغوي مؤداه أنه "عمل مقصود للتأثير على لغة، أو تنويع لغوية، من جهة وظيفتها أو بنيتها أو اكتسابها، داخل مجتمع لغوي معين" (كابلان وريشارد، ١٩٩٧). وقد علّق محي الدين محسب (٢٠١٦، ص. ٢٠) على تعريف كابلان وريشارد؛ إذ أشار إلى أن فكرة القصدية الواردة في تعريفهما ربما تكون مضللة؛ إذا كانت تعني أننا لكي ندرج عملاً ما في مظلة التخطيط اللغوي، فلا بد أن يكون العمل مباشراً في

استهدف هذا التخطيط. فالحقيقة أن هناك كثيراً من الإجراءات والممارسات التي تؤثر في وظيفة اللغة أو بنيتها أو اكتسابها ولا تكون بالضرورة مقصودة بشكل صريح ومباشر. ولذلك يقول رائد اللسانيات التربوية سبولسكي (٢٠٠٤): إن "التخطيط اللغوي يشهد تحولاً من النظر إليه على أنه وظيفة الدولة أو المؤسسات إلى النظر إليه وإلى السياسة اللغوية على أنهما يحدثان في كل المستويات من أكثرها رسمية إلى أقلها رسمية". وتأكيداً لهذا المسار يُعرّف سلابنك (٢٠١٢) التخطيط اللغوي بأنه "كل قرار أو فعل يؤثر على استعمال اللغة" (محسب، ٢٠١٦، ص ٢٠).

وجدير بالذكر أن الهدف من إيراد هذه التعاريف هو معرفة: من الذي يخطط؟ وما الذي يخطط له؟ وكيف يتم التخطيط اللغوي للعربية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، لا بأس أن نبين أهمية التخطيط اللغوي للغة العربية. فأين تكمن هذه الأهمية؟

٢-١. أهمية التخطيط اللغوي للعربية

تبرز أهمية التخطيط اللغوي لتعليم العربية بعدما تبين أن السياسة اللغوية الحالية سياسة فاشلة (الفاسي الفهري، ٢٠١٩). فلا مناص من إعداد خطط لغوية تدعم العربية حتى تغير الوضعية الراهنة نحو الأفضل؛ إذ "يقتضي النهوض بالعربية إعداد خطط لغوية في مستويات مختلفة تحظى بالاستثمار والإنفاق المناسبين من أجل دعم حضور اللغة العربية الشبكة العالمية للمعلومات، وفي الوسائل السمعية البصرية، وإفراز أدوات تعليمية وتقانية، وبيداغوجية حديثة، ودعم انتشار اللغة العربية في البلدان الأخرى، للرفع من عدد متكلميها، ومروحي حمولتها الفكرية والحضارية" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص ١٦٩). وجدير بالذكر أن الدول المتقدمة تسنّ قوانين^(١) لحماية

(١) نذكر على سبيل المثال ميثاق اللغة الفرنسية بكندا (Charte de la langue française) وقانون توبون (la loi Toubon) بفرنسا.

لغتها، حتى تسلم من الأخطاء اللغوية ومخالفة الضوابط والقواعد، وحتى تتمكن في المحيط (في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام... إلخ).

٣-١- عناصر التخطيط

يتوقف التخطيط اللغوي على الفاعلين في التعليم؛ ذلك أن نجاح خطط تعليم اللغات يكون موقوفاً على كل المَعْنين، أولها المجتمع ممثلاً بالسلطة التربوية، ثم عالم اللسانيات التطبيقية، فالمعلم المباشر في فصله (المسدي، ١٩٨٦). ويتطلب التخطيط اللغوي سنّ سياسة لغوية عربية عصرية تنظر إلى العربية على أنها مسألة هوية؛ إذ "يلزم وضع حدٍّ للسياسات المزدوجة القائمة على سياسة صريحة رسمية (في النصوص التشريعية)، وسياسة ممارسة في الواقع (لا تدعمها النصوص الرسمية) قائمة على الاستعمال الفعلي للغة الأجنبية، الذي يكاد يكون أحاديّاً في المعاملات الاقتصادية أو الإدارية أو التعليم العلمي، أو ضمن ثنائية منافسة في الإعلام والإدارة والثقافة، مطبقة على اللغة الرسمية، ومضعفة لها" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٦٨). ويعني هذا وجوب التطابق بين المعلن والواقع. وإذا كانت العربية هي اللغة الرسمية حسب الدستور، فإنها في حاجة إلى توظيفها في الحياة العملية؛ إذ يلزم الابتعاد عن اتخاذ الثنائية اختياراً في التعامل مع اللغات الأجنبية، عوض التعدد اللغوي، درءاً لجعل اللغة الأجنبية الوحيدة تتخطى نحو الإحلال محل اللغة الوطنية الرسمية (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٦٩).

وينبغي أن تعطى الأهمية لتعميم اللغة العربية؛ إذ يجب "تبنى سياسة لغوية تعليمية واضحة تعطي أهمية خاصة لتعميم التعليم باللغة العربية والتعلم بها، في المواد العلمية والحضارية على السواء...، وكذا عدم التردد في التعريب من الروض إلى الجامعة، وتعريب التعليم العلمي الجامعي على الخصوص" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٦٩)، وقد يحقق هذا الطلاقة اللغوية التي تؤشر على التمكن من اللغة العربية.

ويتوجب تحديد النشاط اللغوي على عمل تمت إدارته بشكل مثالي تحدد فيه الحاجيات بطريقة منطقية وعقلانية، وتحدد فيه الأهداف بدقة، وتحدد الوسائل

الكفيلة بتحقيق تلك الحاجات، وتقدم النتائج بشكل منظم يسمح بتكامل الأهداف مع الوسائل. ونكون، حينئذ، أمام تخطيط لغوي يعيد للعربية قوتها وقيمتها بين اللغات الحية.

ولتوضيح الإجراءات المتعلقة بالتخطيط اللغوي، نستعين بتحديد هاوجن Haugen السابق؛ إذ يدلنا تعريفه على أن التخطيط اللغوي يهدف إما إلى إنشاء نظام جديد، أو تعديل النظام اللغوي السائد، أو اختيار بدائل أخرى من لغة مكتوبة أو منطوقة. وهذا ما عبّر عنه هاوجن، في تحديده السابق لمفهوم التخطيط اللغوي، حين أشار إلى:

— تنمية اللغة.

— إصلاح اللغة بناء على اقتراحات.

— معيرة اللغة.

وينبغي على المخطّط أن يُلَمَّ باللغة في المجتمع قبل البدء بعمله، وأن يدرس العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية، التي تتداخل مع المسألة اللغوية في المجتمع. وهكذا يشكل التخطيط اللغوي نشاطاً يتم خلاله وضع الأهداف، واختيار الوسائل، والتكهن بالنتائج بصورة واضحة ومنظمة. ويركز التخطيط اللغوي على المشكلات اللغوية من خلال اتخاذ القرار في الأهداف البديلة، والخيارات، لإيجاد الحلول فيما يتعلق بهذه المشكلات. وقد لا ينحصر التخطيط اللغوي في عمل السلطة، وإنما بإمكان المؤسسات والأجهزة القيام بهذا العمل. ونعتقد أن سنّ تخطيط لغوي للغة العربية، قد يخفف من المشاكل المطروحة في تعليم الدرس اللغوي، لأن المجتمعات التي خطّطت تخطيطاً لغوياً أصلحت لغتها^(١).

(١) ذكر كوبر في كتابه "التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي" أربعة نماذج منها إحياء اللغة العبرية في فلسطين.

وهكذا يكون التخطيط اللغوي للعربية فعلاً إيجابياً قد يؤدي إلى تمكين الطفل من تجاوز المشاكل النفسية والبيئية، وتمكينه من التغلب على مشكل الازدواجية بتحسين أوضاعه النفسية والبيئية، وجعلها أوضاعاً طبيعية. ويفترض مقياس الطبيعة أن يكتسب الطفل اللهجة في محيط الأسرة (ويتابع تنمية هذه اللهجة في هذا الوسط، وربما في الشارع) ويكتسب العربية الفصيحة في الحضانة والروض والمدرسة الابتدائية، فيما بعد دون انقطاع ودون أن يستعمل المعلم العامية بضرب من الإغماس (immersion) الذي يكون فيه الشريك في الروض أو المدرسة "أجنبياً" عن الشريك في البيت. فإن اكتمل نظام اللغة في ذهنه وممارسته بين الروض والمدرسة (فيما بين الثالثة والتاسعة أو الثانية عشر، حسب النموذج التعليمي والأفراد)، أمكنه أن يتعلم الأجنبية والمعارف الأخرى، وهو قد نَمَى قدراته الإدراكية والمعرفية في ظروف نفسية وبيئية مواتية. وفي هذا الإطار يقول الفاسي الفهري (٢٠٠٣): "إن حل مشكل ضعف مردودية التعليم وضعف اللغة العربية وضعف اللغات الأجنبية يمر أولاً عبر تهئي البيئة الطبيعية لتجاوز مشكل الازدواج، وتمكين المكتسب المبكر من اللغة الفصيحة، ثم عبر خلق "فضاء" ذهني عربي معمم على كل المواد، وأخيراً عبر فضاءات تعددية مندمجة ومتزنة. وهناك طبعاً الطرق والآليات التي تمكن من الفهم والإنتاج، أكثر من شحذ الذاكرة بمعلومات زائلة، وتنمية المهارات في استقلال عن بعضها بعضاً، وإيجاد المعلم المقتدر، إلخ" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣، صص. ٢١-٢٢).

٤-١- متطلبات التخطيط اللغوي للعربية

صاغ عبد الله بريدي (٢٠١٣) تعريفات لكل الاتجاهات المترابطة التي تتطلبها نظرية التخطيط اللغوي؛ إذ يقتضي التخطيط اللغوي للعربية تخطيط المكانة، وتخطيط الاكتساب، وتخطيط المتن (محسب، ٢٠١٦، ص ص ٢٠-٢١)، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١-٤-١- تخطيط المكانة:

يقصد به تخطيط وضع اللغة (Language Position)، ويركز على الأبعاد الثقافية والاجتماعية ذات الصلة بوضعية اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع، ويدخل

في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة، ودرجة إلزامية استخدامها كونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذه الحال أو تلك. ومن أمثلة تخطيط وضع اللغة أنه "يشمل تخطيط الوضع القرارات المتعلقة بأي نوع لغوي ينبغي أن يستعمل لغة للتعليم في المدارس، أو لغة الإدارة في المكاتب الرسمية، أو لغة المرافعة في المحاكم" (الفاسي الفهري، ٢٠١٩، ص. ١٨١).

١-٤-٢- تخطيط الاكتساب:

ويتمحور هذا الضرب من التخطيط على العوامل المتصلة بمسائل اكتساب اللغة الأولى أو الثانية أو إعادة اكتسابها والمحافظة عليهما وصيانتها. ويحدد الفاسي الفهري (٢٠١٩) تخطيط الاكتساب باعتباره "يشمل المجهودات التي ترافق تعلم اللغة" (ص. ١٨٢).

١-٤-٣- تخطيط المتن:

يُعرّفه عبد الله بريدي (٢٠١٣) بتخطيط هيكل اللغة، وهو عنده يشتغل على الأبعاد الداخلية ذاتها، حيث يعنى بالجوانب اللغوية الصرفية، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم والإبداع والاقتراض اللغوي بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك. و"يضم التخطيط اللغوي للمتن: (أ) المعيرة، و(ب) الكتابة، و(ج) التحديث (مثل تطوير المعجم)، و(د) التطهير أو التنقية، و(هـ) تطوير المصطلح" (الفاسي الفهري، ٢٠١٩، ص. ١٨٢).

ويبقى أن نعرف الأسس الأخر لمعرفة الكيفية الصحيحة المتعلقة بتعليم اللغة العربية وذلك بدءاً بتحديد السن الملائم لتعليم العربية.

٢- التعليم المبكر للعربية وتعميم تجربة "الدّنان"

يتعلق هذا الموضوع بالوقت المناسب لتعليم العربية، فهو موضوع متعلق بالسن الملائم لتدريس العربية: أنتعلّمها مبكراً أم بعد البلوغ؟ وبيان ذلك على النحو التالي:

يشهد الواقع اللغوي في المغرب على أن الطفل يكتسب لهجة عربيّة أو أمازيغية في بيته في السنوات الأولى (٢-٣). فإذا انتقل إلى دار الحضانة فإنه قد يواجه بلغة أجنبية تكون عادة الفرنسية مخلوطة بعامية عربيّة أو مغربية. أضف إلى هذا أن الروض لا يسهم في تعليم العربيّة إلا قليلاً؛ حيث توظّف العاميّة بكثرة. وقُلَّ أن تجد الروض يسهم في تعليم العربيّة الفصيحة أو إماكن الحديث بها. وينتقل الطفل بعد الروض إلى المدرسة العمومية التي من المفترض أن يتعلم فيها اللغة العربيّة الفصيحة، وقد يواجه المتعلم بلغة عامية يوظفها المعلّم، الشيء الذي يدل على أن الطفل يواجه الازدواجية بين العربيّة والعاميّة. ويواجه أيضاً بالثنائية الناتجة عن تعليم اللغة الفرنسية والعربيّة في الفترة نفسها من الروض (بالمغرب)، دون أن يكتمل النظام أو ينضج. وهذا الوضع يؤثر دون شك على نموه اللغوي والمعرفي والفكري، ويخلق له اضطرابات نفسية لها نتائج سلبية أكيدة على نموه اللغوي والفكري والمجتمعي فيما بعد، وموقعه من اللغات (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣). وفي هذا يوصى بـ "الحد من طغيان اللغات الأجنبية على اللغة العربيّة، ومزاحمتها لها. والتوصية بالأبداً تعليم اللغات الأجنبية إلا مع بداية الصفوف الإعدادية، لأن تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية يدخل الضيم على اللغة القومية، ويؤثر سلباً في اتجاهات التلاميذ بهذه المرحلة" (معتشع، ٢٠١٠، ص. ٤٣).

وتشير الأبحاث اللسانية إلى أن التعليم في سن مبكرة للغة يؤدي إلى نتائج إيجابية؛ فقد أثبت عبد الله الدنان، رحمه الله، أن "التطبيق العملي لتعليم اللغة العربيّة الفصحى للأطفال قبل سن السادسة يؤدي إلى نتائج باهرة؛ حيث يتمكن الطفل من إتقان التواصل باللغة العربيّة الفصحى، ومن إتقان التواصل بالعاميّة أيضاً. وقد كانت أولى تجاربه مع ابنه "باسل"، الذي كان يبلغ من العمر سنة واحدة وابنته "لونه". كان عبد الله الدنان يكلم "باسل" بالفصحى، وكانت السيدة دلال عطايا، والدة "باسل"، تكلمه بالعاميّة. أتقن "باسل" المحادثة بالعربيّة المعربة، كما أتقن المحادثة بالعاميّة، وعمره ثلاث سنوات. وحديثه مسجل على شريط فيديو يمكن مشاهدته" (البوشيخي، ٢٠٠٢،

ص. ٢٨). ومما يدل على نجاعة التعليم المبكر هو أن عبد الله الدّنان عمّم هذه التجربة في الكويت وسوريا، وأدت إلى نتائج إيجابية. إنّ التعليم المبكر للعربية الفصحى يؤدي إلى نتائج حسنة (الدّنان، ١٩٩٩).

وأشار أحمد مختار عمر، في هذا الإطار، إلى أن أفضل سن لتعليم اللغة واكتسابها هي تلك المحصورة بين الرابعة والثانية عشر؛ أي تلك السن التي تغطي عامين قبل سن المدرسة، وتمتد لتشمل المرحلة الابتدائية بأكملها، وهي الفترة التي ينبغي التركيز عليها إذا أريد للغة النشء أن ترقى، ولغة جيل المستقبل أن تصل إلى المستوى المطلوب. وتأكيداً على أهمية تعليم اللغة العربية في سنّ مبكرة يؤكد أحمد مختار عمر قائلاً: "إن أي خلل في لغة الناشئة إذا لم يعالج مبكراً فسيكون من الصعب التغلب عليه كلما تقدمت بالتلميذ السن" (أحمد مختار عمر، ١٩٨٤، ص. ١٤٥).

ويلزم تفادي هذه الاضطرابات الناتجة عن عدم اكتمال نظام اللغة العربية الفصحى ونضجه لدى الطفل، وذلك بمراعاة الوقت المناسب لتعليم اللغة العربية. و"تشير الأبحاث العلمية والدراسات التربوية إلى الأهمية القصوى للتعليم المبكر (من ٣ إلى ٥ سنوات من العمر) في تنمية مهارات التفكير والإبداع لدى الأطفال مما يساهم في تشكيل اللبنة الأساسية لجيل مجتمع المعرفة القادم" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٧٣). لذا يجب أن تعمل الحكومات والمؤسسات المحلية والمجتمعية على تعميم التعليم الأولي على كافة أفراد الشعب، وتوظيف العربية فيه كما فعل الدّنان رحمه الله.

وأبرزت النهيبي (٢٠٠٢) أن التعليم المبكر للعربية له مجموعة من الإيجابيات؛ إذ إنه يزود الطفل بنسق متكامل يمكنه من استعمال هذه اللغة بطريقة سليمة، كما يؤهله لمعرفة لغة / لغات أخرى في مرحلة لاحقة. ويبيّن النهيبي أن تعليم العربية في مرحلة مبكرة لن يعرض الطفل للاضطرابات النفسية الناتجة عن الازدواجية من جهة والثنائية من جهة أخرى، حيث قالت في معرض حديثها عن أهمية التعليم المبكر

لغة العربيّة: "اللغة العربيّة، خلافاً لما يراه البعض، لا تطرح مشاكل كبيرة في تعليمها للطفل في مرحلة مبكرة" (النبهي، ٢٠٠٢، ج١، ص. ١٧٩) وللإشارة فإنّ النبهي بيّنت أهمية تعليم اللغة العربيّة في سن مبكر اعتماداً على ناحيتين اثنتين:

أ- **ناحية صوتية:** اعتمدت فيها على نظرية انشطار الفتحة ^(١) للسغروشي.

ب- **ناحية معجمية:** اعتمدت فيها على طروحات الفاسي الفهري (١٩٨٦، ١٩٩٠) المتعلقة بتركيب المعجم، وبتصور المعجم الذهني. وانتهت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن العربيّة لغة موصوفة قادرة على تزويد الطفل بمجموعة من الأدوات اللغويّة المتكاملة التي تجسد بعض مكامن اليسر في النسق الصوتي والصرافي والتركيب والمعجمي العربي، وكل هذا في سبيل الدفاع عن أهميّة التعليم المبكر (النبهي، ٢٠٠٢).

لقد كان الهدف من ذكر التجارب أعلاه هو تبيان مدى أهميّة التعليم المبكر للعربيّة وتجنب إدخال اللغة الأجنبية في سن مبكرة لتلافي الاختلالات التي قد تنتج عن تعليم لغتين مختلفتين في النظام والتركيب والثقافة. وفي هذا الإطار يدعو الفاسي الفهري إلى تجنب تعليم اللغة الأجنبية في المراحل الأولى للطفل؛ إذ يقول: "أول ما ينبغي الاتجاه إليه في اقتراح نموذج بديل هو تلافي إدخال اللغة الأجنبية في سن مبكرة من جهة، حتى لا يقع انقطاع واضطراب" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٣، ص. ٢١). وهكذا نكون قد بينا أهميّة التعليم المبكر للغة العربيّة. ومما لا شك فيه أن عملية تعليم العربيّة تتطلب معلماً ومتعلماً ومحتوى. فمن يعلم المحتوى؟ ومن يتعلمه؟

(١) هي نظرية في مجال الصرف، تمكن من التعرف على تكوين القوالب الصغية في اللغة العربيّة، وتساهم في حل كثير من المشاكل التي استعصت على النحاة من قبل، مثل أن جزءاً من اللغة العربيّة في التحليل القديم كان يعتبر سماعياً، لكن هذا الجزء السماعي، في الدراسات اللغوية الحديثة، متحكم فيه ويمكن أن يقاس.

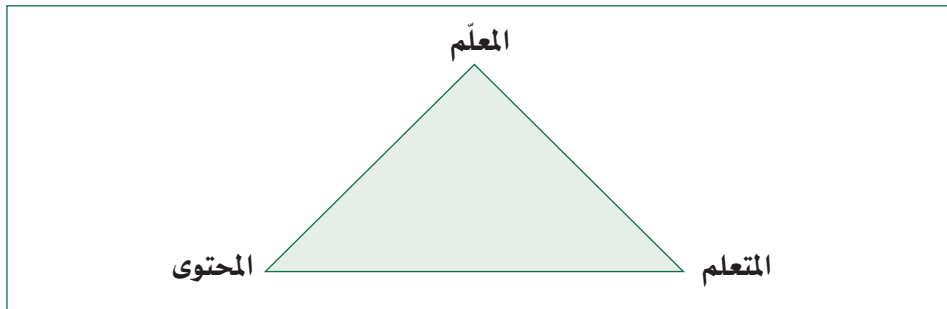
٣- تأهيل معلّم العربيّة وتحفيز متعلّمها

٣-١- معلم العربيّة

يصوغ بروان (٢٠٠٠) أسئلة تتعلق بالمعلّم والمتعلّم، والتي أشرنا إليها سابقاً في الإطار النظري. إن عملية تعليم اللغة تقتضي توفر شروط في المعلّم والمتعلّم على اعتبار أنهما ركنان في العملية التعليميّة. فبدون المعلّم لا تستقيم التربية، ولا تبني القيم، ولا ينفذ المنهاج، ولا يحدد مصير الأجيال. وهذا يتأتى بوجود معلّم يلعب دور حجر الأساس في تحسين العملية التربويّة في جميع مراحلها. ولا يمكن للنظام التربوي أن يقوم بالدور المناط به بصورة مثلى، لتهيئة إنسان مجتمع المعرفة العربي، إلا من خلال تأهيل المعلّم العربي، وإعداده للتعلّم مدى الحياة. ويمكن البدء بمشروع رائد لتدريب المدربين تكون أهم مخرجاته المعلّم المدرب الذي يعمل على تأهيل المعلم وتطويره من حيث الكفاءة والأداء واستخدام الطرائق التربويّة الجذابة (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٧٣).

وأما المتعلم فإنه النواة الأساس في العملية التعليميّة؛ من المفترض أن يشارك ويتفاعل مع المادة المقدمة له، ومن المفترض أن يتحول دوره من مجرد مستقبل أو متلق سلبي إلى دور المشارك الفعلي.

وإذا كانت العملية التعليميّة تركز على المعلّم والمتعلم والمحتوى، فإنها تتطلب شروطاً فيهما حتى يحصل التفاعل بين العناصر الثلاثة، كما يمثله الشكل أسفله:



يوضح الشكل أعلاه أن المعلم يقدم المحتوى للمتعلم ويختار منه ما يجده مناسباً له. ويفترض في المتعلم أن يفهم المحتوى من خلال ما يوضحه المعلم، وهذا يعني أن هناك تفاعلاً بين المكونات السالفة الذكر.

٢-٣- شروط معلّم العربيّة

يرجع نجاح معلّم اللغة في ضبط الغايات من تعليم أي لغة، إلى قدراته الذاتية التي تخول له الاضطلاع بمهنته، ولذلك يستحسن أن يكون المعلم ذا كفاية لغوية، وملمّاً بمجال عمله، ومالكاً لمهارة اللغة، ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على شرطي الكفاية اللغوية والإلمام بمجال العمل من جهة، وبالممارسة الفعلية للعملية التعليمية، والاطلاع على النتائج اللاحقة في مجال البحث اللسانيّ من جهة أخرى (الحاج صالح، ١٩٧٤، ص. ٤٢). ويشترط في مدرس العربيّة فهم نظامها وطرائقها الوظيفيّة، وكذا الفروق بين لغة المتعلم الأولى ولغة المتعلم الثانية؛ إذ "إن عليه أن يتقن اللغة التي يدرسها، وأن يكون قادراً على شرح نظامها، وفهم أصواتها، وصرفها وكلماتها وجملها وأبنية الخطاب فيها" (بروان، ١٩٩٤، ص. ٢٠). ونستنتج من هذا الكلام أن معلّم اللغة العربيّة يجب أن يكون:

— متقناً للغة العربيّة التي يعلمها؛

— قادراً على شرح نظامها؛

— قادراً على فهم أصواتها وصواتتها وصرفها؛

— قادراً على فهم كلماتها وجملها؛

— قادراً على فهم أبنية الخطاب.

ونرى أن توفر هذه الشروط في معلّم العربيّة سيقول من الاختلالات المتحدث عنها في الباب الأول من هذا الكتاب.

ويحتاج المعلم إلى أن يعرف شيئاً عن هذا النظام الذي نسيمه اللغة، إذ لا يمكنه أن يعلم لغته وهو يجهل العلاقة بين اللغة والمعرفة، وأنظمة الكتابة، والتواصل غير الكلامي، واللسانيّات الاجتماعية، واكتساب اللغة الأولى، وغير ذلك من المسائل (بروان، ١٩٩٤).

ولا تتحقق معرفة المعلّم بنظام اللغة، وصواتتها، وأبنية الخطاب فيها، واكتساب اللغة الأولى، والعلاقة بين اللغة والمعرفة وأنظمة الكتابة، والتواصل اللفظي وغير اللفظي، إلا إذا كان المعلّم تلقى تكويناً في اللسانيّات؛ حيث "إن أستاذ اللغة ملزم بأن يتلقى تكويناً قاعدياً في اللسانيّات" (براون، ١٩٩٤، ٢٠).

وتجدر الإشارة إلى أن مدرس اللغة العربيّة ليس أمام مهمة تبليغ اللغة فحسب، "وإنما الأمر يتعلق بالمتعلم نفسه الذي يتلقى هذه اللغة، لذا كان الارتباط وثيقاً بين اللسانيّات وعلم النفس... للبحث عن ماهية عملية التعلم ذاتها وما هي قوانينها" (الصوري، ٢٠٠٤، ص. ٢٠٩).

فلا يمكن تحقيق التعليم بدون معلّم، وتشترط في تكوينه أمور أساسية لا يمكن بدونها بلوغ الغاية المنشودة، وهي الغاية في التدريس؛ إذ إن "التكوين الفني لأستاذ اللغة الحية يعتمد، إلى جانب التكوين التربوي والنفساني المعهود بالنسبة إلى جميع الأساتذة على مختلف أصنافهم، على معرفة خصائص اللغة التي يريد التخصص فيها، ولا يتم ذلك إلا عند وضع برامج مضبوطة تهدف أولاً وبالذات إلى جعل الأستاذ يحذق اللغة في وجهيها الشفهي والكتابي أو المنطوق والمكتوب" (السوسي رضا، ١٩٧٩، ص. ١٦). ولا بد أن يكون معلّم العربيّة:

- ذا كفاية لغويّة تسمح له باستعمال اللغة التي يراد تعلمها ويستعملها استعمالاً صحيحاً.
- ملماً بمجال بحثه: أي أن يكون معلّم اللغة على دراية بالتطور الحاصل في مجال البحث اللساني، وذلك بالتعرف على ما توصلت إليه النظريات اللسانية في ميدان وصف اللغة وتحليلها.
- مالكاً لمهارة تعليم اللغة، ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على الشرطين المذكورين من جهة، وبالممارسة الفعلية للعملية، والاطلاع على النتائج اللاحقة في مجال اللساني من جهة أخرى. (الحاج صالح، ١٩٧٤).

إن هذه الشروط تتطلب إعداد المدرسين الأكفاء إعداداً جيّداً، ومتابعة تأهيلهم وتدريبهم على التعليم باللغة الفصحى. ونرى أن تخصيص جوائز أو إيجاد حوافز تشجيعية لمدرسي العربية في المدارس والجامعات والمعاهد الوطنية والدولية، ولكل من يهتم بتعليم العربية في مجال علمه، ويجيدها لفظاً وكتابة، من شأنه أن يحفز المدرسين على مردودية فضلى. هذا باختصار شديد ما يتعلق بمعلّم اللغة، فماذا عن المتعلم؟

٣-٣- متعلم اللغة العربية الناطق بها

ترتبط قضايا المتعلم في جملتها بالدراسات النفسية والاجتماعية. فأما من حيث الدراسات النفسية فلا بد من الأخذ في الاعتبار كيفية خلق الحوافز المرغوبة في التعليم ومراعاة التشويق فيه، والاستعداد الفطري لدى المتعلم، وطاقته الطفل على الاستيعاب وعلى العمل وما تلقاه خارج المدرسة من تعليم، وإيجاد العاطفة الصحية بينه وبين معلمه، وتحيّبه في جو المدرسة وإدخال عنصر اللعب في التعليم. أما من الناحية الاجتماعية ف"المطلوب توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة من أجل دقة الضبط والتوجيه، ثم مراعاة السن في تكوين الفصول، والنشاط الاجتماعي والرياضي والثقافي في المدرسة" (تمام حسان، ٢٠٠٦، ص. ٢٣). وفي هذا الإطار يمكن إنتاج مسلسلات تلفزيونية وإذاعية باللغة الفصحى لتعليم المبتدئين، وأخرى لغيرهم من الخاصة والعامة، والحد من إذاعة المسلسلات والبرامج العامية، ليسود النمط اللغوي السليم على ألسنة الناس (معتش، ٢٠١٠، ص. ٤٣). وبالرغم من أن المتعلم يمتلك قدرات وعادات فإن دور المعلم يكمن في أن يحرص كل الحرص على التدعيم المستمر والتعزيز الطبيعي الذي يقتضيه استعداده للتعليم. فالمعلّم يحفز من يريد التعلم (تمام حسان، ٢٠٠٦). ومن هنا يصبح الحافز هاماً إلى أقصى حد. فكيف يحدث التحفيز؟

إن أول شيء في حقل الحوافز هو أن يحس التلميذ أن اللغة العربية تستحق أن يبذل الجهد في تعلمها. وعلى المعلّم أن يبتكر حوافز تحبب إليه تعليم العربية، وذلك بتوفير وسائل التحفيز، ومراعاة الاستعداد النفسي والعضوي لدى المتعلم. "فأما الوسائل

المؤدية إلى إحساس المتعلم بأن اللغة مجال من مجالات التفوق فهي خلق روح المنافسة بين المتعلمين في الفصل الدراسي وفي النشاط المدرسي. وأما مراعاة الاستعداد النفسي والعضوي لدى المتعلم فمجال التفكير فيه هو مرحلة وضع البرامج لهذا المتعلم من جهة، ومرحلة الشرح والاختبار ووسائل الإيضاح من جهة أخرى" (تمام حسان، ٢٠٠٦، ص. ٨٦). وبعد تحديد حاجيات المتعلم يلزم تحديد المحتوى الذي ينبغي تعليمه لضمان تعليم فعال للعربية. فما المحتوى الذي يجب تعليمه؟

٤- محتوى الدرس اللغوي المأمول تعليمه

سبقت الإشارة في المحور المتعلق بالهدف من تدريس الدرس اللغوي إلى أن الهدف من تعليم اللغة العربية يكمن أساساً في إكساب المتعلمين المهارات اللغوية التي تحقق التواصل. فماذا نعلم؟ أي ما المحتوى المأمول تعليمه؟ و"ما أهمه من سؤال يسبر طبيعة الموضوع؟" (براون ١٩٩٤، ص. ٢٠)، وتعبّر عنه الأسئلة التي سبقت ذكر بعض منها في الإطار النظري: ما الذي يجب أن يتعلمه المعلم ويعلمه؟ وما التواصل وما اللغة؟ وماذا نعي حين نقول إن شخصاً يعرف كيف يستعمل لغة ما؟ وما الموضوعات التي ينبغي اختيارها وتدريسها في كل مرحلة من مراحل التعليم؟

تشكل الأسئلة أعلاه موضوع المحتوى الذي يجب تعليمه. وإذا كان المحتوى أهم عنصر ينهض عليه تعليم اللغة ويؤثر في كل العناصر المرتبطة به، فإنه يجب أن تراعى فيه الأهداف المنشودة من تعليم العربية والوقت المخصص للمادة ومستوى المقرر.

أ- **الأهداف:** تحدد الأهداف انطلاقاً من التخطيط اللغوي، وتتصل بالعمل التعليمي، ولا بد أن تكون محددة تحديداً واضحاً ودقيقاً، والأهم من هذا أن اختيار المحتوى يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

ب- **الوقت المخصص:** سنخصص له حيزاً للتفصيل في المحور (٥) أسفله.

ج- **مستوى المقرر:** تفادياً للمشاكل المتحدث عنها في الفصل الأول ينبغي اختيار محتوى يناسب قدرات التلاميذ حتى لا تترتب عنه نتائج خطيرة، ف"لا شك أن

محتوى يقدم لأطفال في المدرسة الابتدائية يختلف اختلافاً نوعياً عن محتوى يقدم على مستوى المدرسة المتوسطة والمدرسة الثانوية، وهو في المدرسة الابتدائية يختلف في الصف الأول عن الصف الخامس، وذلك وفق معايير كثيرة؛ منها القدرات المعرفية، والبيئة اللغوية، والمواد الأخرى المصاحبة" (الراجحي، ١٩٨٩، ص ٦٢-٦٣). ومن ثم فإن العناصر المختارة يجب أن تراعي مستويات المتعلمين، وذلك بالكيفية التالية:

— ليست كل ألفاظ اللغة وتراكيبها تلائم المتعلم في طور معين من أطوار نموه اللغوي.

— تعليم ما يحتاجه المتعلم في حياته لتحقيق التواصل، ف"ليس بالضرورة أن يكون المتعلم في حاجة إلى كل مكونات اللغة المعينة للتعبير عن أغراضه واهتماماته التواصلية داخل المجتمع، وإنما قد تكفيه الألفاظ التي لها صلة بالمفاهيم العامة التي يحتاجها في تحقيق التواصل" (حساني أحمد، ٢٠٠٠، ص ١٤٣). ونذكر، على سبيل التمثيل لا الحصر، أن اختيار قواعد النحو يجب أن يمثل ما يحتاجه التلميذ، "لذا ينبغي أن ن فكر في تغيير الأساس الذي يقوم عليه اختيار قواعد النحو المقررة، بحيث يتعلم التلميذ ما يحتاج إليه فعلاً، لا ما يرى النحاة أنه ضروري لفهم الظاهرة اللغوية وتحليلها" (مذكور، ١٩٨٤، ص ٢٧٧).

— مراعاة مستوى التلميذ بغية مواصلة تعلمه للعربية، ف"قد يعسر على المتعلم استيعاب حد أقصى من الألفاظ والتراكيب في مرحلة معينة من مراحل تعلمه، فالمعرفة التي يتلقاها في درس من الدروس يجب أن تكون محدودة جداً مع مراعاة الطاقة الاستيعابية لدى المتعلم، حتى لا يصاب بالإرهاق، وهو الأمر الذي يجعله ينفر من مواصلة تعلمه للغة" (الحاج صالح، ١٩٧٤، ص ٤٥).

وجدير بالذكر أن اختيار المحتوى لا يتم بشكل عشوائي؛ إذ يخضع لمقاييس تمكّن من تحقيق التواصل باللغة العربيّة، حيث يلزم اختيار المحتوى بمراعاة:

أ- **الأسلوب المناسب لتعلم العربيّة:** لا بد أن يراعى نوع الأسلوب الموظف في محتوى المقررات؛ إذ يناسب كلّ مرحلة من مراحل التعليم أسلوبٌ قد لا يناسب غيرها، بمعنى أن ما يصلح أن يُدرّس في الثانوي قد لا يصلح في الابتدائي.

ب- اختيار مفردات المواد اللغويّة على مستوى المعجم؛ ويقصد به اختيار الكلمات في محتوى المقرر. وليس من شك في أن معجم أي لغة يشتمل على عدد هائل من الكلمات، ويجب أن يخضع لمقاييس موضوعية، وهو لا يمكن أن يكون نافعاً في التعليم إلا إذا كان مستنداً إلى معايير موضوعية من بينها:

— **الشيوع:** وهو أهم معيار في اختيار الكلمات؛ "إذا كانت الكلمات أكثر شيوعاً كانت أنفع وأصلح في تعليم اللغة" (الراجحي، ١٩٨٩، ص. ٦٨).

— **قابلية الكلمة للتعليم:** ينبغي الابتعاد عن الكلمات التي يصعب تعليمها أو الكلمات التي يقل استعمالها وتكون شاذة، وتعليم العربيّة يحتاج إلى دراسات تبرز الشيوع المتعلق بالكلمات لإعطاء قوائم الكلمات التي تناسب المحتوى في كل مراحل التعليم مثلما يوجد في اللغات المتقدمة من قوائم (الراجحي، ١٩٨٩).

ولذلك فلا بد من معجم عربي محكم في تنسيقه، مبسوط في معانيه، واضح في تعريفاته، مترابط الأجزاء والمكونات، مواكب لتحوّلات الحضارة وتغيرات اللغة. وفوق ذلك ف"إن الحاجة تدعو إلى تهيئته باستمرار وجعله في متناول مستعملي اللغة في نشرات ورقية وإلكترونية رفيعة الجودة. فالمعجم العربي يجب أن يكون أداة أساسية وناجعة في تيسير اكتساب العربيّة واستعمالها، وأيضاً في ضبطها وتجديدها، وليس مجرد عمل ينفق فيه الوقت والمال وي طرح على الرف كقطعة زيان" (الكور، ٢٠١٣، ص. ٢٩٤).

وأمام تردّي وضع اللغة العربيّة، "تحتاج هذه اللغة إلى جهود جميع المختصين للعمل على تيسير استعمالها في الحياة العامّة، وتذليل الصعوبات، وتبسيط القواعد النحويّة والصرفيّة، وتغذيتها بالصيغ والمصطلحات الجديدة في حدود لغة سليمة تكون لغة وسطى قابلة للاستعمال والانتشار. ويمكن البدء في هذا الإطار بوضع كتب ميسرة في النحو والصرف" (الفاسي الفهري، ٢٠٠٥، ص. ١٧١).

٥- عن الوقت المخصص للتدريس

تبين، في الفصل الثاني من الباب الأول، أنّ لمشاكل تعليم العربيّة ارتباطاً بالوقت المخصص لتعليمها، حيث كانت الساعات المخصصة لتعليم العربيّة غير كافية. وتشير الأبحاث في اللسانيّات التربويّة إلى تحديد جدول زمني في تعليم اللغات، ذلك أن "معلّم اللغة يستعمل الكتب المقررة وأدوات الإيضاح والمستندات البصرية، وغير ذلك، ثم يعمل وفق برمجة زمنية محددة" (المسدي، ١٩٨٦، ص. ١٤١). مفاد هذا الكلام أن أي مقرر لا بد أن ينفذ على جدول زمني "لأن عامل الوقت أساسي في إتقان المهارات التي تحددها الأهداف" (الراجحي، ١٩٨٩، ص. ٦٣). ويجب على معلّم العربيّة الذي يُعدّ الدرس أن يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، لأن التحكم في زمن الحصة وضبطه يؤدي إلى تحقيق الأهداف البيداغوجية المتوخاة من درس معين، لذلك يحرص المعلم على جعل الحصة تأخذ وقتها المناسب من دون زيادة ولا نقصان.

وتبدو العوامل السابقة الذكر، بالرغم من أهميتها، خارجة عن اللغة (خاصّة الوقت المخصص للتدريس)، ولكي يكون تعليم العربيّة ناجحاً ومحققاً لما سَطَّر له من أهداف، يجب أن تسبق الموضوعات المراد تعليمها بأبحاث علميّة لكل مرحلة تعليميّة تراعي المستوى العقلي للمتعلم. وينبغي أن تسبق بأبحاث علميّة تستهدف معرفة الأساليب الكلامية والكتابية التي تشيع في كل مرحلة من مراحل التعليم، والصعوبات التي يجدها المتعلمون في التعبير عن أفكارهم ومشاكلهم. فإذا عرفنا هذه وتلك الصعوبات

أمكن أن نختبر الموضوعات النحويّة التي تساعد المتعلمين في السيطرة عليها، وأن نرتب على سنوات الدراسة ترتيباً يتفق مع نموهم العقلي (مدكور، ١٩٧٤، ص. ٢٧٧).

لقد بينا أركان العملية التعليميّة الخاصّة بالعربيّة، إلا أن العناصر المشكلة لهذه الأركان تتفاعل فيما بينها، حيث يشكل المحتوى نقطة انطلاق الأستاذ الذي يوجه المتعلم إلى فهم المحتوى واستيعابه.

ولا يمكن تحقيق الهدف المنشود من الدرس اللغوي العربي واللغة العربيّة دون منهجيّة، فكيف يتحقق الهدف من تعليم الدرس اللغوي العربي؟

١- منهجيّة تحقيق الهدف

طرح دوجلاس براون (٢٠٠٠) مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمنهجيّة، وذلك كالآتي:

كيف يُنَجَزُ التعلم؟ كيف يضمن شخص النجاح في تعلم اللغة؟ ما العمليّات المعرفيّة في تعلم لغة ثانية؟ وأي استراتيجيّة وأي أساليب يستعملها الدارس؟ وما العلاقة المثلى للتفاعل بين المجالات المعرفيّة والوجدانيّة في سبيل تعلّم ناجح للغة؟ تعد الأسئلة أعلاه أسئلة محورية يجب مراعاتها في عملية تعليم اللغة حيث يلزم تحديد الخصائص التالية:

- الخبرات التي تغرس في الفرد نزوعاً إلى التعلم؛
- الطرق التي ينبغي أن تقدم بها المعرفة كي يستطيع المتعلم أن يمسك بها؛
- أكثر الوسائل فاعليّة في تقديم المواد التعليميّة (براون ٢٠٠٠، ص. ٧).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كلفة تعليم لغة معينة ليست نمطيّة، بل تختلف من معلّم إلى آخر، لكن المهم أن تحقّق الكيفيّة نجاح العملية التعليميّة. ولا شك أن فهمك للكيفية التي يتعلم بها المتعلم سوف يحدد فلسفتك في التعليم، وأسلوبك،

ومدخلك، ووسائلك الفنية في قاعة الدرس، فإذا كنت تنظر إلى التعلم نظرة "سكنر" على أنه عملية من التهيؤ الفعال بتأثير برنامج للتعزيز أُعِدَّ إعداداً جيداً، فإنك سوف تعلم وفقاً لذلك، وإذا كنت ترى في تعليم اللغة الثانية عملية استقرائية أكثر منها استنباطية، فإنك سوف تحدد منهجية لذلك (براون، ٢٠٠٠).

إن سؤال "كيف" سؤال عن المنهجية المتبعة في تعليم اللغة، وهو من أهم الجوانب التي لا غنى عنها لتعليم أي لغة، إذ يقتضي إجراءات تعليمية ووسائل فعالة. فكيف يتحقق التواصل بالعربية؟

يفيدنا وداوسون (١٩٧٨) في الجواب عن هذا السؤال، حيث حدد أهداف أي درس لغوي في أربع مهارات، وهي:

— الفهم (Comprehension)

— التحدث (Speaking)

— القراءة؛ (Reading)

— الكتابة (Writing)

وعلى هاته المهارات بنى وداوسون (١٩٧٨) المنظور التواصلية واقترح تصنيف هذه المهارات كما يلي (وداوسون، ١٩٧٨، ص. ٥٧):

إنتاج / فعل	تقبل / انفعال	
تحدث (speaking)	استماع (listening)	مستند شفوي
كتابة (writing)	قراءة (reading)	مستند بصري

هذا التصور يعيد تصنيف المهارات الأربع بإضافة عامل الفعل / الانفعال الذي قد يكون موهماً؛ ذلك أن الأمر في الصنافة أعلاه يتعلق بالشكل الذي تتجلى فيه اللغة، وليس بالطريقة التي تستعمل بها اللغة في التواصل، لذلك استدرج وداوسون

على صنفاته الأولى على اعتبار أن التحدث ليس إنتاجاً لغوياً لاغياً، وإنما هو في مقام التواصل تفاعل بين أطراف في إطار تبادل يشمل اللغوي وغير اللغوي، مثل الحركات والملامح... واقترح الصنافة الآتية (وداوسون، ١٩٧٨، ص. ٦٠):

إنتاج (productive)		مستقبل (receptive)	
شفهي (aural)	تحدث (speaking)	استماع (hearing)	استخدام (usage)
شفهي / (aural) / بصري (visual)	تحدث (speaking)		
	<div style="display: flex; justify-content: space-around; align-items: center;"> <div style="text-align: center;"> <p>استماع (listening)</p> </div> <div style="text-align: center;"> <p>قول (saying)</p> </div> </div>		
			استعمال (use)

وتبرز هذه الصنافة أن التحدث في المنظور التواصلية يعني أن يأخذ المتكلم نصيبه في محادثة يتبادل فيها إنتاج الأدوار، ف "المحادث" يكون متحدثاً حيناً، وحيناً آخر سامعاً.

ومن ثم فإن درس اللغة العربية ينبغي أن يمكن المتعلم من إدراك الطريقة التي بها نستعمل اللغة من أجل تنمية قدرة تطويع الكلام لدى المتعلم، ولتحقيق ذلك لا بد أن يمر درس اللغة من استهداف التحدث إلى استقصاء المحادثة، أي الخروج من كفاية لسانية (لا بد منها ولكنها غير كافية) إلى كفاية تواصلية.

أما الكتابة في المنظور التواصلية فتبدو ضرباً من التفاعل بين طرفين أحدهما حاضر، والآخر غائب، فهي كتابة وقراءة في الآن نفسه، وحرية بنا الاعتراف أن ليس كل كتابة يقصد بها مخاطبة الآخر على أساس إقناعه والتأثير فيه، فلا بد إذن من التمييز بين كتابة تبادلية مثل التراسل وكتابة غير تبادلية مثل الوصف.

وعليه، فإنه بالإمكان أن نتحدث فننتج جملاً شفوية دون أن نقول شيئاً مفيداً. كما يمكن أن نكتب جملاً دون أن نكتب أي شيء مفيد. وبالإمكان أيضاً أن نسمع جملة دون أن نسمع قيمتها باعتبارها عملاً تواصلياً. كما يمكن فهم معنى جملة مكتوبة دون التعرف على وظيفتها في الخطاب المكتوب. لكن مع ذلك، فإن أول شيء يقتضي ضرورة التحدث،

فيمكن أن نقول شيئاً دون أن نتحدث مع طرف آخر. كما يصح أيضاً أن تكتب أي شيء يقتضي تركيب جمل، ويمكن أن نكتب أي شيء دون أن نتراسل. وفي المقابل، لا يمكن أن نتحدث دون أن نتحدث ونسمع، أو أن نتراسل دون أن نكتب ونقرأ (وداوسون، ١٩٧٨).

إن أهمية المهارات اللغوية في تعليم العربية تكمن في تمكين المتعلم من استعمال العربية، فغير خاف أن الحديث عن بنية اللغة من حيث هي أصوات وأبنية المفردات وأنماط الجمل ومعانيها يؤدي في أحسن الأحوال إلى معرفة علمية بالغة، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى مهارات لغوية، من هنا نفهم الأهمية التي خص بها وداوسون (١٩٧٨) تعليم المهارات اللغوية حين قال: إن أهداف أي درس لغوي تعرف عادة بالرجوع إلى المهارات الأربع، وهي: فهم الخطاب الشفهي، والتحدث، والقراءة، والكتابة.

كما يجعل وداوسون الهدف من تعليم هذه المهارات هو القدرة على اكتساب التواصل والقدرة على إنتاج الجمل باعتبارها عنصراً أساسياً في تعلم لغة (وداوسون، ١٩٧٨)

يتعين إذن تعليم المهارات اللغوية بغية تحقيق التواصل السليم. يقول هنوش في معرض حديثه عن تعليم اللغة: "ينبغي أن يركز التعليم على المهارات اللغوية لدى التلميذ وخصوصاً مهارات الفهم، والتحدث، والقراءة، والكتابة، بصورة ملائمة تباعد عن التنظير، بحيث يستطيع التلميذ أن يمارس اللغة العربية بيسر وسهولة" (هنوش، ٢٠٠٥، ص. ٢٥٦).

وليس من السهولة تطبيق هذه المهارات في غياب بحوث لسانية تربوية في هذا الجانب؛ إذ إن الأهداف والمهارات اللغوية التي ينشد المدرس تحقيقها وترسيخها وتنميتها تعرف فراغاً في هذا المجال؛ حيث "تندم تقريباً البحوث اللسانية التطبيقية التي تعالج - بنظرة شمولية متكاملة - الأهداف المتوخاة من الدرس اللغوي، اللهم إلا إشارات عابرة لبعض المهارات المعزولة عن بعضها، كالفهم على حدة، والقراءة والكتابة على حدة، ثم التكلم في معزل عن هذه المهارات كلها" (بوشوك، ٢٠٠٠، ص. ٤٣).

لذلك ينتظر إنجاز بحوث من لدن المتخصصين حتى لا يبقى الأمر صعباً. ويمكننا الاستفادة من كيفية توظيف المهارات اللغوية في تحقيق التواصل باللغة الإنجليزية؛ فقد أثبتت الدراسات في إحدى الولايات المتحدة الأمريكية أن طلاب المدارس الثانوية يقضون ٣٠٪ من الوقت المخصص لدراسة اللغة كل يوم في الكلام أو التحدث، و١٦٪ للقراءة، و٩٪ للكتابة، و٤٥٪ في الاستماع (مذكور، ١٩٨٤). وتوضّح هذه الإحصائيات مدى أهمية مهارة الاستماع في تعليم اللغة، لذلك لا بد من توظيف هذه المهارات في تعليم العربية مع إعطاء أهمية للاستماع.

٧- دور تقييم الكفاية اللغوية في إصلاح تعليم العربية

يُشكّل التقييم / التقويم أحدَ الموضوعات الرئيسة في اللسانيات التربوية؛ إذ يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام اللسانيين التربويين. وتعزى معظم الاختلالات الواردة في تعليم العربية، في نظرنا، إلى القصور في التقييم / التقويم؛ فهو أمّ العضلات. ونظراً لأهمية هذا الموضوع في إصلاح تعليم العربية، فإننا سنخصه بنوع من التفصيل على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا المحور. وإذا كان المقوم التقييمي يروم احتكام عمليّات بناء المناهج والبرامج والتكوينات، ومراجعتها المستمرة، إلى تقييمات مؤسسية ومنظمة للإنجاز والمردودية والنجاعة، استناداً إلى مرجعيات دقيقة تستجيب للمعايير الوطنية والدولية، فإن ذلك يدعونا إلى التفكير في استراتيجية التقييم. وحتى يتضح دور التقييم نركز، في هذا الإطار، على "أهمية تقييم الكفاية اللغوية في اللغة العربية"، نظراً لكثرة أنواع التقييم ومراحله.

فوعياً منا بضرورة إصلاح تعليم اللغة العربية في المؤسسات والمدارس الوطنية والجامعات والمعاهد الدولية، ارتأينا أن نبحث في السبل الكفيلة لتحقيق وَظيفيّتها. ولعل تقييم الكفاية اللغوية من البحوث التي تقيس مدى تحقق الأهداف المعلنة من تعليم وحدات اللغة العربية، فالتقييم يقدم لنا مؤشرات عن مستوى المتعلم خلال مساره التعليمي، كما يوضح لنا معلومات عن مستوى تحكّمه في الأهداف المنشودة، ويقدم لنا، أيضاً، بيانات عن الفارق بين ما نتوخى تحقيقه وما تحقق فعلاً. ومن خلال

التقييم يمكن قياس الكفاية اللغوية ومعرفة التحصيل اللغوي، واستكشاف جوانب الضعف وعلاجها. وفي هذا الإطار نهدف إلى صياغة تصور لقياس الكفاية اللغوية للطلاب المسجل بالجامعة المغربية، وذلك بالإجابة عن الإشكالات التالية: ماذا يعني تقييم الكفاية اللغوية لدى الطالب في العربية؟ وإلى أي حد تكون النماذج في تقييم الكفاية اللغوية رائدة؟ وما معايير تقييم الكفاية اللغوية؟ وكيف يمكن صياغة تصور لتقييم الكفاية اللغوية لدى الطالب المسجل بالجامعة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات، تتبعُ المنهجية التالية: نُحدّد، أولاً، المصطلحات المفاتيح. ونبرز، ثانياً، بعض النماذج الرائدة في تقييم الكفاية اللغوية من خلال مناهج تعليم اللغات. ونبرز، ثالثاً، المعايير الأساسية لتحقيق قياس الكفاية اللغوية للطلاب بالجامعة، وتقييمها تقييماً ناجحاً، ثم نختم ببعض الخلاصات التي تبرز تصورنا لصياغة تقييم الكفاية اللغوية للطلاب بالجامعة العربية بصفة عامة، والمغربية بصفة خاصة.

١-٧- مصطلحات مفاتيح

سيكون من المفيد، في هذا المحور، تعريف المصطلحات؛ ليس فقط لكونها تتسم بالتجريد والتعميم، ولكن لكثرة تداولها بين المهتمين ولتعدد مرجعياتها. ونهدف من تحديد المصطلحات إلى تجنب الخلط في المفاهيم المرتبطة بموضوع عملنا. فإذا كان المصطلح هو مفتاح العلوم، فإن اللغة الاصطلاحية تتميز بالدقة والضبط والتأطير، وهو ما يجعل التحكم فيها تحكماً في العملية برمتها، لذلك سنحدد المصطلحات التي توطر هذا المحور، والتي تتعلق بـ "أهمية تقييم الكفاية اللغوية في اللغة العربية"، وذلك في الفقرات الآتية:

١-١-٧- التقييم

حظي التقييم باهتمام واسع في المعاجم العامة والمختصة، و"هناك نقاش حول الترجمة العربية للفظ (Evaluation)، ففي معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا

والديداكتيك، نعثر على أن (Evaluation) تقابل اللفظتين: تقويم وتقييم " (غريب وآخرون (١٩٩٨)، ص ١١٩). وللتمييز بين اللفظتين نبرز في البداية التحديد اللغوي:

ورد في لسان العرب في مادة (ق. و. م): "... قَوِّمَ دَرَاه: أزال اعوجاجه؛ وكذلك أقامه؛ وقوام الأمر بالكسر: نظامه وعماده، وقوم السِّلعة واستقامها: قَدَرها، ... وقوله إذا استقمت يعني قَوِّمْتُ، وهذا كلام أهل مكة، يقولون: استقمت المتاع أي قَوِّمْتَه. والقيمة واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة ثمن الشيء بالتقويم. وفي الحديث: قالوا يا رسول الله لو قومت لنا، فقال: الله هو المقوِّم، أي لو سعت لنا، وهو من قيمة الشيء، أي حددت لنا قيمتها" (ابن منظور، لسان العرب، مادة: ق. و. م، ص ٤٩٩ - ٤٥٠).

وَيُعَرَّفُ التقييم بأنه: إعطاء قيمة السلوكات والأشياء، وهو أيضاً إصدار حكم معنوي بخصوص الأفراد أو الأشياء أو الأحداث. والتقييم من فعل قَيَّم، أي "إصدار حكم قيمة على حالة وضعية أو ظاهرة أو شيء" (جاك بلانت Jacques Plante، ١٩٩٦، ص ٢٧).

ومن هنا نجد كلمة التقويم أعم وأشمل من كلمة التقييم، حيث لا يقف التقويم عند حد بيان قيمة شيء ما، بل لابد كذلك من محاولة إصلاحه وتعديله بعد الحكم عليه. وشرح معجم علوم التربية مصطلح التقييم شرحاً مفصلاً؛ حيث بيّن ما يلي:

يعني مصطلح التقييم (Evaluation) في اللغة الإنجليزية تقرير أو تحديد قيمة الشيء، أو أهميته أو دوره في تحقيق الغرض المخصص له بواسطة التثمين والدراسة الجادة. ومصطلح قيمة (valeur) يشير في العموم إلى قيمة الشيء أو فائدته أو أهميته. والجدير ذكره هنا أنّ مصطلحات التقييم (Evaluation) والقيمة (valeur) والتثمين (Estimation) هي ألفاظ لغوية مترادفة، تعني في مجملها شيئاً واحداً هو: تحديد أو تقدير القيمة للظاهرة أو العملية أو الشيء (غريب وآخرون، ١٩٩٨).

ولم يختلف ما يعنيه مصطلح التقييم في اللغة عنه في التربية، حيث يؤكد غاري بوريك، على سبيل المثال، على أن كلمة التقييم تنبع في جذورها حرفياً وكنياً من كلمة القيمة، وأن عدم التخصيص لهذه العلاقة التي تربطها من قبل كثير من تعاريف تقييم المنهج قد منع الحقل (حقل تقييم المنهج) من تأسيس قاعدة منطقية متخصصة، مستقلة عن المظاهر التقنية المتنوعة التي طغت على مفهومه ودوره في التربية. واختصاراً ترتبط كلمة التقييم لغة وتربية بالقيمة وبعملية تحديدها للأشياء.

ونظراً لكون أصل الياء (ي) في كلمة "تقييم" واو (و)، يفضل البعض استخدام مصطلح "تقويم" لكونه الأصل اللغوي لنظيره "التقييم". وربما يرجع تفضيل هؤلاء أيضاً لمصطلح "التقويم"، للغاية التي ينشدونها عادة من جراء دراسة أهلية المنهج وتقييمه، والمتمثلة في التعديل والتصحيح أو التحسين.

ونعثر في بعض المعاجم العربية، في العموم، على أن مصطلح التقويم مرتبط لدرجة رئيسية بالتعديل والتصحيح.... وأن القيمة (بالكسر) هي واحدة قيم وتعني القدر أو الثمن. فالتقييم بهذا يعني التثمين والتقدير أو تحديد قيمة الشيء. أما التقويم فيجسد التصحيح. ومهما يكن من اختلاف حول مصطلحي التقييم والتقويم في تربيتنا المحلية، فإن التقييم، باعتباره عملية إنسانية، يتم بها تقرير الصلاحية / القيمة التربوية للمنهج، أما التقويم فهو عملية تصحيحية يتم بها تحسين المنهج باعتباره وثيقة تربوية للتعليم والتعليم، وتحسين ما يلزم من عوامله وعملياته المتنوعة، وذلك حسب مقتضيات الحكم التقييمي على صلاحيته / قيمته التربوية. فالتقييم إذن عملية وأداة سابقة عن التقويم المنهجي الذي يجسد بدوره هدفاً ونتاجاً لسابقه (التقييم).

وفي كل الأحوال، يقوم التقييم بالملاحظة والقياس والتحليل والتفسير (التقدير / التثمين)، ثم الحكم على المنهج. والحكم بوصفه عملية تقييمية أخيرة يحدد قيمة الظاهرة / العملية المنهجية، وبناء عليه يقرر المختصون مجال التقويم ودرجته ونوعه

الذي يجب اعتماده لتصحيح أو تحسين المطلوب. فعلى أساس بيانات التقييم نصنع في العادة قراراتنا التقويمية للمنهج (غريب وآخرون، ١٩٩٨).

٧-١-٢- الكفاية اللغوية

تجدر الإشارة إلى أن "كل الباحثين يتفقون حول صعوبة تدقيق مفهوم الكفاية، اعتباراً لتعدد ما يحيل عليه استعمال هذا المصطلح من دلالات" (اكرام، ٢٠١٤، ص ٦٠). ونرى من المفيد تحديد الدلالة اللغوية قبل الاصطلاحية. ورد في لسان العرب: "كفى يكفي كفاية إذا قام بالأمر... وكفى الرجل كفاية، فهو كاف وكُفي مثل حُطم... وكفاه ما أهمه كفاية وكفاه مؤونته كفاية وكفاه الشئ يكفيك واكتفيت به" (ابن منظور، لسان العرب، مادة كفي، المجلد الخامس عشر، ص ٢٢٥).

والكفاية مفهوم بلوره "تشومسكي" لإقامة اللسانيات على إبدال معرفي جديد يتجاوز الطابع الميكانيكي التجريبي والحتمي للنزعة السلوكية. وينطلق في تحديد هذا المفهوم من التسليم بوجود خصائص بيولوجية فطرية وكونية مسؤولة عن ذلك الاستعداد المسبق لدى كل فرد لاكتساب اللغة. ومن هذا المنطلق حدّد الكفاية باعتبارها معارف ضمنية افتراضية مشكّلة من قواعد لسانية متناهية تمكّنا من إنجاز عدد غير محدود من الجمل. فالكفاية إذن طاقة فردية كامنة، والإنجاز ممارسة تفاعلية تعد بمثابة تنشيط للكفاية في وضعيات تواصلية محددة، إنه إذن إخراج لها من الكمون إلى التحقق. هذا الإخراج هو الذي يجعلها مدركة وقابلة للملاحظة. ورغم كون الإنجاز تجلياً للكفاية، فإن وجوده يظل مرهوناً بوجودها (مساعدي، ٢٠١٤، ص ١٣٦ — ١٣٧).

أما الكفاية اللغوية فهي مجموعة من القواعد التي تمكن الفرد من تكوين عدد لا متناه من الجمل القابلة للفهم في لغته، وتمكنه كذلك من تعرف الجمل الأخرى التي يتلقاها؛ أي التمكن من الخطابات مع القدرة على التحكم في المكونات الصوتية والمورفو-تركيبية والخطابية والتفاعلية والموسوعية (غريب، ٢٠٠٣، ص ٧٥).

وارتبط مصطلح الكفاية اللغوية ولا يزال بتعليمية اللغات في مجالات محددة، أهمها تعليمها للأطفال ولغير الناطقين الأصليين باللغة، والكهول الأميين، ولأصحاب الحاجات الخاصة سمعياً وبصرياً وذهنياً. و"قد صنفت الكفاية إلى أربعة أنواع متكاملة طبيعياً ومنهجياً هي: السماع والكلام والقراءة والكتابة، على اعتبار أن المنطوق هو مستوى اللغة الطبيعي، وأن المكتوب على أهميته وحاجة الأفراد إليه والجماعات الملحة إليه للاندماج في مجتمع المعرفة مستوى صناعي لا يكتسب إلا بعد حذق كفايتي المستوى الأول: السماع والكلام" (صالح محمد والدريسي، ٢٠١١، ١، ص. ٥). لكن الحديث عن هذه الكفايات الأربع تكون له بدهيًا وجهة أخرى مختلفة تمامًا حين يرتبط الأمر بالطلبة المسجلين بالجامعة. وذلك لما هو مفترض من إلمامهم باللغة العربية نطقًا سلسًا وكتابة سليمة.

والمقصود بالكفاية اللغوية للطالب، في تصورنا، هو قدرة هذا الطالب على الاستعمال السليم للغة العربية شفهيًا وكتابيًا، واستعمالها في مقامات عدة، والقدرة على مقارنة الخطابات وتفكيكها، انطلاقًا من استثمار مختلف المكونات التي تسهم في تشكل النصوص. فدرجة امتلاك هذه القدرة، تحددها درجة التمكن من مختلف الضوابط اللغوية والأسلوبية.

٧-١-٣- تقييم الكفاية اللغوية

يَعْنِي تقييم الكفاية اللغوية قياس مدى مطابقة الأهداف المحددة سلفًا (في دفتر الضوابط البيداغوجية) مع النتائج التي حصل عليها الطلبة من خلال المجهود المبذول، ويتطلب هذا الأمر رصد تقنيات ووسائل تقييمية لقياس مدى المطابقة في النتائج، ومدى رسوخ الأهداف وتحقيقها عند إجراء اختبار أو رائز (وسيلة التقييم). ويتطلب القياس أيضًا حضور أسس خاصة عندما يتعلق الأمر بقياس الكفاية اللغوية، وهي أسس مرتبطة بتحديد أهداف الدروس اللغوية المقررة، والتي يتطلب قياس درجة تحققها اعتبار معايير متداخلة (بوشوك، ٢٠٠٠).

وتستهدف أداة التقويم والقياس المعتمدة اختيار درجة قدرة الطالب على إدراك مختلف العلاقات المتلاحمة، وهي ذات الدرجة التي تحدد درجة قدرة الممتحن (الطالب) على استعمال اللغة العربية بطلاقة، دون أن يفكر في القواعد الضابطة. وأهداف دراسة اللغة العربية، تبعاً لدفتر الضوابط البيداغوجية، تكمن في قدرة الطالب على التعبير السليم باللغة العربية شفويّاً وكتابياً ورقمياً مع تمثيل خصوصية أي نمط تعبري ومعرفة متطلباته ومراعاة شروطه ومقتضياته البلاغية والحجاجية والجمالية.

ونرى من المفيد إبراز بعض النماذج العالمية الرائدة في تقييم الكفاية اللغوية في العربية، وذلك في المحور الموالي.

٢-٧- نماذج عالميّة رائدة في تقييم الكفاية اللغويّة

إن تقنيات تقييم الكفاية اللغوية معروفة منذ زمن طويل، وتتعلق بكل ما له علاقة باختبارات اللغة المستعملة سواء لتقويم الكفاية في اللغة الأم، أو لتقويم كفايات اللغات الأجنبية (بوصاب، ٢٠٠٥، والعُمري، ٢٠١٦). و"يعتبر MSIGUAN و MACKEY أن أدوات القياس هذه بالرغم من تداوليتها على نطاق واسع، وبالرغم من استعمالها منذ مدة طويلة، فإنها غير مقنعة، وتثير الكثير من المشاكل والصعوبات المرتبطة بتعدد العناصر المتدخلة وتعقدّها. فمن جهة، نكون أمام إلزام تقييم كفايات مرتبطة بالجانب الدلالي، ومن جهة ثانية، إزاء كفايات مرتبطة بالجانب الصوتي-الفونتيكي، ومن جهة ثالثة، هناك كفايات ترتبط بالجانب الصرفي والجانب التركيبي، مع كل ما يثيره المجال الصرفي التركيبي من إشكالات مرتبطة بتعدد القواعد الضابطة، ومن هنا الأهمية الخاصة التي يجب أن تعطى لأداة التقييم المعتمدة" (إكرامن، ٢٠١٤، ص ٦١-٦٢). ونرى من المفيد الإشارة إلى بعض النماذج الرائدة في تقييم الكفاية اللغوية في اللغة العربية، سواء للناطقين بها أو للناطقين بغيرها، للاستفادة من بعضها.

من النماذج التي اهتمت بتحديد معايير قياس الكفاية اللغوية، الدراسة التي أصدرتها الجمعية الأمريكية لتعليم اللغات الأجنبية المعروفة بـ "أكتفل" (ACTFL).

فقد سعت هذه الجمعية إلى تطوير مواصفات الأداء اللغوي، ووضعها في صورة معايير موحدة تفيد مؤلفي المناهج ومصممي اختبارات الكفاية اللغوية. وأصدرت الجمعية دليلاً، قسّمت فيه هذه المعايير إلى عشرة مستويات؛ تبدأ من المستوى المبتدئ إلى المستوى الفائق.

وعلى الرغم من عدم وجود اختبار كفاية قائم على هذه المعايير على المستوى القومي؛ إلا أن هناك محاولات فردية في هذا الشأن، ومن هذه المحاولات: ما أعدّه مركز القياس والتقويم بوزارة التعليم العالي بالملكة العربية السعودية من اختبار في الكفاية اللغوية، وما قامت به جامعة العين بالإمارات العربية المتحدة؛ حيث أعدت اختباراً في الكفاية العربية، وما قام به الحناش وغيره (الحناش، ٢٠١٣).

فقد قدمت وحدة المتطلبات الجامعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، في سنة ٢٠١٢، اختباراً يهدف إلى قياس الكفاية اللغوية لأبناء العربية في التواصل باللغة الفصحى. وقد صُمم هذا المشروع وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة في بناء اختبارات الكفاية اللغوية. وقد أطلق اسم (العين) على هذا الاختبار؛ نسبة إلى حرف (العين)، وهو الحرف الأول من كلمة (عربي)، ونسبة أيضاً إلى مدينة (العين)؛ إذ صمم الاختبار لاستهداف جميع القائمين بأعمال أو وظائف أو مهام تتطلب منهم التمكن من العربية. وقيس الاختبار الكفايات اللغوية اللازمة لتحقيق تواصل لغوي فعال على المستوى الشفوي استماعاً وتحدثاً، والمستوى التحريري قراءة وكتابة. ويركز المشروع على قياس المهارات لا المعارف، وعلى ممارسة اللغة لا الحديث عنها.

وأعدت لتحقيق هذه الأهداف وثيقة كفايات الاختبار بعد دراسة وثائق كفايات اللغة العربية في مراحل التعليم العام (قبل الجامعي) في عدد من الدول العربية. واستثمرت أشهر المعايير العالمية المعتمدة في تعليم اللغات، وقياس كفاية المتواصلين بها، واعتمدت محاور الاختبار وفق التنظيم الآتي:

- الاستماع (خمسون دقيقة).
- القراءة (ستون دقيقة).
- الكتابة (١) (ثلاثون دقيقة).
- الكتابة (٢) (ثلاثون دقيقة).
- الأداء الشفوي (١٥ دقيقة).

ويُمكنُ تنفيذ الاختبار بواسطة الحاسوب، كما يُمكنُ تنفيذه ورقياً. وقد قُسمت المستويات التي يقيسها الاختبار إلى تسعة مستويات متدرجة هي:

المستويات المتدرجة لاختبار العين:

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
ممتاز	جيد جداً	جيد	مؤهل	متوسط	دون المتوسط	محدود	محدود جداً	ضعيف

وكل مستوى من هذه المستويات تحدّد درجة معينة، وله توصيف يحدد المهارات اللغوية التي يعبر عنها. وأنجزت لجنة تقييمية متخصصة في العربية تحكيم الاختبار. وجُرب الاختبار أكثر من مرة، على عيّنة قوامها (٦٠٠٠) مدرّس ومدرّسة تابعين لمدارس مجلس الدفاع الوطني، كما خضعت المستويات اللغوية التي أفرزها الاختبار للتوصيف.

وقدّمت جامعة الشرق الأوسط في (٢٠١٤) بالأردن مشروع (التنال العربي)، الذي استهدف جمع الجهود والمبادرات الفردية والمؤسسية في خطاب واحد موحد، موضوعي وواقعي تطبيقي، للنهوض باللغة العربية وإعادة مكانتها وسيادتها في ميادين المعرفة كلها، وتوفير المناخ العملي لتفعيل النصوص القانونية في أكثر الدول العربية والإسلامية التي تنص على أن اللغة العربية لغة رسمية وفق رؤية شمولية تعتبر اللغة العربية حامية للهوية، وحاضنة للحضارة، وصانعة لجيل المعرفة. وهو مشروع عربي تربيوي شامل، حسب مصمميّه، مبني على رؤية استراتيجية متكاملة الأركان، على غرار المناهج

العالمية في مقارنة اللغات، والإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات (TOEFL, TOEIC) وغيرها. ويقوم هذا المشروع في جانب كبير منه على اختبار معياري مقنن في اللغة العربية، موجّه إلى الناطقين باللغة العربية في مرحلة أولى، وإلى غير الناطقين بها في مرحلة ثانية، وقيس مدى الكفاية اللغوية في مهارات اللغة العربية الأربع -الاستماع، والخطابة، والقراءة، والكتابة الوظيفية- لأغراض أكاديمية.

وقد أطلقت كلمة تنال على هذا الاختبار، ودلالاتها باللغة العربية على النحو التالي:

● (ت) تشير إلى كلمة (تقييم - اختبار).

● (ن) تشير إلى الناطقين بالعربية.

ودلالة (TANAL) باللغة الإنجليزية:

● A Test of Arabic as native and Non-native Language

● (L)Language / (A)Arabic / (N)Native / (A)Arabic / (T)Test

ويُجرى امتحان التنال العربي بالنظر إلى الفئات المستهدفة والمستفيدة وحاجاتهم الممثلة في ثلاثة أنواع؛ ولكل نوع معايير الخاصة وشروطه. وتحدد العلامة التي يحصل عليها المتقدم مستواه تبعاً لحاجته.

— النوع الأول: اختبار التنال الأكاديمي.

— النوع الثاني: اختبار التنال الوظيفي.

— والنوع الثالث: اختبار التنال للناطقين بغيرها، للتعليم أو العمل أو الاستثمار.

وقد استفاد هذا الاختبار، حسب مُصمِّميه، من المتغيرات المعاصرة. كما أنه استفاد من البرامج السابقة بما يتوافق مع حاجة المجتمع اللغوية المعاصرة، من حيث التنوع في المحتوى والمضمون اللغوي، الذي يواكب الأحداث الراهنة في موضوعات

تاريخية وثقافية وأدبية، ومستجدات علمية، مستفيداً من التقدم التكنولوجي في إعداد الاختبارات وحوسبتها وتطبيقها (الحناش، ٢٠١٣).

وبالمغرب، قام جحفة وآخرون (٢٠١٥) بإنجاز بحث يتمحور حول تقييم المعارف اللغوية عند طالب الجامعة (طلبة كلية الآداب بنمسك بالدار البيضاء أنموذجاً)، وذلك اعتماداً على تقنية الرائز التشخيصي بوصفها استراتيجية تشخيصية. واعتمدوا في تقييم المعارف اللغوية عند طالب الجامعة على المراحل التالية:

- إعداد الرائز: ويتضمن تحديد المكونات التي تخضع للتقييم (الفهم والتأويل، والدلالة والتركيب، ومكون الصرف، ومكون الكتابة)، ووضع سلم التنقيط، وإعداد نموذج التصحيح، ووضع الكلمة التوجيهية التي تسبق الرائز.
- التقييم وعرض النتائج

وقد أرفقوا دراستهم بالرئز المعتمد (جحفة وآخرون، ٢٠١٥، ص ص ٥٦-٦١).

إن النماذج الرائدة في تقييم الكفاية اللغوية بنيت على أساس معايير يمكن الاستفادة منها لصياغة تصور لقياس الكفاية اللغوية في العربية. فما معايير التقييم التي ينبغي أن يتصف بها هذا التصور؟

٣-٧- معايير تقييم الكفاية اللغوية

يقتضي نجاح عملية تقييم الكفاية اللغوية توافر مجموعة من المعايير الأساس التي تجعل من التقييم عملية فعالة. وإذا كنا نقيم عملية التقييم ونمارسها في كل مجهود معرفي نؤديه، تبعاً لبراون (١٩٩٤)، أدركنا ذلك أم لم ندرك؛ فحين نطلع على كتاب، أو نستمع إلى نشرة الأخبار، فإننا نختبر فرضيات ونصدر أحكاماً. إن تقييم الكفاية اللغوية للطالب المُسجّل بمسلك الدراسات العربية لا بد أن يكون بأداة صادقة وثابتة وموضوعية. ولا يمكن أن ننجز عملية التقييم دون تحديد دقيق لمعايير الكفاية اللغوية. فالتقييم ليس

عملية عشوائية؛ فهو يعتمد على شبكة من المقاييس المحددة سلفاً. وتكمن العمليّات الداخلية الأساسية للتقييم في:

"أ- المعاينة والملاحظة

ب- التحقق والقياس

ج- التقدير

د- إصدار حكم قيمة واتخاذ قرار" (منصف، ٢٠٠٧، ص. ١١٣).

وبيان ذلك على النحو الآتي:

تندرج العمليتان (أ) و(ب) ضمن المرحلة التحليلية للمعطيات: ملاحظتها وقياسها والتحقق من نتائج القياس بمقارنة الأهداف التواصلية مع إنجازات المتعلمين. وتندرج العمليتان (ت) و(ث) ضمن المرحلة التقديرية: اتخاذ قرار جزئي ثم كلي، وتعميم القرار على المواد الخاضعة للتقييم.

إن بروز معايير الكفاية اللغوية يعني أن الاختبار مبني على أسس مضبوطة. فما المعايير الأساس لتقييم الكفاية اللغوية؟

يَنِّ براون (٢٠٠٠) أن التقييم الجيد للكفاية اللغوية يتطلب:

أ- **الصدق: (Validity)** يعدّ التقييم صادقاً إذا قاس الوظيفة التي وضع لأجلها، وإذا كان قادراً على التمييز بين الطلبة المتفوقين وبين الطلبة الذين لا يملكون قدرات عالية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المحتوى صادقاً، أي أن يمثل محتوى التقييم المجال المراد استخلاص الاستنتاجات منه. ولضمان صدق المحتوى يُفضل العمل بجدول المواصفات الذي يسهل عملية بناء الاختبارات؛ حيث تمثل جميع الموضوعات، وجميع المواصفات، بنسب ملائمة.

ب- **الثبات (Reliability)** يكون التقويم ثابتاً إذا أعدنا تطبيقه على الطلبة وأعطى النتائج نفسها؛ بمعنى أن النتائج تبقى ثابتة أو يطرأ عليها تغيير طفيف، عندئذ يمكن القول إن التقويم ثابت.

ج- **الموضوعية (Objectivity)**: تتعلق موضوعية التقويم بمحورين أساسيين:

المحور الأول: بناء الاختبار، ومن شروطه:

- أن تكون الأسئلة ممثلة للمادة التعليمية؛
- أن تكون الأسئلة متسمة بالدقة والوضوح؛
- أن تكون لغة السؤال واضحة ومفهومة.

المحور الثاني: تصحيح الاختبار: يتطلب التصحيح تحديد عناصر الإجابة وسلم التنقيط ثم القيام بالتصحيح التجريبي، أي تصحيح عينة من أوراق الطلبة، ثم إعادة التصحيح من لدن مصححين آخرين، وملاحظة الفارق بين التصحيحات المختلفة بغية توحيد المقاييس (الوائق العلوي، ٢٠١٧، ص. ٢٧).

٧-٤- تصور صياغة تقييم الكفاية اللغوية في العربية (الطالب أنموذجاً)

يحتاج إنجاز تقييم الكفاية اللغوية إلى إيجاد إطار مرجعي موحد يتفق عليه الناطقون باللغة العربية، وهو ما ليس متاحاً لنا. يقول الفاسي الفهري: "نجد جل البلدان العربية لا تقيم سياسة لغوية واضحة، مقترنة بخطة لغوية يمكن تحديد فوائدها ونتائجها، ثم قياس مدى نجاحها ونجاحتها" (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص. ٢٨٤). وفي غياب إطار مرجعي موحد ينبغي صياغة نموذج، وذلك بالاستفادة من الخبرات العالمية السابقة. ولصياغة التقييم ننظر في الأهداف المتوخى تحقيقها. فلا يمكن تقييم الكفاية اللغوية للطلاب دون معرفة الأهداف التي نتوخى تحقيقها. لذلك نرى من المفيد تحديدها تبعاً لدفتر الضوابط البيداغوجية لمسلك الدراسات العربية بالجامعات المغربية، إذ ينتظر من الطالب المسجل بالجامعة:

أن يكون قادراً، كما أشرنا سابقاً، على التعبير السليم باللغة العربية شفهيًا وكتابيًا ورقمياً، مع تمثل خصوصية أي نمط تعبيرى، ومعرفة متطلباته، ومراعاة شروطه ومقتضياته البلاغية والحجاجية والجمالية. وتتجلى تلك القدرة في الأهداف التالية المنتظرة:

- تَمَكَّن الطالب من وسائل الممارسة اللغوية السليمة شفهيًا وكتابيًا.
- تَمَكَّن الطالب من فهم التراكيب اللغوية السليمة وممارستها شفهيًا وكتابيًا.
- تَمَكَّن الطالب من أدوات اختبار الأنظمة الصوتية المختلفة.
- إمداد الطالب بأدوات رصد الاختلافات والتشابهات الصوتية.
- تَمَكَّن الطالب من الآليات المنهجية لفهم النصوص معجميًا فهماً سليماً.

— امتحان نهاية الفصل

— تقويم مستمر عند الاقتضاء، أو روائز أو اختبار شفوي، أو مراقبة، أو عروض وتقارير، أو تدريبات، أو طريقة أخرى مختلفة ومفيدة.

كيفية تقييم الكفاية اللغوية للطالب؟

إن أداة التقييم، لا يمكن صياغتها ولن تكون لها مصداقيتها إلا بحضور أسس عامة تنسجم مع المعايير المحددة مسبقاً، وهذا يتطلب رصد تقنيات تقييمية لقياس مدى مطابقة المعايير مع الأهداف المنشودة. وبناء على الإطار النظري المتبنى في هذا العمل، ينبغي التذكير أن اللسانيات التربوية تهدف إلى جعل المتعلم متمكناً من اللغة التي يتعلمها بأنسب صورة وأكثرها كفاية. وإذا كانت اللغة المتعلمة تمثل المستوى الفصيح للغة الأم، فإن ذلك يعني أن المقبل على تعلم اللغة العربية يمتلك، حسب افتراضات التوليديّة، نحواً مستتبناً للغته اكتسبه بالفطرة بفضل ملكته اللغوية وتجربته المحدودة في بيئته. وهذا النحو المستبطن هو ما يشكل معرفته اللغوية غير الواعية، ووظيفة اللسانيات التربوية الانتقال بالمتعلم إلى معرفة لغوية واعية. وهنا نميز بين النحو

المستبطن والنحو التعليمي الذي تهتم به اللسانيّات التربويّة (البوشيخي، ٢٠١٥)، أي إننا نراقب مدى نقل الطالب للمعرفة الضمنية إلى معرفة تربويّة. فنجاح الطالب في نقل المعرفة غير الواعية إلى معرفة واعية هو ما سيقاس للحكم على كفايته اللغويّة.

إن الهدف من التقييم هو التعرف على قدرة الطالب على التعرف على اللغة وليس علم اللغة (اللسانيات) أو علوم اللغة ومصطلحاتها ونظرياتها؛ لذلك نتصور وسيلة تقييم الكفاية اللغويّة للطالب الملتحق بالجامعة على النحو التالي:

- اختيار نص وفق معايير محددة تتمثل في قابليته لاستجلاء المطلوب؛
- تحديد المكونات اللغويّة التي تنصب عليها أسئلة التقييم (مكون الفهم والتأويل، مكون الدلالة والتركيب، مكون الصرف، مكون الكتابة) والتركيز على ما هو لغوي صرف، وتجنب الأسئلة النحويّة، مع التنوع في تقنيات صياغة الأسئلة، للإجابة عنها بطريقة مختلفة ومتعددة؛
- وضع سلّم التنقيط وفق المعايير المحددة سلفاً في التقييم، وتحديد المدة الزمنية المخصصة للإجابة؛
- إعداد نموذج للتصحيح.

إن صياغة اختبار الكفاية اللغويّة للطالب في اللغة العربيّة، يجب أن تشتمل، في نظرنا، على أهداف التقييم المتمثلة في مدى مطابقة الأهداف لمردود الطلبة، ومستوى التقييم: (العينة المستهدفة أي الطالب الملتحق بالجامعة)، وسمات التقييم، ومعايير، والمكونات اللغويّة، ومؤشرات التمكن منها، وبنية الاختبار الذي في ضوئه نحكم على الطالب، ومحتوى الاختبار، والمدة الزمنية للإنجاز، وعناصر الإجابة. ويمكن تعميم التجربة التي قام بها جحفة وآخرون (٢٠١٥) في جل الجامعات المغربية لتشخيص الحصيلة اللغويّة للطلبة المسجلين بمسلك الدراسات العربيّة. ونرى أن إنجاز التقييم يجعلنا نتجاوز الانطباعات والأحكام الجاهزة عن مستوى الطلبة، ونصل إلى درجة من الموضوعية المستخلصة من بيانات التقييم. ونقترح أن يقوم كل طالب التحق بالجامعة

بإجراء التقييم لمعرفة نقط ضعفه في العربية وعلاجها، ونقط قوته وتعزيزها. ويمكن إجراء تقييم بعد نهاية دراسته الجامعية لإعطاء فكرة عن مستوى التحصيل بالجامعة وما يلزم فعله حيال ذلك.

يُنا المقصود بتقييم الكفاية اللغوية في اللغة العربية للطلاب المُسجل بمسلك الدراسات العربية بالجامعة، واعتبرنا القدرة على توظيف اللغة العربية في مختلف السياقات ومختلف المقامات، والتحدث بطلاقة وسلاسة لغوية، مؤشراً على تميز الطالب بالكفاية اللغوية، دون مراعاة مدى تمكنه من علوم اللغة ونظرياتها أو مصطلحاتها. وميزنا بين المعرفة الواعية والمعرفة الضمنية في إطار اللسانيات التربوية بوصفها إطاراً نظرياً يستفيد من العلوم المعرفية. وقد تبينا اللسانيات التربوية المهتمة ببيداغوجيا اللغات والتقييم والاختبارات، وحددنا المعايير الأساس التي ينبغي أن يتسم بها التقييم، وهي معايير مستمدة من الخبرات الدولية التي لها السبق في هذا المجال. ونرى أن تقييم الكفاية اللغوية للطلاب بالجامعة المغربية جزء أساس من تقييم مستوى التعليم بوجه عام، فاللغة ركيزة من ركائز النظام التعليمي. كما أن تشخيص الحصيلة اللغوية للطلاب في اللغة العربية سيفرز فكرة عن مواطن الخلل قصد إصلاحها، ومواطن القوة قصد تعزيزها.

خلاصة

نخلص، من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل، إلى أن إصلاح تعليم العربية يتأسس على تخطيط لغوي متزن؛ يبدأ بتخطيط مكانة العربية ووضعها بين اللغات، ثم تخطيط اكتساب العربية، وتخطيط محتوى المقررات الدراسية. أضف إلى ذلك أن التعليم المبكر للغة العربية له مزايا متعددة؛ إذ يزود الطفل بنسق متكامل يمكنه من لغته العربية، وكلما تعلم الطفل اللغة مبكراً كلما كان لذلك أثر إيجابي على نحو ما بينته التجارب العربية (الدنان أنموذجاً). ويشترط في معلّم العربية للناطقين بها أن يكون متمكناً من أصوات العربية وصواتها وتركيبها ومعجمها وأبنية خطابها، وأن يكون قد تلقى تكويناً

في اللسانيات. أمّا متعلم العربية فإن نجاحه مرتبط بالبيئة النفسية والاجتماعية التي ينبغي تهيئها له في العملية التعليمية، فضلاً عن رغبته في التحصيل اللغوي. وتبين أنّ محتوى المقررات الدراسية يحتاج إلى تعديل لجعل العربية في صورة محببة للمتعلمين. إنّ اعتماد الدروس اللغوية العربية على النحو القديم يؤشر على خلل؛ إذ إن ترتيب الموضوعات في كتب النحاة اقتضته التعالقات بين الأبواب النحوية ومسائلها، ولا يصلح التقيّد بهذا الترتيب في العملية التعليمية، التي تتطلب التدرّج في التدريس، وتوظيف ما يخدم المتعلمين، وتجنب ما يعرقل تحقيق أهداف التعليم.

ويتطلب تنفيذ المقرر الدراسي، في جميع المستويات، الوقت الكافي لتحقيق الأهداف؛ ذلك أن الغلاف الزمني المضمّن في الوثائق الرسمية والكتب المدرسية لا يكفي، في كثير من الأحيان، لإنجاز دروس العربية إنجازاً يفي بالغرض. فنقص الحيز الزمني يجعل المعلم والمتعلم في صراع مع الزمن؛ فتتكش التطبيقات، ولا يتحقق التقويم النهائي للدرس. كما أن العمل بالتمهيد بدلاً من القواعد المحفوظة يشكل حافزاً للمتعلمين قصد تنمية الرصيد اللغوي عبر مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة.

وللتأكد من تحقيق أهداف العملية التعليمية يجب إجراء التقييم والتقويم، لتعزيز نقط القوة وإصلاح نقط الضعف، وقد مثلنا بـ "تقييم الكفاية اللغوية للطلاب المسجل بالجامعة؛ حيث إن صياغة اختبار لتقييم الكفاية اللغوية في العربية يتطلب تحديد أهداف التقييم المتمثلة في مدى مطابقة الأهداف لمردود الطلبة، ومستوى التقييم وسماته، ومعاييره، والمكونات اللغوية، ومؤشرات التمكن منها، وبنية الاختبار ومحتواه، والمدة الزمنية، وعناصر الإجابة. إن تقييم الكفاية اللغوية للطلاب بالجامعة جزء أساس من تقييم مستوى التعليم بوجه عام. ولما كانت النظرية اللسانية، بوصفها أساساً ومصدراً من مصادر اللسانيات التربوية وأسسها، ضرورة التوظيف في العملية التعليمية، فإننا سنخصص الفصل الموالي لجدوى استثمار اللسانيات في إصلاح تعليم العربية.

الفصل الثاني

◆ استثمار اللسانيّات في إصلاح تعليم العربيّة
- النظرية التوليدية أنموذجًا -



توطئة

ينبغي التنبيه على أن ضرورة توظيف اللسانيّات في تعليم العربيّة لا تقتضي تعليم كل النظريات اللسانية دفعة واحدة، بل إن تعليم العربيّة يهدف بالأساس إلى إكساب المتعلم المهارات الضرورية التي لها علاقة بالبنى اللغوية الأساسية. يعني هذا أن اللسانيّات لا تكفي وحدها لتحقيق هذا الهدف؛ إذ يعتمد تعليم اللغات على أسس نفسية واجتماعية ولسانية وتربويّة كما بينا سابقاً في الإطار النظري. ويحسن بالمعلّم أن يتبع الأصول النظرية التي تبنى عليها طرق التدريس المختلفة حتى يستطيع استيعاب المسوّغات التي تدعوه إلى تفضيل بعض أنشطة التعليم على غيرها، وليتسلح بحصيلة علميّة ترشده في تعديل بعض هذه الأنشطة دون الخروج عن الهدف الرئيس الذي ترمي إليه هذه الأسس. ونركز في هذا الفصل على دور النظرية اللسانية في خدمة العربيّة؛ حيث سنبيّن علاقة اللسانيّات بالتربية، وندافع في هذا الإطار عن فرضية مفادها أن اللسانيّات التوليدية دوراً في تحسين وضعية تدريس اللغة العربيّة ونشرها. فقد وظّف باحثون لسانيّون وديداكتيكيون (آيت أوشان (١٩٩٨)، وصديقي (٢٠١٨)) اللسانيّات الوظيفيّة في تدريس اللغة العربيّة، ولم تحظ اللسانيّات التوليدية، في حدود علمنا، بتوظيف فعال في تعليم دروس العربيّة رغم بعض الإشارات^(١). وقد أتاحت مقومات النظرية التوليدية إمكانات هامة يمكن الاستفادة منها في تحسين مستوى تدريس الدرس اللغوي العربي. ويشكّل استثمار مفاهيم اللسانيّات التوليدية وآلياتها في تجويد تدريس الدرس اللغوي العربي عملاً يُمكن، في نظرنا، أن يسهم في إصلاح المقررات التعليمية، وأن يحلّ الكثير من المشاكل التي تعترض تعليم العربيّة. فما علاقة النظرية اللسانية بالتعليم؟ ولماذا تحتل معرفة اللغة مكانة متميزة في المنهاج الدراسي؟ وما الدور الذي يمكن للسانيّات التوليدية أن تؤديه لتحسين وضعية العربيّة تدريسا؟

(١) من المحاولات النادرة، في حدود علمنا، التي أشارت إلى إمكانية استثمار اللسانيّات التوليدية في تدريس العربيّة: الناصر (٢٠٠٣) وبوشوك (٢٠٠٠).

ننظم هذا الفصل على النحو التالي: في المحور الأول، نبرز التعالق بين النظرية اللسانية واللسانيات التربوية، ونبرز في المحور الثاني علاقة النظرية اللسانية بالتربية، وفي المحور الثالث، نبين أهمية اللسانيات التوليدية في تعليم اللغات، وفي المحور الرابع، نبين أهمية اكتساب اللغة العربية في إطار النظرية التوليدية، ونبرز في المحور الخامس دور اللسانيات التوليدية في تجويد تدريس الدروس اللغوية العربية، ونخصص المحور السادس لآليات النظرية التوليدية في خدمة العربية، ونخصص المحورين السابع والثامن لكيفية استثمار هذه النظرية في تجديد متن المعاجم العربية. ونلحق في المحور التاسع فقرات عن تدريس النظرية اللسانية عن بعد، ونختتم ببعض الاستنتاجات والخلاصات في إطار النظرية التوليدية.

١- اللسانيات واللسانيات التربوية

تشكل النظرية اللسانية أساساً من أسس اللسانيات التربوية؛ فإقامة طريقة سليمة في تعليم اللغة العربية يلزم الاستعانة بعلوم أساس لا مناص منها، و"لم يعد الجهل بها ممكناً وعلى رأسها اللسانيات. فَعَن طريق معطياتها وإفادتها من علم النفس أمكن لمعلمي اللغة أن يعرفوا ما هي الجوانب الأساسية في تعليم اللغة، وكيف يقطع المتعلم مراحلها، وما هي قوانين التعبير واكتساب مهارات استجلاء الرموز المكتوبة والمقروءة، وما الغاية منها" (الصوري، ٢٠٠٤، ص. ٢٠٢). وقد أشار كوردر إلى وجود زاد ضخم من المعارف المتعلقة بطبيعة الظاهرة اللغوية، وبوظائفها لدى الفرد والجماعة، وبأنماط اكتساب الإنسان لها. و"ثمرة أبحاث اللسانيات في هذا المضمار لمّا يتأكد اعتباره عند صوغ البرامج التعليمية التي موضوعها اللغة، وعلى معلّم اللغات أن يستنير بما تمده اللسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية" (المسدي، ١٩٨٦، ص. ١٣٦، نقلاً عن كوردر (١٩٧٣)).

وللنظرية اللسانية صلة وطيدة باللسانيات التربوية، فمن الثوابت الجامعة بين التيارات اللسانية اليوم، بل لعلها أم الثوابت، أنه ما من مدرسة لسانية إلا ولها نظرية

متميزة تخص قضية اكتساب اللغة. وتطوف هذه النظرية عادة حول مسائل مبدئية تتصل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد الظاهرة اللغوية في وجهيها المعمم الشامل والنوعي المخصوص، ولكنها تعرّج بالضرورة على القضايا المرتبطة بتعليم اللغة، بوصفه مرتكزاً لا غنى عنه في موضوع الاكتساب. وفي هذا المفترق بالذات، تتوالج بدقة متناهية مشاغل اللسانيّات العامّة بعلم التربية؛ فيتولد الحقل المتضافر وهو اللسانيّات التربويّة بالنعى التخصيصي (المسدي، ١٩٩٤).

إننا نتوخى من توظيف النظرية اللسانية، باعتبارها مصدرًا من مصادر اللسانيّات التربويّة، تسهيل تدريس الدروس اللغوية التي يبنّا بعضًا من مشاكلها في الباب الأول. وبصيغة أخرى، فالدروس اللغوية المتوخى تحقيقها هي الدروس الموجهة إلى المتعلمين بغية مساعدتهم على تعلّم العربية. إننا ننتظر من اللسانيّات التربويّة أن تنقلنا من نحو علمي إلى نحو تعليمي. والمقصود بالنحو التعليمي "أنه نحو يوضع أساسًا لتلبية حاجات المتعلمين، ولمساعدتهم على تعلم اللغة المستهدفة. ويقابله النحو العلمي الذي يشمل أنماطًا متعددة من الأنحاء، كالأنحاء الوصفية، أو المعيارية، أو التوليدية، أو الوظيفية. وبفحص مجمل التعريفات المقدمة للنحو التعليمي، يتضح أن هذا النحو يستند في صياغته إلى نظرية لسانية في الاكتساب ونظرية نفسية في التعلم، وأوصاف لسانية للغة المستهدفة ولتعليمها" (البوشيخي، ٢٠١٥، ص. ٢٣١). وسنحدد بجلاء علاقة النظرية اللسانية بالتربية.

٢- اللسانيّات والتربية

نشير في هذا الإطار إلى تساؤل صاغه الفاسي الفهري (١٩٨٥) عن إمكانات تطبيق مبادئ اللسانيّات في عملية تعليم اللغات، وعن إمكانات الخروج من عمل أكاديمي مجرد وأساسي إلى عمل تطبيقي تنعكس آثاره على المشاكل العملية التي يعاني منها الفرد والمجتمع. ونذكر من هذه المشاكل، مثلاً، تغيير الوضع اللغوي، وإعداد المفردات الفنية، وإعادة النظر في أجهزة اللغة قصد تجديد التعبير بها، وإتاحة الفرصة للتطويع، وإدماج

مفاهيم حضارية وعلمية جديدة، وتناول مشاكل التعليم وتصميمه وبرمجته، وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، ووضع الكتاب المدرسي، وتأليف القواميس والكتب النحوية واللغوية... الخ، واستثمار نتائج البحث اللساني في تعليم اللغة العربية، على الخصوص، للناطقين بها أو لغيرهم (الفاصي الفهري، ١٩٨٥، ج ١، ص ١٢). وسيعنى هذا المحور بالإجابة عن الأسئلة التالية: ما علاقة النظرية اللسانية بالتربية؟ ولماذا تحتل معرفة اللغة مكانة متميزة في المنهاج الدراسي؟ ولماذا نوظف اللسانيات في تعليم هذا المنهاج؟

يفيدنا هيدسون Hudson في الجواب عن هذه الأسئلة، باعتباره أحد المساهمين في أبحاث اللسانيات التربوية؛ إذ يقول: "الجواب الأكثر وضوحاً، على الأقل بالنسبة إلى اللساني، أن الفهم الأعمق للغة يُراعى في أي منهاج نظراً لفوائده التعليمية على المدى الطويل. وإذا كان من المهم للأطفال فهم بيئتهم الاجتماعية، فإن فهم الملكة (Faculty) التي تجعل الحياة الاجتماعية ممكنة مهمٌ بالنسبة إليهم، كما أن اللغة ممتعة في نظر معظم الناس. وتضع هذه الحجج اللغة في موقع مفضلة مع العلوم الأخرى (الفلسفة والاقتصاد والفن والتاريخ وجميع مجالات الحياة الأخرى المهمة والمثيرة للاهتمام). ولذلك يجب أن تكون قادراً على إظهار المزيد من الفوائد الملموسة لمعرفة اللغة، والمسوغ الممكن لمعرفة اللغة هو الحجة المقدمة بأن معرفتها تحسّن المهارات اللغوية (الكتابة والقراءة والتحدث والاستماع)" (هدسون، ٢٠٠٨، ص ٥٥).

واستنتج هيدسون دور النظرية اللسانية في تعليم اللغات؛ إذ يقول: "إن التعليم في حاجة إلى اللسانيات في العديد من الوحدات المقررة أو في جميع مواد المناهج الدراسية. لا أقترح إضافة اللسانيات باعتبارها وحدة أو مادة منفصلة في المنهاج (Curriculum) لجميع المتعلمين، بل أدعو إلى استثمار النظرية اللسانية التي يمكن أن تساهم في تقوية وحدات المنهاج الدراسي" (هدسون، ٢٠٠٨، ص ٥٨).

ولا يمكن إدراك محتوى خال من اللسانيات؛ إذ إن المرء يتصور بسهولة ما يمكن أن تقدمه اللسانيات من إعانة لتعليم اللغات؛ ذلك "أن التعليم المنتظم، أي حفظ

مجموعات الصيغ، والتطبيق الواعي للقواعد التي يصيرها الاستعمال تلقائية تدريجياً قد برهن منذ زمان بعيد على نجاعته، وتلزمه أدوات خاصة (من قبيل الكتب والوسائل السمعية والبصرية) تسمح اللسانيات بتحسينها، وتقتضي اختبارات قائمة على التواتر (تواتر الألفاظ والتراكيب...) وقواعد صيغت بدقة وقابلة لتطبيق آلي، وتدرج محكم التسيير. كل هذا يقتضي من معلّم اللغة، زيادة على كفاءة لغوية، تكويناً لسانياً متيناً" (روبيرمارتان، ٢٠٠٧، ص ص. ١٦٥-١٦٦).

وقد لاحظنا في التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي تهميش المعلومات اللسانية؛ مما أدى إلى مشاكل عديدة. لذلك يتعين استثمار ما تمدنا به اللسانيات في تعليم الدروس العربية. و"لا يكون أستاذ اللغة في غنى أبداً عن الحصيلة المعرفية للنظرية اللسانية؛ إذ إن اكتسابه لهذه المعرفة سيسعفه بوضع تصور شامل لبنية النظام اللغوي الذي يتوخى تعليمه، وستنعكس هذه المعرفة بالإيجاب على إدراكه العميق لحقيقة الظاهرة اللغوية، فيؤثر هذا كله في منهجية تعليم اللغة وفق الأرضية النظرية التي يوفرها تطور البحث اللساني، الذي بإمكانه أن يقدم التفسير العلمي الكافي لكل المظاهر التي لها علاقة بتعلم اللغة وتعليمها" (الصوري، ٢٠٠٤، ص ٢٠٢). وتماشياً مع هذا الطرح، ينبغي توظيف اللسانيات في تعليم الدرس اللغوي العربي لتحقيق الغايات والأهداف المنشودة، على اعتبار أن اللسانيات حددت موضوعها في الدراسة العلمية للسان، وتم استثمارها في باقي اللغات.

والأكيد أن عدم توظيف اللسانيات في تعليم اللغة العربية أدى إلى وجود مشاكل عرضنا لبعضها في الفصل الأول، حيث إن الخلل في الدرس اللغوي ناتج عن عدم استثمار اللسانيات استثماراً فعالاً. وفي هذا الإطار يقول روبيرمارتان: "لا يمكن من دون عواقب وخيمة قطع صلة اللسانيات بتعليم الألسن" (مارتان، ٢٠٠٧، ص ١٦٨).

فلم تستثمر اللسانيات الحديثة في تعليم الدرس اللغوي بشكل فعال، إذ إن الموضوعات اللغوية المقررة هي موضوعات تناولها النحاة القدامى، وكأن اللغة موقوفة على القدامى وغير قابلة للتطور، فرغم ما أثبتته الدرس اللساني الحديث من إجابات

علمية عن عدد هام من الأسئلة المتعلقة باللغة والمتكلم واللاكتساب والتعلم، فإن المعلومات اللسانية مهمشة، خاصة في التعليم الابتدائي والإعدادي، و"ليس مقبولاً- علمياً وحضارياً- أن يتم التغاضي عن النتائج العلمية المحققة في هذا المجال، وعما يواكبها من تطورات في التصورات والوسائل والتقنيات، كما أنه ليس مقبولاً عدم استثمار نتائج الأبحاث والدراسات المنجزة عن اللغة العربية ولهجاتها في المجال التعليمي" (البوشيخي، ٢٠٠٢، ص. ٢٦).

ويكمن دور اللسانيات في إعادة هيكلة قواعد النحو العربي من منظور جديد؛ فتقدمها بطرق أخرى تكون أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في المجتمع العربي. وهذا النهج لا يعني الانتقاص من قيمة التراث اللغوي بل لتأكيد قيمته؛ لأن التراث سيكون نقطة الانطلاق. يقول الحناش: "نعتقد أن اللسانيات ستمكن القارئ العربي للتراث أن يوضع نفسه في موضع قوة، من حيث أنه سوف يتطرق إليه بأداة علمية ومضبوطة، تجعله يحسن تقديمه للآخرين بطرق سهلة، تمكنهم بدورهم من إعادة قراءة التراث ومسايرة ركب التطور" (الحناش، ١٩٨٠، ص ٦).

وفي هذا الإطار يؤكد الحناش (١٩٨٠) أن "اللسانيات سوف تشارك في عملية إعادة قراءة التراث بطريقة علمية ممنهجة، ثم تتيح الفرصة للدارس لكي يبني نحواً جديداً للغة العربية. وهذا سيمكن المهتمين بالجانب التربوي في ميدان الدراسة اللغوية صناعة كتب للتركيب العربي يراعى فيها تدرج المستويات التعليمية في هذا البلد. فهذا عمل شاق في الحقيقة لا يتوقف على فرد واحد بل على جماعة مؤهلة علمياً" (ص ص. ٧-٨).

ولعل السبب في ضرورة توظيف اللسانيات في تعليم العربية يكمن في أن تعلم اللغة وتعليمها يتم بواسطة اللغة من حيث هي أصوات ومعان. لأن التمكن من اللغة، سواء تعلق الأمر باللغة الأولى أو باللغة الثانية، هو الهدف، ولذلك ينبغي دراستها. والعلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية هو اللسانيات. ويمكن القول حينئذ "إن اللسانيات من

حيث إنها الدراسة العلميّة الموضوعية للظاهرة اللغويّة تصبح وسيلة معرفية ومنهجية ضرورية لتحديد المجال الإجرائي للعملية التعليميّة، وذلك بتوضيح الغايات والأهداف البيداغوجية من جهة، وتذليل الصعوبات والعوائق من جهة أخرى، كما أن اللسانيّات وظيفة مركزية في تحليل العملية التعليميّة" (حساني، ٢٠٠٧، ص. ١٤١). فكيف يمكننا الاستفادة من اللسانيّات في التعليم؟

يحدّد جيرارد Girard (١٩٧٢) نوع الاستفادة التي يمكن للمدرس الاستفادة منها من اللسانيّات على هذا النحو:

- أ- بما أن مدرس اللغة يهدف إلى تعليم اللغة؛ أي معرفة كيفية استعمالها استعمالاً صحيحاً، فإن تعدد النظريات اللغويّة لا تهمه بقدر ما يهمه تطبيقها أو ما يمكن تطبيقه منها أساساً.
- ب- إن مدرس اللغة لا يجد نفسه كالباحث اللغوي مرتبطاً بنظرية معينة، إنه يختار من سائر النظريات ما يراه مفيداً في مهمته التربويّة.
- ج- إن المشكل الذي يواجه مدرس اللغة هم مشكل من نوع سيكولوجي أكثر مما هو لغوي. إنه يأخذ من اللسانيّات المادة التي تعتبر موضوع مهمته التعليميّة (عباس الصوري، ٢٠٠٤، ص. ٢٠٨).

وفي نفس الإطار يبرز غلفان (٢٠١٠) الدور الذي يمكن للسانيّات أن تقدمه في تدريس اللغة على النحو التالي:

- أولاً: الرؤية العلميّة والموضوعية، وذلك بضرورة الابتعاد عن تناول القضايا الفلسفية العقيمة مثل إشكالية أصل اللغات أو أفضلية لسان على لسان.
- ثانياً: الأدوات النظرية المنهجية المضبوطة والخطوات المحددة لمعالجة القضايا النحويّة واللغويّة وفق تصورات هيكلية واضحة.

ثالثاً: جملة من المبادئ التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات البشرية؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة، وهو ما يعني أن استيعابها وكيفية اشتغالها من شأنهما أن يعيدا النظر في القواعد النحويّة التي يتعين وضعها.

رابعاً: الأرضية النظرية والمنهجية لبناء الأنحاء وتعليل اختيارها، من حيث صياغتها وأشكالها؛ وعلاقتها باللغات والكفايات، أي الأهداف المزمع تحقيقها؛ وكذا الشروط الداخلية والخارجية اللازمة لبناء النحو مثل: التعميم والبساطة والوضوح.

خامساً: اللسانيّات تساعد على الكشف عن البنيات اللغويّة تركيبياً ودلاليّاً بشكل أعم وأوضح وأدق. وقد بات، بالتالي، من الممكن إعادة صوغ القواعد المعيارية صوغاً تتحقق فيه درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.

سادساً: فهم أعمق لطبيعة اللغة البشرية ذاتها وواقعها ومنها اللغة العربيّة. وتكشف اللسانيّات وفروعها، أيضاً، عن حقيقة الوضع اللغوي، الذي غالباً ما يتم تجاهله لأسباب سياسية واجتماعية، واعتباره وضعاً متجانساً لا يطرح مشاكل معينة. ذلك أن بعض الافتراضات فعالة لرصد الواقع اللغوي؛ نذكر منها تحويل القدرة اللغويّة الذي اقترحه الفاسي الفهري (١٩٨٦)، ومثّل له شوطا وجحفة (١٩٩٢).

سابعاً: تفادي التفريعات المفهومية القائمة على الدلالة، وذلك بإعادة النظر في الكثير من الأفكار القديمة التي يصعب اليوم الاستمرار في الأخذ بها تربوياً.

ثامناً: التخلي عن النظرة التجزيئية للغة ووحداتها، وبالتالي تدعو اللسانيّات إلى الاهتمام بالوحدات الدالة والبحث عن نظام عام للعلاقات بينها سواء في محور التوزيع أو في محور الاختيار.

تاسعا: اقتراح مفاهيم صورية جديدة أكثر وضوحاً ودقة.

عاشرا: لا بدّ أن نزيل من الأذهان مما ورد في بعض الكتابات التي رددت أن اللسانيّات جاءت لتعوض النحو؛ إذ إن اللسانيّات ليست بديلاً عن النحو (غلفان، ٢٠١٠، ص ص ٢٠٠-٢٠٣).

وعليه، إن الخلل الكامن في تعليم العربيّة يقتضي الاستفادة من النظرية اللسانية؛ إذ لا شك أن تعليم اللغة العربيّة وتعلمها يعانيان ثغرات وثلماً، نتجت عنها وضعية تعليميّة مضطربة، وهذا الخلل يستدعي الاستفادة من اللسانيّات، و"ليست اللسانيّات العنصر الوحيد في عملية تعليم أي لغة، لكنها تبقى ذات قيمة هامة في العملية التعليميّة باعتبارها تقدم إضافة لمعْلَم اللغة" (ويلكنس، ١٩٧٢، ص ٢٢٩). وفي نفس الإطار يؤكد سبولسكي (٢٠٠٨) أن اللسانيّات وحدها لا تكفي لحل مشاكل تعليم اللغة العربيّة، لأنها تهتم بطبيعة اللغة وبنيتها، ولا يمكنها أن تحلّ مشكلة التعليم دون الاستعانة بعلوم أخرى من أهمها اللسانيّات النفسية والاجتماعية. إلا أننا لن نفصل القول في أسس اللسانيّات التربويّة الأخرى، بل سنركز على دور النظرية اللسانية في خدمة العربيّة، وتحديدًا دور النظرية التوليدية في إصلاح تعليم العربيّة، وذلك في المحور الموالي.

٣- النظرية التوليدية وتعليم اللغات

لما أحدثت النظرية التوليدية ثورة خلّلت ما قبلها من نظريات في البحث اللغوي، أثير نقاش هام حول إمكانات الاستفادة من اللسانيّات عامّة، واللسانيّات التوليدية خاصّة، في مجال تعليم اللغة؛ ذلك أن النتائج العلميّة التي أفرزتها الثورة التوليدية لم تعد محل شك. ف"لم يعد أحد من اللسانيّين المرموقين، فيما نعلّم، يجهل أو يتجاهل المواقف التوليدية، حتى ولو كان الأمر يتعلق بانتقادها، أو يتبنى مبادئ مضادة للمبادئ التي تركز عليها" (الفاصي الفهري، ١٩٨٥، ج ١، ص ١٤). ورغم التحول الذي أفرزته نظرية تشومسكي في التصور اللغوي، فإن توظيف اللسانيّات التوليدية في التعليم كان محط نقاش حول جدوى استثمار هذه النظرية في التعليم؛ ذلك أن تشومسكي مؤسس

هذه النظرية لم يكن مقتنعاً بدور نظريته في التعليم؛ فقد سئل تشومسكي السؤال الآتي: هل يمكن استثمار نتائج النحو التوليدي في مجال تعليم اللغات وفي الترجمة؟ وأجاب الجواب الآتي: "إن قدرة الإنسان على مزاولة النشاط العلمي في مختلف مجالات الحياة من غير قدر كبير من الالتفات الواعي والتأمل الشعوري المقصود في مبادئ هذا النشاط، تمتاز دائماً بالسبق الزمني بالنسبة إلى المعرفة العلمية النظرية، التي تحاول فهم هذه المبادئ وصيانتها. فالمهندسون منذ أمد بعيد كانوا ينجزون أشياء معقدة تستدعي مبدئياً درجة عالية من المهارة، كبناء الجسور مثلاً، فقدرتهم على ذلك الإنجاز لم تكن متوقفة على حيازة العلوم الهندسية في صيغتها الدقيقة المعاصرة.... وعلى العموم، وبصرف النظر عن كون بناء الجسور مهمة أسهل بكثير من مهمة تعليم اللغات والترجمة، فإن اللسانيات الحديثة ليس بحوزتها ما يمكن أن تساعدك به في هذا الشأن... بل إن علم النفس في اللسانيات قد جرَّ على المشتغلين في المجالات التربوية ذات الطابع العملي التطبيقي الكثير من الضرر والأذى..." (حلي، ١٩٩٩، ص ٧٩). إلا أننا في هذا الإطار، سنبرز أن للنظرية التوليدية دوراً هاماً في تحسين تدريس العربية، وذلك بعد التذكير ببعض الأساسيات في النحو التوليدي على نحو ما سيتبين في ثانيا هذا الفصل.

لقد تركزت ثوابت النحو التوليدي على الإشكاليين (أ) و(ب) التاليين:

- أ- بناء نماذج صورية واضحة لما يمثل معرفة لغة (أو لغات) طبيعية معينة.
- ب- تقديم تفسير لمشكل "التعلم"، أو كيف يصل متكلم لغة إلى اكتساب ما يكتسبه من معرفة عن لغته، علماً أن دور التجربة اللغوية الخارجية في تشكل هذه المعرفة جد محدود نظراً إلى ما دعي بفقر المنبه" (الفاسي الفهري، ١٩٩٨، ص ١٥). والمقصود بفقر المنبه "حجة استعملها تشومسكي لاستخلاص الكليات. ومفاد هذه الحجة أن المتكلم لا يعرف اللغة لأنه تعلمها من محيطه وتعلم ضوابطها عن طريق الدليل الموجب أو السالب في تجربته اللسانية، بل إن كثيراً من معلوماته اللغوية لم يلحقن إياها، وإنما يعرفها بالفطرة" (الفاسي

الفهري، ١٩٨٦، ص ص. ٢٠-٢١). و"يتعلق الإشكال (أ) بخصائص المحرك الداخلي (internal engine) والنساج (architecture) الذي يمكن من توليد عدد لا محدود من الجمل المنتمية إلى لغة بعينها (أخذاً بعين النظر ظاهرة الإبداع في اللغة، وإمكان تأويل ما لم يسمع ولم يؤول من قبل، مع تلافي توليد الجمل التي لا تنتمي إلى اللغة. فهذا المحرك تكراري (recursive) وتوليدي (generative). ويخص الإشكال (ب) إعطاء مضمون وتأويل "واقعيين" لموضوع النظرية اللسانية، بتأويل معطيات السلوك اللغوي. ونظراً إلى أن هذا السلوك قائم على قدرات ذهنية، فإن اللسانيات تجد مكانها الطبيعي ضمن العلوم المعرفية (cognitive sciences)" (الفاسي الفهري، ١٩٩٨، ص ١٦). وتجدر الإشارة إلى أن الإشكال (أ) ينشغل بأهداف الكفاية الوصفية، أما الكفاية التفسيرية فهي متضمنة في الإشكال (ب).

وزيادة في التوضيح، اهتم تشومسكي في الأعمال التوليدية الأولى بالإجابة عن إشكالين اثنين، الأول يتعلق بإشكال تفسير كيف يمكن أن نعرف هذا القدر الكبير جداً إذا ما سلمنا بأن ما لدينا من أدلة هو من النوع المحدود جداً، وأما الثاني فهو إشكال تفسير كيف يمكن أن نعرف هذا القدر الضئيل للغاية، إذا ما سلمنا بأن قدر ما لدينا من الأدلة كثير جداً، ويسمى الإشكال الأول "مشكل أفلاطون" Plato's problem ويسمى الثاني "مشكل أورويل" Orwell's problem. وقد وضع الفاسي الفهري (١٩٩٠) و(٢٠١٨) مشكل أفلاطون كالآتي: لماذا نعرف كمّاً هائلاً من الأشياء مع أن تجربتنا محدودة، وقد صاغ هذا المشكل برتراند راسل Bertrand Russell في التساؤل التالي: "ما الذي يجعل المخلوقات البشرية التي لها اتصال قصير وشخصي ومحدود بالعالم قادرة، مع هذا، على معرفة الكم الذي تعرفه" (الفاسي الفهري، ٢٠١٨، ص ٢٧).

ويعرّف تشومسكي "مشكل أورويل" (Orwell) كما يلي: لماذا نعرف كمّاً ضئيلاً من الأشياء مع أن لدينا أدلة كثيرة؟ (تشومسكي (١٩٨٦)، والفاسي الفهري، ٢٠١٨، ص ٢٩).

إن مشكل أفلاطون هو أن نفسّر كيف نعرف هذا القدر الكبير جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ما هو متاح لنا من أدلة ضئيل للغاية، وأما "مشكلة أورويل" فهي أن نفسّر لماذا نعرف ونفهم القليل جداً حتى ولو كان ما هو متاح لنا من أدلة غني جداً. ويرى تشومسكي أن الاهتمام بدراسة اللغة راجع إلى كونها تقدم مدخلاً لمشكل أفلاطون المعبر عنه سلفاً في مجال محدد جيداً بصورة نسبية وجاهزة للبحث، كما أنه مندمج في الوقت ذاته اندماجاً عميقاً في الفكر والحياة الإنسانيين، فإذا ما استطعنا أن نكتشف شيئاً ما يتعلق بالمبادئ التي تلعب دوراً في بناء النظام الإدراكي الخاص، أعني مبادئ ملكة اللغة، فإن بإمكاننا أن نتقدم صوب إيجاد حل لحالة واحدة على الأقل خاصة وهامة جداً من الحالات المتعلقة بمشكل أفلاطون (تشومسكي، ١٩٩٣، ص. ٤٥).

ولقد شكل الجانب الصوري أهمية في البرنامج التوليدي، واهتمت معظم الأبحاث التوليدية بتطبيق مبادئ هذا البرنامج على اللغات الطبيعية، ويندر وجود أبحاث في إمكانية توظيفه في تعلم اللغات وتعليمها. ووجد العلماء المعنيون بتعليم اللغات في نظرية تشومسكي اللسانية، وما يتصل بالمظهر الخلاق للاستعمال اللغوي خاصة، السبيل الذي يُخلصهم من المناهج التعليمية المستوحاة من افتراضات السلوكية (Behavioursim). وفي هذا الإطار "دعا طوماس (١٩٦٥) إلى تطبيق النحو التوليدي التحويلي في مجال تعليم اللغات، بما فيها اللغة الإنجليزية، وفي جميع المستويات. وأثير النقاش منذ (١٩٦٥) في مجلة اللسانيات التطبيقية لبحث إمكانات تطبيق النظرية التوليدية في مجال بيداغوجيا اللغات" (البوشيخي، ٢٠٠٢، ص. ١٦).

ولقد رفض تشومسكي أطروحة السلوكيين التي تعتبر الإنسان يولد صفحة بيضاء، وأن المحيط الخارجي هو الذي يكسبه هذه اللغة في إطار ثنائية المثير والاستجابة عن طريق التجربة، أو عن طريق التعلم بمختلف توجهاته وطرائقه. ومقابل هذا التصور التجريبي، يؤكد التوليديون فرضية ما يعرف بـ "الفطرية"؛ أي الوجود الأولي للأفكار والبنىات المعرفية، ومنها البنىات اللغوية عند الإنسان. فالإنسان دون غيره من الكائنات الحية يولد مزوداً بجهاز بيولوجي، وهو معرفة أولية مستقلة عن أي بيئة؛ تجعله

قادراً على ممارسة اللغة من دون تعلم خاص (غلفان، ٢٠١٠). والقول بالفطرية يعني أيضاً الاستعداد البيولوجي الخاص عند الإنسان للغو، مثلما يلاحظ من استعداد خاص للقدرة على الطيران عند الطيور أو العيش تحت الماء بالنسبة إلى الكائنات المائية. فقدرة هذه الكائنات على القيام بهذا النوع من السلوكات التي تنفرد بها تتم على أساس استعداد قبلي؛ من دون تعلم يذكر أو تدخل المحيط، ويثبت التوليديون الطابع الإبداعى للغة، فكل متكلم يكون قادراً انطلاقاً من مواد لغوية محدودة على إنتاج ما لا حصر له من الجمل وتأويله، وهي جمل لم يسبق له أن أنتجها أو فهمها من قبل. وتؤكد التوليدية مبدأ استقلال اللغة عن الذكاء؛ أي عدم وجود أي علاقة عضوية أو وظيفية بين مستوى ذكاء المتكلم وقدرته على اكتساب اللغة واستعمالها. فأغنى إنسان يتكلم، وأذكى الحيوانات لا يستطيع ذلك، كما بين ذلك ديكارت في القرن السابع عشر (غلفان، ٢٠١٠، ص. ٣٣).

ويرفض الاتجاه التوليدي إعطاء الأولوية للمحيط الخارجي في مسألة تعلم اللغة، فالقوانين والمبادئ العامة المتحكممة في تعلم اللغات هي مبادئ داخلية؛ أي تأتي من البنية الداخلية للعقل الإنساني نفسه. هذا الموقف لا يعني إطلاقاً إنكار أهمية المحيط في تعلم اللغة واكتسابها، ولكن يعني أن دور المحيط هامشي؛ إذ لا بد من الاستعداد الأولي للغو؛ أي القدرة على استعمال اللغة، ليقوم المحيط بدوره التفاعلي في بلورة هذا الاستعداد، وليس العكس كما يذهب إلى ذلك التجريبيون الذين يعتبرون أن المحيط هو الذي يمد الفرد بهذه اللغة. كما أن تعليم اللغة في ضوء النظرية التوليدية، يستلزم إعطاء التلميذ الوصف اللغوي المناسب؛ أخذاً في الحسبان مستوى التلميذ الفكري. والتلميذ ليس مجرد جهاز التقاط يلتقط بصورة آلية المعلومات مما يتعلمه، بل إنه في الحقيقة يلجأ إلى قدراته الذهنية والإدراكية لاستعمال هذه العملية (السيد محمود أحمد، ١٩٨٨، ص. ١٩٣). والسؤال الذي يجد له موقعاً في هذا الإطار هو: كيف تكتسب العربية في إطار النظرية التوليدية؟

٤- اكتساب اللغة العربيّة في إطار النظرية التوليديّة

يؤكد تشومسكي (٢٠٢٠) على أن "اكتساب اللغة مسألة نمو ونضج لقدرات ثابتة نسبياً، في ظل ظروف خارجية ملائمة. ويتحدد شكل اللغة المكتسبة بشكل كبير بواسطة العوامل الداخلية؛ وذلك ناتج عن التوافق الأساسي بين جميع اللغات البشرية، وناتج عن أن الكائنات البشرية متماثلة حيثما كانت، وأن الطفل يمكنه أن يتعلم أي لغة" (ص. ٢٠٦). وقد ساهم التصور الذهني الذي اقترحه تشومسكي لموضوع اكتساب اللغة في التمييز بين مفهومي الاكتساب (Acquisition) والتعلّم (Learning) (أرسلان، ٢٠١٦). وفي هذا الإطار أقام كراشن تقابلاً بين وضعين مستقلين لامتلاك لغة طبيعيّة ما، يحيل الأول على الاكتساب اللغوي الذي يمنح الفرد معرفة ضمنية، تسعفه على التمكن من اللغة بطريقة تلقائيّة، تشكل قدرته اللسانيّة. أما الوضع الثاني، فيتعلق بمفهوم التعلم باعتباره مساراً واعياً ومتعمداً، ينتج معرفة صريحة، يمكن رصدها والتحقق من مدى نجاحها (كراشن، ١٩٩٤). وقد صاغ تشومسكي (١٩٦٥) سؤالاً مهماً عن الاكتساب في كتابه "المظاهر" على النحو التالي:

ما الافتراضات الأولية حول طبيعة اللغة التي ينطلق منها الطفل لينجز تعلمه اللساني؟

"فافترض تشومسكي معرفة فطرية باللغة تمكن الطفل من قدرة بارعة على اكتساب لسان ما وحذقه في فترة وجيزة دون الحاجة إلى التعلم. من هنا سَطَّر تشومسكي هدف بحوثه اللسانيّة حول ظاهرة الاكتساب باعتبارها نقطة تحول من الحالة الأولية إلى الحالة الموافقة للسان الطبيعي، فلا يكون الطفل بذلك مؤهلاً لاكتساب لسان دون آخر، لأن البنية الأساسية للغة موحدة داخلية لا تأتيه من الخارج. وكان من أهدافه البحث عن تطور اللغة الداخلية عند المتكلمين. وذهب إلى أن معرفتنا اللسانيّة ليست موضوع تعلم حقيقي، بل تنمو في الإنسان بصفة طبيعيّة دون أن تتطلب منه بذل مجهود من قبيل الحفظ أو التكرار أو إصلاح الخطأ" (المكي، ٢٠١٣، ص ص. ١٩٠-١٩١).

وهناك ما يُسوَّغ الاعتقاد بأن للإنسان عضواً يقوم باستخدام اللغة وتأويلها، يسمى الملكة اللغوية. ويمكن أن ننظر إلى الملكة اللغوية على أنها عضو للغة بالمعنى نفسه الذي تحدث به العلماء عن نظام الإبصار أو نظام المناعة أو نظام الدورة الدموية باعتبارها أنظمة الجسد. يقول تشومسكي: "يمكن تعريف الملكة اللغوية باعتبارها حالة أولية محددة وراثياً، وهي خاصّة بأعضاء الجنس البشري، كما أنها منظومة للسّمات المعرفية (array of cognitive traits) والقدرات (capacities)، إنها مكون خاص بالذهن / الدماغ البشري. وبالرغم من تباين اللغات فإن أي طفل عاد يستطيع أن يتعلم أي لغة يحتك بها في محيطه اللساني. وهذا ما يوحي بأن كل المخلوقات البشرية تشترك في بنية معرفية محددة تدعى الملكة اللغوية (language faculty). وهذه الملكة ما هي إلا نسق كلي للتمثل الذهني للغة. ويسوق تشومسكي مثلاً يبين فيه اشتراك الكائنات البشرية في الملكة اللغوية؛ إذ يقول: "لونشأ أطفال في طوكيو لاكتسبوا اللغة اليابانية، شأنهم شأن الأطفال هناك. ويعني هذا أن للأدلة عن اليابانية صلة مباشرة بالمسلّمات عن الحالة الأولى للإنجليزية" (تشومسكي، ٢٠٠٥، ص. ٨٧). ويستطيع كلّ طفل في العالم أن يكتسب أي لغة، ويتعلم أي لغة؛ فالطفل الصيني يمكنه اكتساب العربية إذا نشأ في محيط عربي، والطفل العربي يمكنه اكتساب اللغة الصينية إذا ولد ونشأ في الصين، مما يدل على أن الكائنات البشرية تشترك في الملكة اللغوية.

وتبعاً لتشومسكي (١٩٨٦) فإن اللغة "عضو" (Organ) ينمو دون مساعدة (Unaided)، بغض النظر عن العملية التعليمية؛ ذلك أن التدريس لا علاقة له بتطور اللغة الأم (تشومسكي، ١٩٨٦).

والمأمل في النظريات اللسانية عامّة واللسانيّات التوليدية خاصّة (أعمال تشومسكي، ١٩٥٧ و١٩٦٥ و١٩٨١ و١٩٩٥) يرى أن النظرية التوليدية لديها من المقومات والقواعد والقوالب والنماذج ما يفيدنا في تدريس اللغة العربية على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا الفصل. ونرى من المفيد تبیان وضع العربية بين اللغات في المغرب:

لقد درج اللسانيون، تبعاً للفاسي الفهري (١٩٨٦)، على تصنيف اللغات إلى لغات أول ولغات ثوان، على اعتبار أن اللغة الأولى تكتسب بدون تلقين، وهي اللغة الأم أي اللغة التي

يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب، وهو محيط الأم، دون أن يحتاج في ذلك إلى التمدرس أو إلى توجيهات معلّم ملقّن، وعلى اعتبار أن اللغة الثانية تعتمد أساساً على التلقين، فأين وضع اللغة العربيّة في هذا التصنيف؟ طبعاً لا نحتاج إلى كبير عناء لنبيّن أن اللغة العربيّة ليست لغة أولى. فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليلتقط لغة فصيحة متداولة في الأفواه، بالكيفية نفسها التي يخرج بها الطفل الفرنسي إلى محيطه ليتعلم الفرنسية أو الطفل الإنجليزي ليكتسب الإنجليزيّة أو المغربي ليكتسب العاميّة المغربيّة أو الأمازيغيّة. إذن العربيّة الفصحى ليست لغة أولى في محدثتها النفسية والإدراكية والذاكرية... إلخ. إلا أن الطفل العربي لا يتعلم العربيّة الفصحى بنفس المعنى الذي يتعلم به لغة أجنبية ثانية كالفرنسية والإسبانية والإنجليزيّة، بل إن الملكة التي يكونها الطفل العربي في عاميته كثيراً ما تمثل جزءاً مهماً من الملكة التي سيكونها في الفصحى. ولذلك كانت الفصحى لغة بين الأولى والثانية في منظور الفاسي الفهري (١٩٨٦). وضمن الأدلة التي يمكن تقديمها على هذا التصور ما يسمى بتحويل القدرة. ف"الطفل العربي يقوم خلال فترة التمدرس، وفي فترة لاحقة بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من العاميّة إلى الفصيحة، بحيث يلجأ إلى ملء الخانات الفارغة أو الثغرات في النسق الفصيح بخصائص وضوابط لم يتعلمها. وهذه الضوابط تأتي من برامترات اللغة العاميّة، وإما من نسق النحو الكلي، أي الملكة اللغويّة العامّة (التي نفترض أن كل إنسان مزود بها بيولوجياً) بحكم فقر المنبه" (الفاسي الفهري، ١٩٨٦، ص ص ٢٠ - ٢١). ففيمّ تفيدنا اللسانيّات التوليديّة في تجويد تدريس دروس العربيّة؟

٥- استثمار النظرية التوليديّة في تحسين تدريس العربيّة

لا شك أن "الارتقاء بتعليم اللغة العربيّة يستلزم بالضرورة صياغة نحو تعليمي، يستفيد من نظريات الاكتساب ونظريات التعلم. ويستخلص مضمونه سواء من الأنحاء المعاصرة التي تروم محاكاة الملكة اللسانيّة، أو من الأنحاء الوصفية، ويسترشد بضوابط صياغة القواعد وتقنياتها وانتقاء الأمثلة" (البوشيخي، ٢٠١٥، ص ٢٣٦). ورغم أن تشومسكي مؤسس النظرية التوليديّة "نبّه، هو نفسه، في محاضرة ألقاها سنة ١٩٦٦ تحت عنوان "نظرية علم اللغة" على تشككه في قيمة الفائدة المرجوة من المباحث اللغويّة بالنسبة للتعليم" (الصوري، ٢٠٠٤، ص ٢٢٢)، فإن الإفادة من أعمال

تشومسكي في تعليم العربية ممكنة؛ إذ يمكن استثمار الآليات التوليدية للرفع من مستوى تحصيل اللغة العربية لدى المتعلمين، وذلك بتوظيف التصورات التوليدية في بناء معجم عربي فعال يفي بالغرض، واستثمار ذلك في متون البرامج الدراسية على نحو ما سيتبين في الفقرات الآتية.

٦- توظيف الآليات التوليدية في تركيب الجملة العربية

لقد صيغت في أعمال تشومسكي في العقد الثامن من القرن الماضي قواعد التراكيب والتحويلات على أساس مبادئ لغوية كلية، وافترضت نظرية المبادئ والوسائط، المبينة في تشومسكي (١٩٨١)، أن اختلاف اللغات ليس إلا ظاهرياً، وأن بنيتها القاعدية واحدة مع اختلاف في تثبيت قيم الوسائط. وقد أفضت هذه النظرية إلى تقديم معالجة أعمق لقضايا من أهمها تخصيص المعرفة اللغوية لدى المتكلم، عن طريق بناء نظرية للغة أو نحو خاص يحدد مكونات اللغة الخاصة، وتخصيص الكيفية التي يتم بها اكتساب هذه المعرفة، عن طريق نظرية للنحو الكلي مفادها، إجمالاً، أن الطفل البشري مزود بملكة لغوية فطرية (أو حالة ذهنية أولى، أو نحو كلي) قوامها مجموعة من المبادئ التي تحكم كل اللغات الطبيعية، ومجموعة من الوسائط التي ترصد الاختلاف في تثبيت قيم سماتها، تبعاً لمعطيات التجربة، بين اللغات وبناء الأنحاء الخاصة. وهذا ما يمثله جهاز اكتساب اللغة (Language Acquisition) على النحو التالي:

تجربة لغوية ← نحو كلي ← لغة / نحو خاص (غاليم، ٢٠٠٧، ص. ٥٦).

وشكلت نظرية المبادئ والوسائط محاولة للإجابة عن مشكل الكفاية التفسيرية، حيث أعاد تشومسكي (١٩٨٦) صياغة أسئلة قديمة صياغة جديدة. وتكمن هذه الأسئلة في:

١- ما هو نظام المعرفة، أي ماذا يعرف المتكلم عندما يتكلم لغة خاصة؟

٢- كيف يكتسب الطفل اللغة؟

تهتم نظرية اللغة بالجواب عن السؤال الأول، أي إن النحو الخاص يقوم بوصف مكونات اللغة الخاصة التي يعرفها المتكلم. ويرتبط السؤال الثاني بالمشكل الفلسفي المعروف بـ "مشكل أفلاطون"، الذي أشرنا إليها سابقاً (تشومسكي، ٢٠١٣، ص. ١٤).

لقد حققت اللسانيات تقدماً ملحوظاً في دراسة اللغات الطبيعية، وتقدمت اللسانيات في ضبط المسائل التي استعصت على النحو القديم^(١)، كما نجحت في إقامة التمييز بين النحو واللغة، وكان من اللازم مراعاة هذا التقدم في مكون الدرس اللغوي في الكتب المدرسية المقررة للمتعلمين. وتبين، من خلال ما سبق في الباب الأول، أن اللسانيات لم تستثمر بشكل فعال في تدريس الدروس اللغوية العربية، حيث هُملت الدروس الصوتية، وحلت القواعد القديمة في متون المقررات الدراسية. إن إغفال الجانب الصوتي لا يتماشى مع تطورات البحث اللساني؛ إذ "تبوأ الصفة الصوتية للغة مكانة أولية في نظر اللسانيين، فهي نقطة الانطلاق، لأنها الشفرة الأولى التي يكتسبها الإنسان" (فنان، ٢٠٠٢، ص. ٩٦). و"في الأدبيات التوليدية التي وضع أسسها اللساني تشومسكي ما يكفي من الضوابط المنهجية التي من شأنها أن تجعل النحو ميسراً وأكثر علمية، وبالتالي فعالاً في تحقيق الأهداف المتوخاة والغايات المنوطة به" (غلفان، ٢٠١٠، ص. ٢٠١).

وقد توصل تشومسكي في دراساته اللسانية إلى نتائج عديدة عمت أصدائها الآفاق، ويمكننا الاستفادة منها في ميدان تعليم اللغة العربية وتعلمها. وتتجلى هذه الاستفادة في استثمار مفاهيم النظرية التوليدية في التدريس، مثل التوليد والبساطة والوضوح والشمولية والإبداعية والقدرة والإنجاز والبنية العميقة والبنية السطحية^(٢) والتشجير والتحويل (بوشوك، ٢٠٠٠).

(١) من قبيل: صعوبة ضبط المسائل السمعية التي لا تخضع للقياس.

(٢) يمكننا أن نميز البنية العميقة لجملة معينة من بنيتها السطحية؛ حيث تشكل الأولى البنية التحتية المجردة التي تحدد تأويلها الدلالي؛ وتشكل الثانية التنظيم السطحي للوحدات الذي يحدد التأويل الصوتي ويربط بالصورة الفيزيائية للكلام الفعلي، أي بصورته المدركة أو المقصودة (تشومسكي، ٢٠٢٠، ص. ١٥٩).

ونوضح ذلك على النحو التالي:

يمكن للمتعلم أن يولّد من عناصر محدودة عدداً لا متناهياً من الجمل لإغناء رصيده المعرفي. فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، يمكن للمتعلمين أن ينطلقوا من جملة متاحة لهم من قبيل: "قرأ الطفل القصة"، ويولدون جملاً مشابهة لبنيتها التركيبية مثل: كتب أحمد الدرس، وشرح المعلم النص، وقرأ عادل الرواية، وقس على ذلك. ويستطيع الطفل أن ينتج عدداً لا نهائياً من الجمل؛ لأنه مزود بجهاز بيولوجي يمكنه من ذلك. وهذا التوليد، دون شك، سيسهم في إغناء رصيده المعرفي.

ويمكن استثمار التحويلات والبنية العميقة والبنية السطحية في تدريس القواعد اللغوية عند انتقاء عدد من الجمل من نص، أو من الاستعمالات الخاصة للمتعلمين، والعمل على توظيفها في العلاقات التركيبية والأنظمة الصرفية والنحوية والصوتية التي تنبني عليها، ثم تحويل البنية العميقة إلى بُنى سطحية كما يوضح المثال التالي:

— اشترت الأم العسل.

يمكن تحويل هذه الجملة بتطبيق القواعد التحويلية المبينة في تشومسكي (١٩٥٧) و(١٩٦٥) إلى الجمل التالية:

— اشترى العسل.

— الأم اشترت العسل.

— اشترى العسل من لدن الأم.

— اشترت الأم العسل والسمن.

— اشترت الأم العسل الذي يباع في السوق.

— هل اشترت الأم العسل؟

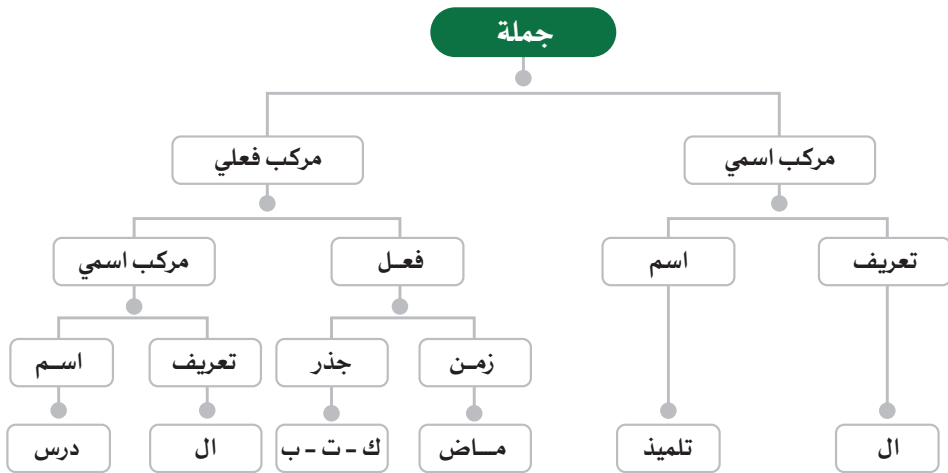
— ما اشترت الأم العسل.

فكل هذه الجمل تشترك في بنية عميقة واحدة أساسها علاقة ثلاثية بين "الشراء"، و"الأم"، و"شيء مشتري" وهو العسل؛ إذ إن البنية العميقة في أساسها منطقية. ويؤدي

توليد عدد غير محدود من الجمل انطلاقاً من أصوات محدودة إلى إبداع عدد لا متناه من الجمل. ذلك أن المتعلم يمكنه إنتاج عدد لا حصر له من الجمل التي يمكنه من إثراء رصيده المعرفي للتمكن من تراكيب العربية (الناصر، ٢٠٠٣).

وفيما يتعلق بعملية التشجير، يمكن الاستفادة من اللسانيات التوليدية في توضيح خصائص المقولات المعجمية (الاسم والفعل والصفة)، والمقولات الوظيفية (المصدري^(١) والزمن والنفي والمُوجّه^(٢) والتطابق)، وتبيان الفروق بين هذه المقولات التي تفيد في تبيان مباني التقسيم العربية، وتوضيح رتبة كل منها. كما يمكن أن تستثمر عملية التشجير لتشخيص العلاقات الوظيفية التي تربط بين مكونات الجملة مثل التمثيل الشجري الآتي لجملة:

كتب التلميذ الدرس



ونرى أن التمثيل الشجري أبسط من حشو التلميذ بقواعد قديمة لمعطيات حديثة. وجدير بالذكر أن الفاسي الفهري أسهم في تطبيق اللسانيات التوليدية على اللغة العربية علمياً، وعديدة هي الظواهر التي درّسها في مؤلفاته، منها نظرية الربط العاملي.

(١) ما يتصدر الجملة مثل اسم الاستفهام وإن وأن.

(٢) مثل السين وسوف.

فهذه النظرية التي اهتمت بضوابط الربط وشروطه وفَسَّرت الإحالة العائدية، يُمكن استثمارها في تدريس دروس اللغة العربيَّة، حتى يتعرف المتعلم في هذه اللغة الآليات التي تجعل النص مترابطاً متسقاً؛ فإذا أراد المتعلم كتابة نص فإن الآليات التوليدية (ضوابط الربط) يمكنها أن تسعفه في مراده.

وزيادة في التوضيح، لو تأملنا جملة "كتب التلميذ رسالة إلى أستاذه بالأمس"؛ فإنه يمكننا تحديد عناصر مفرداتها، وما تظهره من نوعية العلاقات القائمة في تركيب الجملة، التي تكشف طبيعة المقولات المختلفة من خلالها؛ حيث يمكن تقسيم عناصر الجملة إلى كلمات، والكلمات إلى مقاطع وأصوات، والنظر في طبيعة الأصوات، والنظر في عملية تركيب الجملة، والإعراب. فلو نظرنا إلى الجملة السابقة في عملية التوليد، يمكننا من خلال التعبير إنشاء جمل عديدة لا حصر لها مثل:

كتب التلميذ

رسالة.....

إلى أستاذه.....

بالأمس.....

ضمنها.....

تحياته..... الخ.

ويمكن استخدام التراكيب اللغوية، كما وضع الناصر (٢٠٠٣)، في تكوين قصص من إبداع التلاميذ أنفسهم، فكل تلميذ يقول جملة، ويكمل زميله جملة بجملة أخرى مرتبطة بها، من ذلك:

"خرج محمد إلى السوق، ووجد محمد صندوقاً، وفتح محمد الصندوق، فوجد منديلاً جميلاً، ودهش محمد من الصندوق والمنديل، وفكر محمد كثيراً... الخ".

وفيدنا المكون التحويلي المعبر عنه في النماذج التوليدية الأولى (تشومسكي، ١٩٥٧، ١٩٦٥) في النظر إلى طبيعة الجمل ومكوناتها النحوية (فعل وفاعل ومفعول به)،

وتحويلها إلى جمل أخرى تبرز الجانب الإبداعي في اللغة. ومن أمثلة ذلك، تحويل جمل المبني للمعلوم إلى جمل مبنية للمجهول، أو تحويل الصلة، أو تحويل العطف، أو محاولة تقديم كلمات بعض الجمل وتأخيرها، ليسهل إبداع جمل عدة، من ذلك مثلاً:

- كتب الرجل بالأمس رسالة.
- الرجل كتب بالأمس رسالة.
- بالأمس كتب الرجل رسالة.
- رسالة بالأمس كتبها الرجل.

وتبقى الاستفادة واردة مما وَرَدَ في نظرية الربط (Binding Theory) المبينة في تشومسكي (١٩٨١) لتحقيق انسجام العبارات اللغوية واتساقها، ومعرفة سلامتها ولحنها. فتحقيق الانسجام والترابط في التراكيب اللغوية يمكن أن يتحقق من خلال توظيف آليات الربط؛ ذلك أن الربط متصل بمسألة العلاقة النحوية الخالصة القائمة بين عبارتين، وتتعلق بخصائص العبارات اللغوية داخل المجال المحلي بناء على مبادئ الربط التالية (شومسكي، ١٩٨٦):

- العائد مربوط في مجاله المحلي
- المضمهر حر في مجاله المحلي
- التعبير المحيل حر

وعليه، نجد الأحكام النحوية (السلامة واللحن^(١)) التالية تتماشى مع نظرية الربط (الفاسي الفهري، ١٩٩٠):

- ١- (أ) قتل الرجل نفسه.
- (ب) * قتل نفسه الرجل
- (ج) أقلقتني انتقاد الرجل نفسه

(١) الجمل التي لا تسبقها (*) جمل سليمة، أما الجمل التي تسبقها فهي جمل لاجئة.

٢- (أ) ظن الرجل نفسه غيباً

(ب) * ظن الرجل أن نفسه غبي

(ج) ظن الرجل أنه غبي

٣- (أ) يحب الرجل أستاذ نفسه

(ب) يحب الرجل أستاذه

فالمتعلم يقبل الجملة ١ (أ) باعتباره سليمة، ولا يقبل ١ (ب) لكونها لاحنة. وتفسير سلامة الجملة المشتمة على ضمير أو عائد يتأسس على احترام مبادئ الربط كما في (١أ، ١٢أ، ٢ج، ٣ب). أما تفسير لحن جملة تتضمن عائداً أو ضميراً فمرده إلى خرق مبدأ من مبادئ الربط كما في (١ب، ٢ب، ٣أ) أعلاه.

٧- تجديد متن العربية وتوسيعه في ضوء النظرية التوليدية

تُفسَّرُ ضرورة إعادة النظر في معجم العربية الحديث بالحاجة إلى ربط اللغة بواقع مستعملها. إن إعادة النظر في متن اللغة العربية ضرورة ملحة، وذلك بربط اللغة بواقعها وإدخال المفردات المستجدة في حياتنا إلى المعجم مثلما أخذها الخليل بن أحمد الفراهيدي من واقعها؛ إذ يَلَحُظُ المتأمل في جهود المعجميين العرب الأوائل أن الخليل أخذ المادة اللغوية سماعاً من العرب الأقحاح، وكان حريصاً على أخذ اللغة من مستعملها. وقد وضع المعجميون قيوداً زمنية ومكانية في جمع اللغة؛ إذ حددوا القرن الثاني بعد الهجرة لجمع المادة اللغوية في حواضر شبه الجزيرة العربية، وحددوا القرن الرابع الهجري لنقل العربية من بدو شبه الجزيرة العربية، لتبقى العربية سليمة خالية من اللحن. إلا أن المعجميين العرب، في القرنين الرابع والخامس الهجري، اعتمدوا في بناء معاجمهم على متون المعاجم الأولى كمعجم "العين" للخليل على سبيل التمثيل لا الحصر (الفاسي الفهري، ١٩٨٦ والفاسي الفهري، ١٩٩٧).

إنَّ المتأمل في المعاجم العربيّة الحديثة يفطن إلى فكرة أساس مفادها أنها اعتمدت أيضاً على المواد المعجمية التي تضمنتها المعاجم القديمة. وقد سجّل الفاسي الفهري ملاحظات على المادة المعجمية العربيّة الحديثة^(١)؛ مبرزاً أن الإسهامات المعجمية العربيّة في القرون الأولى من الهجرة ذات أهميّة تاريخية كبرى بالنظر إلى تنوعها مادة ومنهجاً وتالياً، وبالنظر إلى حجمها وكثافتها، لكن المعاجم العربيّة الحالية، رغم بعض الجهود القليلة المبذولة، لا تتيح مواكبة تطور اللغة، وتطور مناهج التحليل اللساني، وتطور تقنيات وضع المعاجم وأساليبها. لذلك، ف"إن الصناعة القاموسية العربيّة ظلت قاصرة عن تلبية حاجات مستهلكيها، لا تغطي المادة المعجمية الجديدة، ولا المعاني الجديدة للمفردات، ولا تهتم بجوانب النطق والصرف والتركيب والدلالة بصفة نسقية منتظمة، وإنما تورد ما أورده المعاجم القديمة من مداخل، دون الاهتمام بالأرصدة اللغويّة الحديثة، أو بالمادة اللغويّة الحديثة، أو بالمادة اللغويّة المتداولة حالياً، ودون أبه بما أهملته هذه المعاجم من مواد كانت موجودة، أو جوانب من وصف هذه المواد" (الفاسي الفهري، ١٩٨٦، ص. ١٣).

ويفيدنا تصور النظرية التوليدية للمعطيات في تحديد متن الاشتغال، وسنبيّن علة ذلك، بعد إبراز جوانب النقص في النظرية اللسانية الوصفية التي سبقت التوليدية؛ حيث وُجّهت انتقادات ومآخذ للوصفيين العرب الذين اكتفوا بما ورد عن القدامى من معطيات؛ فقد "اكتفوا بالاحتفاظ بما آتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقاً من نصوص شفوية أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار... الخ)" (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ج. ١، ص. ٥٢). ولقد آل العمل اللسانيّ عند الوصفيين العرب إلى مأزق منهجيّ واضح، فمشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج، فاستعمالهم لمعطيات قديمة جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء، نظراً لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين المواد التي

(١) ذكر الفاسي الفهري وآخرون (٢٠٢١) عشرة مآخذ على المعاجم العربيّة. وقدّم الفاسي الفهري نموذجاً بديلاً موسوماً بـ "المعجم العربي البنائي التنوعي".

وصفتها هذه الأصول (الفاسي الفهري، ١٩٨٥). وأمام هذا النقد الموجه للوصفين، سنبرز أهمية المعطيات، كما تتصورها النظرية التوليدية، لخدمة العربية.

فمن بين ما تتميز به الكتابة التوليدية العربية تأكيداً على أهمية المعطيات التي يشتغل بها اللسانيون. و"لاحظ كثير من التوليديين أن لا فائدة من الاستمرار في تحليل نفس المعطيات التي اشتغل بها النحاة القدامى نظراً:

أولاً: لطبيعة هذه المعطيات نفسها من حيث الكيفية التي تمت بها عملية التدوين وما لابسها من شروط وظروف التحقق منها.

ثانياً: لما أصاب بنيات اللغة العربية من تطورات متفاوتة الأهمية" (غلفان، ١٩٩١، ص. ٢٣٦).

ويعتمد النحو التوليدي مفهوم الحدس مصدرًا للمعطيات اللغوية التي تتم دراستها، ولذلك ترفض النظرية التوليدية المتن بالمفهوم البنيوي، الذي أشرنا إليه آنفاً، لأن في ذلك تعارضاً واضحاً مع الإبداعية، أي القدرة على الإنتاج اللغوي باستمرار. وبناء على ما أورده رائد التوليدية تشومسكي في كتاب المظاهر، ف"إن موضوع اللسانيات التوليدية هو المتكلم المستمع المثالي الذي يعرف لغته جيداً ويعيش في عشيرة لسانية متجانسة كلياً" (تشومسكي، ١٩٦٥).

وحدد مازن الوعر معطيات دراسته التوليدية قائلاً: "إن الشكل العربي الذي سنعالجه هو الشكل المتعلق باللغة العربية الفصحى الذي هو ليس رفيعاً ولا متدنياً من الوجهة الأسلوبية، وإنما هو الشكل الأدبي الموحد الذي يستعمل في البلدان العربية كافة. إن هذه العربية الفصحى المعالجة في هذه الدراسة تستعمل في المدارس والجامعات وكتابة الكتب والمحاضرات والصحف والإذاعة والتلفاز والرسائل وفي بعض الأحيان بين المثقفين العرب عندما يتكلمون" (الوعر، ١٩٨٧، ص. ١٨).

إن المستفاد مما ورد في هذا الفصل يكمن في ضرورة إعادة النظر في متن اللغة العربية، وذلك بربط اللغة بواقعها وإدخال المفردات المستجدة في حياتنا إلى المعجم مثلما أخذها الخليل بن أحمد الفراهيدي من واقعها. ولذلك انتقدنا تقديم نفس الأمثلة الكنائية التي سادت في القرون الهجرية الأولى في عصرنا الراهن كما بيّنا في الباب الأول. فلازالت كتب المتعلمين تتضمن تقريباً الأمثلة المتضمنة في القرون الهجرية الأولى، (الكتاب المدرسي المقرر لتلاميذ البكالوريا الموسوم بالنجاح في اللغة العربية على سبيل التمثيل) وكأن واقعنا الاجتماعي الحالي يخلو من أمثلة الأساليب الكنائية المناسبة له. والحق أن أمثلة الكناية أو ما يندرج ضمن المجاز المرسل كثيرة نستعملها في حياتنا الاجتماعية. ولا نرى مانعاً من تقديم أمثلة تناسب عصرنا وبيئتنا وثقافتنا المعاصرة. لنأمل الأمثلة التالية (لايكوف وجونسون، ٢٠٠٩، ص ٥٥):

أ- نحن في حاجة إلى سواعد قوية ← كناية عن رجال أقوياء.

ب- هناك أدمغة ممتازة في كليتنا ← كناية عن أشخاص أذكياء.

ج- نحتاج إلى دم جديد ← كناية عن أشخاص جدد.

تبرز الأمثلة (أ، ب، ج) أعلاه أننا نستعمل كياناً معيناً للإحالة على كيان آخر.

إن الكناية تسمح باستعمال كيان مقام كيان آخر، وهي ليست إحالية فحسب، بل وظيفتها تيسير الفهم أيضاً. ففي الأمثلة (أ، ب، ج) تدخل الكناية في إطار الجزء للكل أي كناية الجزء للكل. بمعنى أن الجزء أو عدداً من الأجزاء يقوم مقام الكل، والجزء الذي نكني به يحدد مظهرًا نركز عليه مقابل مظاهر أخرى في هذا الكل. ففي (ب) تحيل عبارة (أدمغة ممتازة) على أشخاص أذكياء. فالأمر لا يتعلق باستعمال الجزء (الدماغ) للإحالة على الكل (الشخص)؛ بل يتعلق الأمر، بالأحرى، بانتقاء خاصية محددة - وهي الذكاء - الذي نربطه بالدماغ، وهذا صادق على باقي الأنواع الأخرى من الكنايات. إن الكناية تسمح لنا بالاهتمام الدقيق ببعض مظاهر ما نُحِيل عليه. كما أن التصورات

الكنائية مثل الجزء للكل تشكل جزءاً من الطريقة العادية التي نمارس بها تفكيرنا وسلوكنا وكلامنا (لايكوف وجونسون، ٢٠٠٩، ص. ٥٦).

وفي حياتنا اليومية، وثقافتنا وبيئتنا، أمثلة كثيرة لتوظيف الأسلوب الكنائي في التعبير عن حياتنا الاجتماعية، وفهمها مؤسس على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمخاطب، حيث لا يمكن تجاهل التجربة المعيشة والوسط الثقافي للاستعمال اللغوي لهذه الكنایات؛ ذلك أن معرفة اللغة تعود إلى استعمالها. وفيما يلي بعض الأساليب الكنائية المعبرة عن بيئتنا وثقافتنا وحياتنا الاجتماعية (أبو العدوس، ١٩٩٨، ص. ٢١٥ وما بعدها):

- ١- وُلِدَ وفي فمه ملعقة من ذهب ← كناية عن الترف والنعمة.
- ٢- ينظر إلى الدنيا بمنظار أسود ← كناية عن التشاؤم.
- ٣- يحمل عصا الزيتون ← كناية عن السلام.
- ٤- نقية الثوب ← كناية عن العفة.
- ٥- بابه مفتوح ← كناية عن حسن الاستقبال والكرم ودماثة الخلق.
- ٦- منخرق الجيب ← كناية عن كثرة الإنفاق.
- ٧- لسانه طويل ← كناية عن سوء الخلق.
- ٨- قلع أسنانه ← كناية عن الحنكة / التجربة.
- ٩- حظه من السماء ← كناية عن التوفيق.
- ١٠- بيته دائماً مضاءة ← كناية عن السهر.
- ١١- بيته دائماً مُطفأة ← كناية عن الكسل.
- ١٢- ناعمة الكفين ← كناية عن الترف والدلال.
- ١٣- مدينة النور ← كناية عن باريس.

١٤- أبناء النيل ← كناية عن المصريين.

١٥- سكان الخيام ← كناية عن البدو.

١٦- نجم الحفل ← كناية عن رجل مشهور.

إن الكناية في الأمثلة، أعلاه، تقوم على وضع مكان التسمية الحقيقية، كلمة أخرى ذات دلالة متعلقة تعلقاً واقعياً بمحتوى الكلمة التي تعوضها. وهذه العلاقة ليست قائمة على التشبيه أو المقارنة، كما هو الأمر في الاستعارات. ففي المثال (١) أعلاه استعملت ملقعة من الذهب كناية عن الترف، وفي المثال (٢) استعمل المنظار الأسود كناية عن التشاؤم. والمتأمل في أمثلة الكناية يلحظ أن هناك علاقةً بين اللفظ المعبر به والمعنى المقصود منه. وعلاقات الكناية هي علاقة السبب والأثر، والمحتوى والمحتوي، والحال والمحل، والمالك والشيء المملوك (الولي محمد، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، ص. ١٤٧)

ويمكن أن يكون السبب شخصاً، كما يمكن أن يكون شيئاً. فإذا كان شخصاً فحينئذ نحصل على الإمكانات الآتية:

- المؤلف بديلاً عن آثاره. ومن الأمثلة على ذلك: "قراءة المتنبي".
 - الألوهية بدل دائرة اشتغالها. وهي التي تسمى الكناية الميتولوجية كما في المثال: "آريس" بدل الحرب.
 - الصانع أو المالك أو المخترع بدل الشيء أو المنتج بدل المنتج كما في المثال: اشتريت مرسيدس (Mercedes).
- أما المحتوى المعبر عنه بالمحتوي، فيمكن أن يتمثل في الأشياء، كما يمكن أن يتمثل في الأشخاص. إن محتوى الشيء يتمثل لنا في العبارة الآتية: "شرب كأساً".
- وفي تأليف الصفة والموصوف، تتوفر قاعدة تسمية الموصوف بالتسمية المجردة. مثال ذلك "بيت الزوجية" للدلالة على بيت الزوجين. وهناك، أيضاً،

المظاهر الاجتماعية، والرمز الدال على ذلك: "السلاح" للدلالة على "الجنديّة"، و"الصولجان" أو "التاج" للدلالة على "الملكيّة"، أو "السيف" للدلالة على مؤسسة "الجيش"، و"القلم" للدلالة على هيئة "المفكرين" (الولي محمد، ٢٠٠٥، ص. ١٤٧).

وفي ثقافتنا، وفي نسقنا التصوري، مجموعة من الأمثلة عن كناية الجزء للكل وهي الوجه للشخص، من قبيل الأمثلة (١٧ و ١٨ و ١٩) التالية:

١٧- إنها ليست سوى وجه جميل، وكفى.

١٨- هذه الوجوه الجديدة تبعث على الأمل.

١٩- لأحب هذه الوجوه الكئيبة.

ذلك أننا في ثقافتنا ننظر إلى وجه الشخص، عوض وضعه الجسمي أو حركاته، لنُكوّن فكرة عنه. إننا ندرك العالم بواسطة الكناية عندما نحدد هوية الشخص من خلال وجهه، وعندما نتصرف وفق هذا الإدراك. يقول لايكوف وجونسن: "فإذا طلبت مني أن أريك صورة لابني وأريتك صورة لوجهه فإنك ستكون راضياً، وستعتبر نفسك قد رأيت صورة لابني. ولكن لو أريتك صورة لجسده دون وجهه، فإنك ستعتبر ذلك غريباً وغير كاف. ويمكنك أن تذهب إلى حد التساؤل: ولكن ما هو شكل ابنك إذن؟" (لايكوف وجونسون، ٢٠٠٩، ص. ٥٦).

وبذلك، ليست كناية الوجه للشخص مسألة لغة فحسب. ففي ثقافتنا ننظر إلى وجه الشخص، عوض وضعه الجسمي أو حركاته، لنُكوّن فكرة عنه. الكناية، إذن، ليست حالة عشوائية أو اعتباطية، ويجب ألا نتعامل معها بوصفها أمثلة منعزلة عن السياق، فهي تصور نسقي، وذلك ما توضحه الجمل التمثيلية التالية الموجودة في ثقافتنا:

٢٠- يَغْتُ فوردي.

٢١- لا توجد أقلام جادة هنا.

٢٢- لم ينبس البيت الأبيض ببنت شفة.

٢٣- لتتذكر دائماً غزة (الأمثلة في: لايكوف وجونسون، ٢٠٠٩، ص. ٥٧ وما بعدها).

يدخل المثال (٢٠) في إطار كناية المنتج للمنتج، حيث أُخفي المنتج وكني به عن مالكه أو منتجه. ذلك أن "فورد" كناية عن السيارة، ولكن المتكلم استعمل لفظ "فورد"، باعتباره منتجاً، للدلالة على المنتج (السيارة)، وتقوم هذه الكناية على العلاقة السببية بين المنتج ومنتجه. ويدخل المثال (٢١) في إطار كناية المستعمل للمستعمل، حيث استعمل لفظ الأقلام كناية عن مستعملها (الصحفيون النزهاء)، فأخفى المتكلم لفظ المستعمل وصَرَحَ بالمستعمل (الأقلام). ويندرج المثال (٢٢) في إطار كناية المكان للمؤسسة، حيث البيت الأبيض كناية عن المؤسسة الأمريكية باعتبارها صاحبة القرار، ولا تتيح هذه العبارة صمت السلطات الأمريكية فحسب، بل تجعلنا نعتقد أنها تعمدت الصمت وتواطأت مع من يعينها. ويُصنّف المثال (٢٣) في إطار كناية المكان للحدث، فتذكر مكان غزة كناية عن تذكر الأحداث التي تشهدها غزة. وكناية الحدث للمكان أساسها موجود في تجربتنا، حيث نموقع فيزيائياً الأحداث.

إن الأمثلة، أعلاه، تصورات كنائية، لا تبين لغتنا فحسب، بل أيضاً أفكارنا ومواقفنا وأنشطتنا. والتصورات الكنائية، أيضاً مثل التصورات الاستعارية، قائمة على تجربتنا. وفي الواقع، فأساس هذه التصورات يكون، عموماً، أكثر مباشرة من التصورات الاستعارية لكونها تعقد عادة علاقات فيزيائية أو سببية مباشرة. وفي هذا السياق يشير لايكوف وجونسون إلى أن كناية الجزء للكل، مثلاً، تنبثق عن تجاربنا بخصوص الكيفية التي ترتبط بها الأجزاء بالكل عامة. وتقوم كناية المنتج للمنتج على علاقة السببية (والفيزيائية عادة) بين المنتج ومنتجه. أما كناية المكان للحدث فأساسها موجود في تجربتنا حيث نموقع فيزيائياً الأحداث (لايكوف وجونسون، ٢٠٠٩، ص. ٥٨). إن تقديم أمثلة مناسبة من عصرنا لطلبتنا ومتعلمينا يجعل الدرس أكثر استيعاباً نتيجة المعطيات المُحيّنة المستمدة من الواقع المعيش. ويمكننا استثمار ما تتيحه التكنولوجيا لخدمة معجم اللغة العربية على نحو ما سيتبين في المحاور الموالي.

٨- حوسبة معجم اللغة العربيّة

بما أننا نبحث عن الآليات التوليدية التي يمكن استثمارها في إصلاح تعليم العربيّة نرى من المفيد التذكير بالتعالقات والروابط بين اللسانيّات التوليدية واللسانيّات الحاسوبية، وبيان ذلك على النحو التالي.

٨-١- عن الروابط بين اللسانيّات التوليدية واللسانيّات الحاسوبية

يرى الحناش (٢٠٠٥) أن التفكير في الربط بين اللسانيّات والتقنيات بدأ في أواسط العقد الخامس وبداية العقد السادس من القرن الماضي عندما شرع الخبراء في وضع برامج الترجمة الآلية، حيث سُخّرت جميع الإمكانيات التقنية لخدمة هذا المجال. وفي هذه الحقبة الزمنية كان العلماء يضعون المعدات التقنية لبناء برامج خاصّة بهذا المجال البحثي الذي كان ما يزال بكرةً في ذلك الوقت، وكانت البحوث تتضمن وضع نظريات في النقل Transfert، وبناء لغات البرمجة، والذكاء الصناعي، وكل مجال من هذه المجالات يتقاطع، تبعاً لخصوصيته، مع اللسانيّات العامّة؛ يقلدها في طريقتها في التعامل مع بنية اللغة البشرية، ويأخذ منها ما يفيد في ميدانه. ثم تبين فيما بعد أن اللسانيّات والمعلوماتيات تتبعان الأسلوب نفسه في بناء النماذج المعرفية لكل منهما، وتوظفان الأدوات الإجرائية نفسها في معالجة اللغة التي كانت تعد الموضوع المشترك بينهما.

وبعد هذه الفترة تشكلت أسس ما أصبح يعرف باللسانيّات الحاسوبية التي تعد إحدى نتائج الترجمة الآلية، وصممت محلات تركيبية لهذه الغاية، ووُضعت قواعد صورية تركيبية كثيرة. كما وضعت خوارزميات لغويّة موجهة أساساً لخدمة الترجمة الآلية، وأدى هذا إلى وضع نظريات علميّة في إطار اللسانيّات الحاسوبية. ومن ثم ارتبط البحث في مختلف فروع اللسانيّات بالمعالجة الآلية للغات الطبيعيّة، وتطور هذا المجال ليصبح له اسم آخر يعرف به وهو الهندسة اللسانية أو تكنولوجيا اللغات. ثم بدأ البحث في الترجمة الآلية في تحديد مفهوم الكلمة، لأنها العنصر الذي كان يعتمد

في الترجمة الآلية، إلا أنه ما فتئ أن تطور إلى البحث في المركبات، ومن هناك إلى البحث في الجملة بمختلف تفصيلاتها. وما يهمنا في هذا الإطار هو أن النظرية التوليدية بدأت مركبية، ثم ابتعدت عن ذلك لتدخل في دوامة التنظير الذي أبعداها عن الحاسوبيات. وقد أخذت المعالجة الآلية للغات الطبيعية طابعاً هندسياً. ويُفسر تطور المعالجة الآلية للغات الطبيعية بالتعديلات التي أدخلها تشومسكي على نماذجه (١٩٥٧، ١٩٦٥).

وتبعاً للحناش (٢٠٠٥) يرى الكثيرون أن السبب الرئيسي الذي دعا تشومسكي إلى تغيير نماذجه يتمثل في سعيه الدائم إلى التأقلم مع متطلبات المعالجة الآلية للغات الطبيعية، وخاصة في مجال البحث في المعلومات النظرية. ولقد نقل تشومسكي ميدان البحث اللساني في اللغات الطبيعية من مستوى الإنجاز، الذي حظي باهتمام البنيويين، إلى مستوى الكفاية، فأصبح النحو عنده يعادل الكفاية. وعمل تشومسكي وما يزال يعمل بتنسيق مع الحاسوبيين، وقد جاءت جل تحليلاته لبنية النظام اللغوي منسجمة تماماً مع متطلبات نسخ الكفاية على الآلة (الحناش، ٢٠٠٥). والسؤال الذي يجد له موقعاً في هذا الإطار هو: كيف يمكن استثمار الجانب التكنولوجي في خدمة معجم العربية الحديث؟

٢-٨- حوسبة معجم العربية في إطار النظرية التوليدية

يحتاج وضع أي برنامج تعليمي حاسوبي للغة العربية، في أي من المجالات المذكورة، إلى الخبرتين: التربوية واللسانية الصورية؛ وذلك بهدف مراعاة المستوى التعليمي لمن يوجه إليهم البرنامج. أما الخبرة الحاسوبية فتأتي في مرحلة متأخرة، أي مرحلة التنفيذ؛ حيث يضع التربوي المحتوى العام الذي سيقوم عليه البرنامج، ويضع اللساني الخوارزميات اللازمة لهذا المحتوى التعليمي، ثم يترجم الحاسوبي الخوارزميات التي وضعها اللساني الصوري إلى أوامر من خلال لغة البرمجة التي يعتمد عليها. والملاحظ أن أصعب مرحلة هي التي تسند إلى اللساني الذي يتولى مهمة بناء الخوارزميات، ويتولى التأكد من صحة النتائج وقابليتها للتجريب والتغذية الراجعة.

وإذا فحصنا أي برنامج تعليمي عربي مصمم لأي مرحلة من مراحل التعليم، سنجدّه يحصر خبرته في الجانب التربوي والجانب الحاسوبي. أما الخبرة اللسانية التي تشكل عصبه المركزي فقلما تؤخذ في الحسبان، مما جعل منها برامج غير قادرة على القيام بمهمتها المنوطة بها في عالمنا المتطور الذي أصبحت فيه تقنية التعليم تحتل الصدارة في صناعة البرمجيات التعليمية والبحثية. ويكفي الاطلاع على البرامج التعليمية التي تنشر يومياً على شبكة الإنترنت بلغات أجنبية لنعرف دور البحث العلمي الحاسوبي فيه؛ فمصممو البرامج التعليمية لم يشرعوا في وضعها إلا بعد أن اكتمل لديهم الوصف اللساني الحاسوبي للغتهم. أما نحن العرب فما يزال وصفنا للغتنا من وجهة النظر الحاسوبية لم يكتمل بعد؛ ولذلك تأثر، سلباً، توظيف التعليم عن بعد والتعليم الذاتي الذي تنادي به جهات كثيرة في العالم العربي (الحناش، ٢٠٠٥).

وبالنظر إلى تصورنا للمعجم، من خلال الاستفادة من مقومات النظرية التوليدية، نرى أن المعجم العربي الحالي يحتاج إلى إدراج الجانب الصوتي والتركيبى والدلالي لكل مفردة؛ إذ إن المعاجم العربية قديمها وحديثها لا تمثل الجانب النطقي للمفردات اللغوية. ويمكننا استثمار تصور النموذج المعياري "المظاهر"، المُبَيَّن في تشومسكي (١٩٦٥)، للمكون المعجمي؛ إذ يشكل المعجم مجموعة من المداخل المعجمية، ويشتمل كل مدخل معجمي في نموذج المظاهر على مجموعة من السمات الصوتية والتركيبية والدلالية، وتدمج الوحدات المعجمية في المتتالية قبل النهائية التي تولدها القواعد المقولية بواسطة قاعدة الملء المعجمي. وتتمثل وظيفتها في استبدال سمات المدخل المعجمي برمز مركب في السلسلة قبل النهائية.

أضف إلى ذلك أنه "في نموذج المظاهر، كان المدخل يتضمن، فيما يتضمنه، جانبين مهمين من المعلومات الواردة: الإطار التفريعي، والخصائص الانتقائية. فالإطار التفريعي هو سياق المقولات المُركَّبة التي تظهر مع الوحدة المعجمية.... وأما

الخصائص الانتقائية، فتحدد القيود الدلالية على الوحدات التي تملأ محلات الحمل.
فلا يقال مثلاً:

* ابتسمت الصخرة

لأن التبسم من خصائص الإنسان، ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على
"ابتسم" هو "[+إنسان]" (الفاسي الفهري، ١٩٨٦، ص. ٢٤).

وبالنظر إلى تصور النحو التوليدي للمعجم، يمكننا تحديد المعلومات التي تشملها كل
وحدة معجمية فيما يلي:

- أ- الخصائص النطقية، إضافة إلى الخصائص الكتابية؛ لأن المعاجم العربية لا
تعالج الجانب النطقي.
- ب- الصورة الصوتية للمفردة.
- ج- الخصائص الصرفية للمادة الواحدة.
- د- المعلومات التركيبية: الصنف المقولي، والإطار التفرعي.
- هـ- المعنى
- و- الخصائص البلاغية والمقامية (الفاسي الفهري، ١٩٩٧).

وهذه المعلومات ذات قيمة مهمة لبناء معجم يفيد المتعلم، ويمكن أيضاً استخدامه
في التطبيقات الآلية والمعالجة الحاسوبية. ومن شأن اشتغال المعجم على المعلومات
المذكورة أعلاه أن يحل مشاكل راهنية في وضع العربية في الوقت الراهن. كما أن استخدام
الآليات التكنولوجية في خدمة العربية إذا روعيت البيئة المناسبة لتحقيقه، من شأنه أن
يسهم في خدمة العربية بحثاً وتعليماً. وسنسلط الضوء على جانب من جوانب توظيف
التكنولوجيا في خدمة العربية في المحاور الموالي.

٩- تدريس المستوى التركيبي اللساني في النظرية التوليديّة عن بعد

قرّرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب توقيف الدراسة الحضورية إبان انتشار وباء كورونا، بدءاً من ١٦ مارس ٢٠٢٠. وقد شمل القرار جميع المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني، والمؤسسات الجامعية التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، سواء منها العمومية أو الخصوصية، وكذا مؤسسات تكوين الأطر غير التابعة للجامعة والمدارس ومراكز اللغات التابعة للبعثات الأجنبية، ومراكز اللغات، ومراكز الدعم التربوي الخصوصية. ونُغيت الوزارة من هذا القرار تجنب تفشي "فيروس كورونا" خاصة بعد أن صنّفته منظمة الصحة العالمية "جائحة عالمية". ولمواجهة الوضع الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا، دعت الوزارة المسؤولين التربويين إلى متابعة التحصيل الدراسي عن طريق كل ما يمكن توفيره من موارد رقمية وسمعية بصرية، وحقائب بيداغوجية لازمة، لتحقيق التعليم عن بعد.

وسنبرز في هذا المحور بعضاً مما توصلنا إليه في تدريس وحدة "التركيب" عن بعد (الجامعة المغربية على سبيل التمثيل). ولذلك سنجيب عن إشكالات منها: أكان التدريس عن بعد ناتجاً عن تخطيط وإعداد مُسبّقين أم كان إجراء تعسفياً؟ ما خصوصيات وحدة التركيب؟ أيّ نجاعة في تدريس وحدة التركيب عن بعد؟ وكيف يمكن استثمار التعليم عن بعد في تدريس اللسانيات بالجامعة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات نتبع المنهجية التالية:

نخصّص الفقرة الأولى لتبيان مقصدية التعليم عن بعد، وذلك بعد تحديد دلالة هذا النوع من التعليم، ونبرز، في الفقرة الثانية، خصوصيات وحدة التركيب بوصفها وحدة

تندرج ضمن مستويات التحليل اللسانيّ، ونبين، في الفقرة الثالثة، بعض أوجه القصور في تدريس وحدة التركيب عن بعد بالجامعة (المغربية على سبيل التمثيل)، ونقدم في الفقرة الرابعة بعض الاقتراحات لكيفية الاستثمار الأنجع لما تتيحه التكنولوجيا في تدريس المستويات اللسانية عن بعد.

١-٩- في مقصدية التعليم عن بعد

تُشكّل التقنية سمةً من سمات هذا العصر الذي يشهد تطورات تكنولوجية تستثمر في المجالات المختلفة، ومنها المجال التعليمي. وقد جاءت التقنية لتسهم في حرية التعلم، وتخلصه من قيود الزمان والمكان، معززة بذلك مبدأ التعلم الذاتي. وتبعاً لذلك تعددت استراتيجيات تقديم المحتوى، وتعددت على مستوى البيئة الطبيعية والبيئة الافتراضية، اعتماداً على شبكة الإنترنت التي تعد من الوسائل الأساس في التعليم عن بعد (بيتيس، ٢٠٠٥).

وتوظف الأدبيات التربوية كثيراً من المصطلحات التي تشير إلى مفهوم التعليم عن بعد منها التعليم المبرمج، والتعلم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، من بين مصطلحات أخرى (بيتيس، ٢٠٠٧). ومن المصطلحات التي أطلقت على التعليم عن بعد مصطلح التعليم المفتوح، وهذا المصطلح "فيه تداخل لدى بعض التربويين بين التعليم عن بعد والتعليم المفتوح. ويمكن الإشارة إلى أن التعليم المفتوح سياسة تعليمية، أما التعليم عن بعد فهو نظام تعليمي، وكذلك التعليم الإلكتروني، ليس مرادفاً للتعليم عن بعد؛ لأن التعليم بالانترنت ليس بالضرورة يتم عن بعد" (الديان، ٢٠٢١، ص ص. ٩٨ - ٩٩).

ويُحدّد التعليم عن بعد باعتباره "عملية تعليمية لا يحدث فيها اتصال مباشر بين الطالب والمعلم، بحيث يكونان متباعدين زمنياً ومكانياً، ويتم الاتصال بينها عن طريق الوسائط التعليمية الإلكترونية أو المطبوعات" (الكيلاني، ١٩٩٨). وهو "نهج" في التعليم وليس فلسفة تعليمية، أي يستطيع الطلبة أن يتعلموا وفقاً لما يتيحه

لهم وقتهم وفي المكان الذي يختارون (في البيت أو في مكان العمل أو في مركز تعليمي) دون تواصل مباشر مع الأستاذ" (بيتيس، ٢٠٠٧، ص. ٣٠). وهو "تقديم التعليم أو التدريب من خلال الوسائل التعليمية الالكترونية - ويشمل ذلك الأقمار الصناعية، والفيديو، والأشرطة الصوتية المسجلة، وبرامج الحاسبات الآلية، والنظم والوسائل التكنولوجية التعليمية المتعددة، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى للتعليم عن بعد" (عامر طارق، ٢٠٠٧، ص. ٤٢).

وعندما داهمت جائحة كورونا العالم أجمع، ووضعت على المحك؛ سارع إلى التغيير من آليات عمله في جميع أنشطة الحياة، ومنها نشاط العملية التعليمية، ليكون التعليم عن بعد أمراً مفروضاً لا خيار فيه (الديان، ٢٠٢١). فإلى أي حد كانت الجامعة المغربية مستعدة لهذا الطارئ؟ وبعبارة أخرى، ألدى الجامعة المغربية خطة استباقية لتدبير التعليم عن بعد؟

للإجابة عن هذا السؤال، نرى من المفيد إبراز الدوافع والمسوغات التي جعلت الدول والحكومات تعتمد التعليم عن بعد في برامج سياستها، وذلك على النحو التالي:

تشير دراسات كثيرة، من بينها دراسات بيتس Bates (٢٠٠٧) وسينغ Senge (١٩٩٠) وروزينبورغ Rosenberg (٢٠٠١)، إلى أن التعليم عن بعد تُسَوِّغُه دواع كثيرة منها التنافسية الاقتصادية؛ حيث ترى الحكومات دورين متميزين للتعليم عن بعد؛ فالدور الأول يكمن في أن هذا النوع من التعليم صناعةٌ جديدة قائمة على المعرفة بمقدورها أن تزيد من فائدة الأنظمة التعليمية، من خلال خلق منتجات وخدمات تعليمية يمكن تسويقها. أما الدور الثاني فيتمثل في استخدام التعليم عن بعد في سبيل تحسين جودة التعليم، وإنتاج خريجين يتقنون التكنولوجيا وقادرين على استخدام التكنولوجيا في الاقتصاد الجديد. وليس مُجدياً اقتصادياً تقديم فرص كاملة للتعليم والتدريب من خلال المؤسسات التقليدية في أماكن نائية جغرافياً أو ذات عدد ضئيل من السكان. ولهذا فـ "إن التعليم

عن بعد يجعل، من الممكن، تقديم التعليم والتدريب بصورة أكثر فاعلية وأكثر اقتصاداً لمثل هذه المجتمعات السكانية" (بيتيس، ٢٠٠٧، ص. ٤٠).

ومن مسوغات اعتماد التدريس / التعليم عن بعد، أيضاً، مغزى التعليم مدى الحياة؛ ذلك أن التعليم عن بعد يوفر المرونة التي يحتاجها كبار السن لمواصلة تعلمهم وتدريبهم، وقد أكدت بعض الحكومات وأرباب العمل على أهمية التعلم مدى الحياة، وعلى التعلم عن بعد بهدف الزيادة الإنتاجية الاقتصادية. كما أن الشركات ترى أهمية كبرى في قيام موظفيها بالتعلم في أوقاتهم الخاصة (بيتيس، ٢٠٠٧). أضف إلى ذلك أن من دوافع إدراج التعليم عن بعد في التحصيل الدراسي طلب الحصول على تعلم أفضل، ذلك أن "ثمة حجة واحدة كثيراً ما يسوقها مؤيدو التعليم الإلكتروني، تلك القائلة إن هذا التعليم يُسهل الحصول على نتائج من التعليم يحتاجها مجتمع قائم على المعرفة على نحو أفضل من التعليم الصفي التقليدي" (بيتيس، ٢٠٠٧، ص. ٤٣).

ويضاف إلى الدوافع فعالية التكلفة؛ إذ "ثبت بالدليل القاطع أن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد إذا أُتيحت لهما الظروف الملائمة يقدمان تعليمًا عالي الجودة إلى أعداد كبيرة من الطلبة، وتكلفه أقل من أنظمة التعليم التقليدي" (بيتيس، نفسه، ص ٤٣). وإذا كانت التنافسية الاقتصادية، والتعلم مدى الحياة، والبحث عن تعلم أفضل، وفعالية التكلفة، من مسوغات اعتماد التعليم عن بعد في العديد من الدول المتقدمة فإن هذه الدوافع والمسوغات تنم عن تخطيط وتبدير مسبقين. فهل تعليمنا عن بعد يسير في هذا الاتجاه؟ وأي نجاعة في تدريس العربية بصفة عامة، والتركيب بصفة خاصة، عن بعد؟

لا نحتاج إلى عناء كبير للإقرار بأن تعليم اللغة العربية عن بعد، بالجامعة المغربية، إبان جائحة كورونا، لا يندرج ضمن المسوغات والدوافع المذكورة سلفاً، وإنما فرضته جائحة كورونا. إن المتأمل فيما يحدث في التعليم الجامعي بالمغرب يلحظ أن الاعتماد على

الوسائل التكنولوجية في المؤسسات التعليمية لم يكن مخططاً له بالكيفية السليمة، ذلك "أن الصناعات المعرفية الجديدة مازالت شحيحة في البيئة اللغوية العربية، وما زالت الثقافة العصرية العربية بحاجة إلى إعداد وتهئ قوي ودؤوب، في مجال الذكاء والتخزين" (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص ص. ٢٤٣ - ٢٤٤).

إن التخطيط والإعداد المسبقين لتوظيف التعليم عن بعد في تدريس أي وحدة من الوحدات اللسانية يقتضي بالضرورة العناية بالعنصر التقني، وتأهيل العنصر البشري لخدمة اللغة العربية، والعناية باللسانيات الحاسوبية. ف"بالرغم من أن الحاسوب والإنترنت والفضائيات الجديدة، من بين صناعات أخرى، أصبحت تتجدد وتتكاثر يومياً، وتمثل أدوات جديدة وحاسمة في معالجة اللغة وانتشارها... يلاحظ في هذا الجانب تقصير غير معلل للجامعات ومراكز البحوث العربية في العناية باللسانيات وفروعها المختلفة، والفروع المتداخلة لها مع العلوم الأخرى الاجتماعية-الإنسانية، مثل علم الحاسوب والذكاء الاصطناعي. ومشروع النهوض باللغة العربية عبر النهوض بالمعرفية اللسانية وعلومها بأبعادها المتنوعة، من جهة، والتقانة والصناعة اللغوية الجديدة، من جهة أخرى، مازال في المهد في البلاد العربية ويحتاج إلى إرادة جماعية تشاركية فاعلة وحاسمة وجريئة" (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص ص. ٢٤٤ - ٢٤٥).

إن استثمار التكنولوجيا في تدريس العربية تشوبه هفوات؛ إذ "مازالت اللغة العربية في عصر العولمة في أَلَح الحاجة وأشدها على إرادة سياسية جماعية قوية، وإلى توجيه هذه الإرادة في مخططات تنفيذية تطبيقية، وإلى مأسسة لغوية تتداخل فيها المكونات والمؤهلات والموارد والتخصصات الضرورية من أجل النهوض بهذه اللغة في مستوى العصر، وتقنياته ووسائله الثقافية والمعرفية الجديدة" (الفاسي الفهري، نفسه، ص. ٢٤٤).

هكذا يتبين أن التعليم عن بعد، في الدول المتقدمة، يوظف لخدمة التنافسية الاقتصادية، أو لتحقيق تعليم أفضل أو لتجنب التكلفة، وهي توظيفات تتطلب إعداداً

مسبقاً وتخطيطاً يراعي تأهيل الموارد البشرية، وتوفير الوسائط والوسائل التكنولوجية. وهي شروط لم تنضج بعد في البيئة العربية عامة والمغربية بصفة خاصة؛ ذلك أن توظيف التعليم عن بعد في مؤسستنا كان ارتجالياً على نحو ما سيتبين في ثنايا هذا المحور، وهذا ما سنبينه بعد إبراز خصوصيات وحدة التركيب باعتبارها من الوحدات اللسانية المُدرّسة في الجامعة المغربية.

٢-٩. خصوصيات وحدة "التركيب"

لإبراز خصوصيات وحدة "التركيب" باعتبارها وحدة من الوحدات المدرسة في مسلك الدراسات العربية بالجامعات المغربية، نرى من المفيد إبراز الأهداف التي ينتظر تحقيقها من تدريس الدراسات العربية بالجامعة. فتبعاً لدفتر الضوابط البيداغوجية لمسلك الدراسات العربية بالجامعات المغربية ينتظر من الطالب بالجامعة المغربية، بعد فترة الدراسة بالجامعة، أن يكون قادراً على التعبير السليم باللغة العربية شفهيّاً وكتابياً ورقمياً مع تمثّل خصوصية أي نمط تعبيرى، ومعرفة متطلباته، ومراعاة شروطه ومقتضياته. وتتجلى تلك القدرة، كما بيّنا في محور التقييم سلفاً، في أهداف منها:

- تَمَكَّن الطالب من وسائل الممارسة اللغوية السليمة شفهيّاً وكتابياً.
 - تمكن الطالب من فهم التراكيب اللغوية السليمة وممارستها شفويّاً وكتابياً.
 - تمكن الطالب من الآليات المنهجية لفهم النصوص معجمياً فهماً سليماً.
- وتبعاً لدفتر الضوابط البيداغوجية لمسلك الدراسات العربية بالجامعات المغربية، يُدرّس التركيب في الجذع المشترك بمسلك الدراسات العربية^(١) (الفصل الرابع). ويدرس الطلبة المحاور المقررة، ومنها:

(١) تمتد الدراسة في مسلك الدراسات العربية ثلاث سنوات؛ تشمل السنة الأولى الفصلين الأول والثاني، وتشمل السنة الثانية الفصلين الثالث والرابع، وتشمل السنة الثالثة الفصلين الخامس والسادس. ويدخل التركيب ضمن الوحدات المخصصة لطلبة الفصل الرابع.

- النظرية التوليدية التحويلية: أهميتها وأهدافها
- مفاهيم أساس: النحو - اللغة - القدرة - الإنجاز - النحو الكلي - اكتساب اللغة.
- نموذج البنيات التركيبية المتبنى في تشومسكي (١٩٥٧)
- تنظيم النحو ومستويات التمثيل في النموذج المعيار (تشومسكي ١٩٦٥)
- تطبيقات على العربية (الملف الوصفي المعتمد في مسلك الدراسات العربية في الكلية المتعددة التخصصات بالناظور وفق الضوابط البيداغوجية في الجامعات المغربية).

إن وحدة "التركيب" مستوى لساني من المستويات المقررة التي يتضمنها الملف الوصفي الخاص بمسلك الدراسات العربية. ومن خصائص الممارسة اللسانية اتسامها بالعلمية. وتتسم هذه الوحدة بخصائص علمية؛ إذ إن النظرية التوليدية التي يدرسها الطلبة في هذه الوحدة نظرية لسانية أسسها تشومسكي في العقد الخامس من القرن الماضي. وتتميز هذه النظرية بمميزات منها:

- ١- التجريد: يقتضي البحث اللساني التوليدي المتأثر بغليلي^(١) بناء نماذج مجردة.
- ٢- الطبيعة الرياضية: النماذج المجردة ذات طبيعة رياضية. وليس هناك ما يمنع من تصور اللغة موضوعاً رياضياً، وبالتالي تصور اللسانيات جزءاً من

(١) نسبة إلى غاليليو غليلي، وهو عالم فلكي وفيلسوف وفزيائي إيطالي. وغليلي هو أول عالم قطع الصلة بالفكر القديم، وتخلّى عن مفاهيمه وأساليبه وأسس، مدشناً طريقة جديدة في البحث تقوم على نظرة جديدة للطبيعة، نظرة علمية حقاً. وأسس غاليليو العلم الفيزيائي فأرصى دعائمه ومناهجه (المنهاج التجريبي)، ودشن البحث في أهم فروع التقليديّة (علم الحركة، الحرارة ...) وأسهم في قيام الميكانيك النظرية علاوة على كشوفه الفلكية، والعديد من الملاحظات، والإنجازات العلمية التي ساهمت مساهمة كبرى في بناء العلوم الحديثة وتغيير نظرة الناس إلى الكون والطبيعة (الجابري، ٢٠١٤، ص. ٢٤٤).

الرياضيات. يقول الفاسي الفهري: "إذن، قد نعتبر أن الدراسة اللسانية جزء من الرياضيات، وهذا هو موقف مونطغيو (Montague) بالفعل" (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ج ١، ص ٤٢).

٣- المرونة الإستراتيجية: هذه النماذج الرياضية المجردة أكثر واقعية، إلى حد، من الإحساسات العادية للعلماء (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ج ١، ص ٢٥).

ويتبين من عملية تدريس وحدة "التركيب" بوصفها مستوى لسانياً، أن طالب الدراسات العربية يتوصل إلى نتيجة مفادها أن النحو التوليدي تتخلله نماذج لم يسبق له أن درّسها، وسيرى اختلافاً بيناً وواضحاً بين وحدة التركيب والوحدات التي اعتاد دراستها؛ إذ تتميز وحدة التركيب ببروز جوانب صورية مجردة؛ حيث يركز النحو التوليدي، مثلما بينا سابقاً، على بناء نماذج صورية واضحة لما يمثل معرفة لغة (أو لغات) طبيعية معينة.

وتتميز وحدة "التركيب" بكونها تعتمد الصورنة، والتشجير، وتوظيف الرموز الرياضية، والخطاطات التي تحتاج إلى شرح وتفسير، وتتطلب تطبيقات متكررة لاستكناه محتواها، وهي مسائل تقتضي تركيزاً قوياً ومتابعة متأنية ونحن ندرسها حضورياً. فكيف تدرس عن بعد؟ ذلك ما نبيّنه في المحور الثالث التالي:

٣-٩- أوجه القصور في تدريس وحدة "التركيب" عن بعد بالتعليم الجامعي

لا نحتاج إلى عناء كبير للإقرار بغياب الشروط الأساس لتحقيق التعليم عن بعد (بالجامعة المغربية على سبيل التمثيل لا الحصر)؛ فهي بدون شك غير متاحة لكل المعنيين في العملية التعليمية بالجامعة؛ إذ أن عدداً لا يستهان به من الطلبة لا تتوفر لديهم الأجهزة المكوّنة للتكنولوجية التربوية، كما أن الأساتذة لم يحظوا بتدريب مسبق، ولذلك تبقى التجربة الذاتية اجتهداً محفوفاً بالمخاطر. إن شروط إنجاز التعليم عن بعد

غير قائمة، فعدد كبير من الطلبة الذين ندرّسهم يفتقرون إلى وسائل اتصال سريعة، كما أن المدرسين والمُشرفين التقنيين على هذا الصنف من التعليم لم يتلقوا تدريباً أو تكويناً مسبقاً لتوظيف التعليم عن بعد. أضف إلى ذلك غياب إدارة تربوية قادرة على تدبير التعليم عن بعد وذلك بمتابعة الطلاب وتقييمهم. وهذا يؤكد نتيجة حتمية مفادها أنه لا يمكن أن ننتظر تحقيق نتائج إيجابية في غياب شروط الإنجاز.

ولك أن تتصور أن عملية تدريس وحدة "التركيب" بما تتيحه التقنيات التكنولوجية، والتي قد لا نتحكم فيها كلياً باعتبارها وسائط، تتأثر بعوامل خارجية (الصبيب، ومكان كل متعلم ومستواه في اللسانيات، خصوصيات الوحدة المُدرّسة.....الخ). فما السبيل إلى تجويد تدريس المستويات اللسانية بالجامعة العربية عامّة والمغربية خاصّة؟

٤-٩- اقتراحات في الاستثمار الأنجع لتدريس النظرية اللسانية عن بعد

إن التأمل في محاور وحدة التركيب (باعتباره مستوى لسانياً) المشار إليها في المحور الثاني، وفي الأهداف المراد تحقيقها من جهة، وتدريس هذه الوحدة عن بعد من جهة أخرى، يجعلنا ننظر في مسألة الوسائل المتاحة في التعليم عن بعد؛ ذلك أن تحقيق التعليم عن بعد يحتاج، تبعاً لأوزي (٢٠١٥)، إلى:

- أ- وجود وسائل اتصال سريعة.
- ب- بناء مناهج تعليمية على أسس نفسية وبيداغوجية وديداكتيكية مناسبة للمدارك العقلية للطلبة الذين يتوجه إليهم التعليم الإلكتروني.
- ج- تدريب المدرسين والمُشرفين التقنيين على هذا الصنف في التعليم.
- د- إيجاد إدارة تربوية قادرة على تدبير التعليم عن بعد، وذلك بمتابعة الطلاب وتقييمهم.

وبعبارة أخرى، يتطلب التعليم عن بعد توظيف ما يسمى بالتكنولوجيات التربويّة؛ أي تقنيات المعلومات والاتصال التي دخلت مجال التربية والتكوين على مستوى التّأطير والتعلّيمات والتكوينات، أو التخطيط والتنظيم والتدبير والتقييم. وتشمل التكنولوجيات التربويّة مجموع البرامج المعلوماتية والتفاعلية، والمواد الرقمية، والأدوات التكنولوجية والأجهزة الالكترونية المختلفة، علاوة على شبكات وأنظمة الاتصال وما توفره من خدمات وتطبيقات (من قبيل التبادل الآني للمعلومات والأفكار، والمؤتمرات عن طريق الفيديو، والتعلم عن بعد، والمكتبات الرقمية، الخ).

وتتمحور أهداف استثمار التكنولوجيات التربويّة في الرفع من جودة التربية والتكوين، على مستويات عدة، أهمها: تيسير إدراك المعارف المختلفة، وجعل العملية التعليمية التعليمية أكثر جاذبية وإثارة وتشويقاً، وتأهيل العنصر البشري للانندماج في مجتمع المعرفة، والتمكين من اعتماد استراتيجيات التعلم الذاتي، وبناء المشاريع الشخصية في البحث والابتكار، وعقلنة الحكامة التربوية باعتماد نظم معلوماتية مندمجة ومتكاملة، وخلق جماعات افتراضية معرفية لتبادل الرأي، وتقاسم الأفكار، وبناء الذكاء الجماعي بين الفعاليات التربويّة، ورفع العزلة عن المدرسين والمؤطرين والباحثين في التربية والتكوين.

ونرى أن تدريس اللسانيّات عن بعد يجعلنا نركز على أسئلة أساس تطرح أكثر من إشكال:

— من يُدرّس؟

— من نُدرّس؟

— ماذا ندرس؟

— كيف ندرس؟

إن هذه التساؤلات رغم بساطتها نراها مهمة وأساس الانطلاق في تدريس المستويات اللسانية عن بعد؛ فهي تهم تدريس اللسانيّات في شعب اللغة العربيّة بكليات الآداب

بالجامعة المغربية. و"تتصور أن هذا الوضع لا يختلف عن باقي المعاهد والمؤسسات الجامعية في العالم العربي كثير الاختلاف" (غلفان، ٢٠١٣، ص. ٢٥٢). وتشكل عملية تدريس اللسانيّات في مستواها الجامعي حالة من حالات التواصل بمعناها العام التي تعكس جملة من أركان التواصل ودعائمه، ومن هذه الأركان المرسل (الأستاذ) والمرسل إليه (الطالب) والرسالة (المحتوى) (غلفان، ٢٠١٣).

فالأستاذ المدرس يفترض فيه أن يكون متخصصاً في اللسانيّات، تلقى تكوينه الجامعي على يد متخصصين عرب أو أجانب أوهما معاً، وقام فيها بإنجاز دراسات وأبحاث رصينة. إلا أن واقع الحال بجامعتنا يقرب بوجود مجموعة من الأساتذة الذين اضطروا لتدريس اللسانيّات على الرغم أنهم غير مختصين في اللسانيّات لإكمال الحصص الأسبوعية (ساعات التدريس). أما الطالب متلقي اللسانيّات في كليتنا فـ"ليس له إلمام نظري كبير بالعلوم الإنسانية اللهم إلا ما كان من أفكار عامّة لا تغني ولا تسمن من جوع عن اللغة وعن اللسانيّات وعن المناهج في العلوم الإنسانية... ودون التقليل من قيمة طلبتنا، يمكن القول إن لهم ثقافة نحوية قديمة" (غلفان، نفسه، ص. ٢٥٣).

إن الغرض من إبراز هذه الأسئلة هو التنبيه على أهميّة إعداد الشروط الأساس لإنجاح عملية التعليم عن بعد؛ إذ إن وجود المدرس المتخصص والمتمكن من مجال اشتغاله، ووجود الطالب الراغب في التكوين اللساني، ومحتوى يستجيب للغاية الفلسفية من التدريس عن بعد، ناهيك عن توفر الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنجاح هذا النمط من التعليم، والتي أشرنا إلى بعض منها في هذا المحور، من شأنه أن يساهم في تجويد التدريس عن بعد.

خلاصة الباب الثاني

نستنتج من خلال ما تقدم في ثانيا هذين الفصلين من هذا الباب أن إصلاح تعليم العربية يتأسس على تخطيط لغوي متزن؛ يبدأ بتخطيط مكانة العربية ووضعها بين اللغات، ثم التخطيط لاكتساب العربية، وتخطيط محتوى المقررات الدراسية. أضف إلى ذلك أن التعليم المبكر للغة العربية له مزايا متعددة؛ إذ يزود الطفل بنسق متكامل يمكنه من لغته العربية، وكلما تعلم الطفل اللغة مبكراً كلما كان لذلك أثر إيجابي على نحو ما تدعمه التجارب العربية (الدنان أنموذجاً). ويشترط في معلم العربية للناطقين بها أن يكون متمكناً من أصوات العربية وصواتتها وتركيبها ومعجمها وأبنية خطابها، وأن يكون قد تلقى تكويناً في اللسانيات. أما متعلم العربية فنجاحه مرتبط بالبيئة النفسية والاجتماعية التي ينبغي تهيئها له في العملية التعليمية، فضلاً عن رغبته في التحصيل اللغوي. وتبين أن محتوى المقررات الدراسية يحتاج إلى تعديل لجعل العربية في صورة محببة للمتعلمين؛ ذلك أن اعتماد الدروس اللغوية العربية على النحو القديم يؤثر على خلل؛ حيث إن ترتيب الموضوعات في كتب النحاة اقتضته العلاقات بين الأبواب النحوية، وهذا الترتيب لا يصلح العمل به في العملية التعليمية التي تتطلب التدرج وتوظيف ما يخدم المتعلمين، وتجنب ما يعرقل تحقيق أهداف التعليم. كما أن تنفيذ المقرر الدراسي في جميع المستويات يحتاج إلى الوقت الكافي لتحقيق الأهداف؛ ذلك أن الغلاف الزمني المخصص حالياً لا يكفي لإنجاز دروس العربية إنجازاً تاماً، وهذا ما يجعل المعلم والمتعلم في صراع مع الزمن؛ فتكتمش التطبيقات، ولا يتحقق التقويم النهائي للدرس.

إن العمل بالتمهيد بدلاً من القواعد المحفوظة يشكل حافزاً للمتعلمين قصد تنمية رصيد اللغوي عبر مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة.

وللتأكد من تحقيق أهداف العملية التعليمية يجب إجراء التقويم لتعزيز نقاط القوة وإصلاح نقاط الضعف، وقد مثلنا بـ "تقييم الكفاية اللغوية للطلاب المسجل بالجامعة، حيث إن صياغة اختبار لتقييم الكفاية اللغوية في اللغة العربية يتطلب تحديد أهداف التقييم المتمثلة في مدى مطابقة الأهداف لمردود الطلبة، ومستوى التقييم وسماته،

ومعايير، والمكونات اللغويّة، ومؤشرات التمكن منها، وبنية الاختبار ومحتواه، والمدة الزمنية، وعناصر الإجابة.

ويمكننا توظيف نتائج النظرية اللسانية التوليدية، واستثمار مقوماتها في ميدان تدريس اللغات. فالبساطة والوضوح والاختزال والإبداعية والتوليد والتشجير كلها مفاهيم يمكن توظيفها في تحبيب دروس اللغة العربيّة إلى المتعلمين، خاصّة أن كلّ متعلم يولّد مزوداً بجهاز بيولوجي يمكنه من اكتساب العربيّة وتسهيل تعلمها. فتوليد جمل عديدة انطلاقاً من عدد محدود من الأصوات، وإنتاج عبارات، بتوظيف التحويلات، من شأنه أن يبرز قدرة المتعلمين على إبداع جمل لم يسمعوها من قبل، بناء على قواعد النظرية التوليدية. وتفيدنا النظرية التوليدية، أيضاً، في تفسير أخطاء المتعلمين في القواعد النحويّة والعمل على تجنبها في إبداعاتهم الشفهية والكتابية. أضف إلى ذلك أن مفاهيم الربط العاملي والضمائر والإحالة والعائدية يمكن للمتعلم استثمارها أثناء إنتاج نص، أو خطاب، أو رسالة، أو عمل إبداعي يتسم بالاتساق والترابط والانسجام.

ونخلص أيضاً إلى أن قرار توظيف تقنية التعليم عن بعد دون إعداد مسبق وتدبير محكم يراعي الشروط الضرورية لتحقيق هذا النوع من التعليم، يؤكد غياب رؤية فلسفية واضحة؛ فلم تكن غايات التعليم عن بعد بالمغرب مخططاً لها كما هو الأمر في الدول المتقدمة التي توظف التعليم عن بعد لخدمة التنافسية الاقتصادية، أو لتحقيق تعليم أفضل، أو لتجنب التكلفة، وهي توظيفات تتطلب إعداداً مسبقاً وتخطيطاً يراعي تأهيل الموارد البشرية، وتوفير الوسائط والوسائل التكنولوجية. أما في البيئة العربيّة بصفة عامّة والجامعة المغربية بصفة خاصّة، فإن الشروط لم تنضج بعد؛ حيث لم تنضج أسس التطبيق لا من حيث الوسائل فحسب، بل من حيث التأهيل والتبني، أي غياب بيئة مناسبة لإنجاح التدريس عن بعد. إن القرارات المتسارعة، وغياب رؤية فلسفية واضحة، تجعل التعليم عن بعد شعاعاً، وسيبقى كذلك ما لم تهياً له البيئة المناسبة لتطبيقه. وحينما يتحقق التبني المناسب لتوظيفه، يمكننا أن نستفيد منه ليس فقط في زمن الجائحة، بل لغايات نفعية أخرى مثلما استفاد منه غيرنا.

الخاتمة

ركّزنا في هذا الكتاب على مسألة استثمار اللسانيّات التربويّة في معالجة مشاكل تعليم العربيّة؛ إذ فسّرنا دواعي توظيف هذه اللسانيّات في خدمة العربيّة. وبينّا، في الباب الأول، مؤشرات ضعف وضعيّة العربيّة ومكامن الخلل وأسبابه في تعليمها. وأوضحنا، في الباب الثاني، كيفية توظيف اللسانيّات التربويّة في إصلاح تعليم الدرس اللغوي العربي، ودور النظرية اللسانية (اللسانيّات التوليديّة أنموذجاً) في تجويد تدريس العربيّة. وعموماً تمكّنّا من التوصل إلى النتائج التالية:

- مُسَوِّغُ تبني اللسانيّات التربويّة لحل الخلل في وضع العربيّة ناتج عن استمرار هيمنة الثقافة الاستعمارية بالدول العربيّة عامّة والمغرب خاصّة، وكذا عجز متعلم العربيّة عن التواصل بها بطلاقة، ناهيك عن الاختلالات التي تنخر الجسد التعليمي في الوطن العربي. وقد بيّنا أن الهدف من تعليم أيّ درس لغوي هو تحقيق التواصل، واستعمال اللغة في القراءة والفهم والتعبير عن حاجيات الإنسان، وأن درسنا اللغوي العربي، بالمغرب، يحدد هذا الهدف منطلقاً في التعليم، إلا أن المنهجية المتبعة في تدريسه لا تحقق هذا الهدف.
- استثمار النظرية اللسانية في تعليم العربيّة أملاه تهميش القضايا اللسانية في الابتدائي والإعدادي، واعتماد الموضوعات اللغويّة على النحو القديم، وعدم ملائمة بعض الدروس اللغويّة لمستوى المتعلمين وبيئتهم، وغياب التدرّج التربوي في ترتيب المستويات اللسانية. إن المستوى الصوتي مقدّم على المستوى الصرفي الذي يتّسم بالتعقيد، وهذا الميراث في تأليف المقررات الدراسية؛ إذ حظيت دروس الصّرف (الميزان الصرفي والمجرد والمزيد على سبيل التمثيل لا الحصر) بالأولوية في الإعدادي، وكان الأجدر أن تدرس في مرحلة لاحقة.
- الحاجة ضرورية إلى توظيف علم اللسانيّات التربويّة؛ إذ لا يمكن تصور تعليم لغة فعّال دون الاستعانة باللسانيّات التربويّة باعتبارها تدمج أدوات البحث

اللسانيّة والتخصصات الأخرى ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية لحلّ شامل للإشكالات والقضايا أو المسائل التي لها صلة باللغة والتعليم.

— أسباب الخلل في تعليم الدرس اللغوي ناتجة عن غياب تخطيط لغوي مترن، وعن التأثير السلبي للعامة على الفصحى، وكذا سوء تكوين معلّم العربيّة. ناهيك عن كون الغلاف الزمني المخصص للعربيّة في مختلف المستويات لا يكفي لجعلها لغة وظيفيّة.

— العربيّة تحتاج إلى تخطيط لغوي قصد تجاوز مشاكلها، فهي في حاجة إلى تحديد الأهداف المرجوة من تعليمها، والوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك، وسنّ سياسة لغويّة تضع حدّاً لسلبات مسألتي الازدواجية والثنائية، على أن يكون التخطيط من لدن المختصين لتجنب التعقيدات، وتذليل الصعوبات، وتبسيط القواعد، كما يتطلب التخطيط اللغوي تحسين تخطيط وضع العربيّة، وتخطيط اكتسابها، وتخطيط متنها.

— معلّم العربيّة يجب أن يكون متقناً للعربيّة، وقادراً على فهم أصواتها وصواتتها، وشرح نظامها، وكلماتها وجملها، وأبنية خطابها؛ أي يجب أن يتلقى تكويناً في اللسانيّات، وأن يكون مُلمّاً بمجال بحثه، ومالكاً لمهارات تعليم اللغة العربيّة.

— مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية للمتعلم تفيد في تحديد كيفية تعليمه.

— التعليم المبكر للعربيّة له نتائج إيجابية، إذ يزود الطفل بنسق متكامل يمكنه من استعمال اللغة بطريقة سليمة. ويلزم تجنب إدخال اللغة الأجنبية في سنّ مبكرة. ولا شك أن تعميم تجربة الدّنان على كل أطفال الوطن العربي سيُسهم، لا محالة، في تقوية حصيلتهم اللغويّة في العربيّة.

— الكتاب التعليمي من أهم الجوانب التي يجب أن يُنَوّجَ إليها الإصلاح، لأن نجاح التعليم في غرس عادة القراءة لدى المتعلمين، من شأنه أن يقوّي لغتهم، ويعالج ضعفهم اللغوي، ويتيح لهم فرص الاطلاع على النصوص الفصيحة، وكثرة الاحتكاك بأساليب التعبير المختلفة، لذلك يتأثر المحتوى بعوامل داخلية

(ضرورة توظيف اللسانيّات) وعوامل خارجية (الأهداف، مستوى المقرر، الوقت المخصص للتعليم).

— تعليم العربيّة يجب أن يركز على تعليم المهارات الأساس التي تحقق التواصل؛ وذلك بالتركيز على مهارات التحدث والقراءة والكتابة والاستماع مع إعطاء أهمية لمهارة الاستماع.

— اعتبرنا القدرة على توظيف العربيّة في مختلف السياقات ومختلف المقامات، والتحدث بطلاقة وسلاسة لغويّة مؤشراً على تميز المتعلم/ الطالب بالكفاية اللغويّة، دون مراعاة مدى تمكنه من علوم اللغة ونظرياتها أو مصطلحاتها. وميّزنا بين المعرفة الواعية والمعرفة الضمنية في إطار اللسانيّات التربويّة بوصفها إطاراً نظريّاً يستفيد من العلوم المعرفية. وحددنا المعايير الأساس التي ينبغي أن يتّسم بها التقييم، وهي معايير مستمدة من الخبرات الدولية التي لها السبق في هذا المجال.

— إن صياغة اختبار الكفاية اللغويّة لمتعلم العربيّة يجب أن تشمل، في نظرنا، أهداف التقييم المتمثلة في مدى مطابقة الأهداف لمردود الطلبة، ومستوى التقييم (العينة المستهدفة أي الطالب الملتحق بالجامعة)، وسمات التقييم، ومعايره، والمكونات اللغويّة، ومؤشرات التمكن منها، وبنية الاختبار ومحتواه، والمدة الزمنية، وعناصر الإجابة.

— نرى أن تقييم الكفاية اللغويّة للطالب أو المتعلم جزء أساس من تقييم مستوى التعليم بوجه عام، فاللغة ركيزة من ركائز النظام التعليمي؛ ذلك أن تشخيص الحصيلة اللغويّة للطالب في العربيّة سيفرز فكرة عن مواطن الخلل قصد إصلاحها، ومواطن القوة قصد تعزيزها.

— إن التعليم يتطلب معرفة لسانيّة في العديد من وحدات المناهج الدراسية المختلفة أو في جميع موادها؛ إذ إن النظرية اللسانية يمكن أن تساعد في تقوية جُلّ وحدات المنهاج الدراسي.

— نوظف اللسانيات في تعليم المنهاج الدراسي؛ لأن الفهم الأعمق للغة يُراعى في أيّ منهاج نظراً لفوائده التعليمية على المدى الطويل؛ فمن ذلك تستمد اللغة أهميتها وامتعتها، وتضع هذه الحجج اللغة في موقع مفضلة مع العلوم الأخرى. ولذلك من المهم أن تكون قادراً على إظهار المزيد من الفوائد الملموسة لمعرفة اللغة. والمُسَوِّغ الممكن لمعرفة اللغة هو الحجة المقدمة بأن معرفتها تُحسن المهارات اللغوية (الكتابة والقراءة والتحدث والاستماع).

— النحو التعليمي يبسط النحو العلمي؛ إذ يوضع أساساً لتلبية حاجات المتعلمين، ولمساعدتهم على تعلم اللغة المستهدفة. ويستند النحو التعليمي في صياغته إلى نظرية لسانية في الاكتساب، ونظرية نفسية في التعلم، وأوصاف لسانية للغة المستهدفة ولتعليمها.

— يمكننا توظيف اللسانية التوليدية واستثمار مقوماتها في ميدان تدريس العربية. فمنظورها للاكتساب اللغوي، ومقوماتها (البساطة والوضوح والاختزال والإبداعية والتوليد والتشجير) كلّها مفاهيم يُمكن توظيفها في تحبيب دروس اللغة العربية إلى المتعلمين، خاصة أن كل متعلم يولد مزوداً بجهاز بيولوجي يُمكنه من اكتساب العربية وتسهيل تعلمها. فتوليد جمل عديدة انطلاقاً من عدد محدود من الأصوات، وإنتاج عبارات، بتوظيف التحويلات، من شأنه أن يبرز قدرة المتعلمين على إبداع جمل لم يسمعوها من قبل، بناء على قواعد النظرية التوليدية. ونفيدنا هذه النظرية، أيضاً، في تفسير أخطاء المتعلمين في التراكيب اللغوية والعمل على تجنبها في إبداعاتهم الشفهية والكتابية. أضف إلى ذلك أن ضوابط الربط العاملي والضمائر والإحالة والعائدية يمكن للمتعلم استثمارها أثناء إنتاج نص، أو رسالة، أو عمل إبداعي يتسم بالاتساق والترابط والانسجام.

— ضرورة إعادة النظر في متن اللغة العربية؛ وذلك بربط اللغة بواقعها، وإدخال المفردات المستجدة في حياتنا إلى المعجم مثلما أخذها الخليل بن أحمد الفراهيدي من واقعها. كما يمكننا استثمار ما تتيحه التكنولوجيا لخدمة معجم العربية.

— المعجم العربي الحالي يحتاج إلى إدراج الجانب الصوتي والتركيبى والدلالي لكل وحدة معجمية؛ إذ إن المعاجم العربية قديمها وحديثها لا تمثل الجانب النطقي للمفردات اللغوية. ويُمكننا استثمار تصور النموذج المعيار، المُبين في تشومسكي (١٩٦٥)، للمكون المعجمي الذي يشمل سمات صوتية وتركيبية ودلالية. ويكون من المفيد أن تشمل المداخل المعجمية في المعاجم العربية الحديثة الخصائص النطقية، إضافة إلى الخصائص الكتابية، والصورة الصوتية للمفردة، والخصائص الصرفية للمادة الواحدة، والمعلومات التركيبية (الصنف المقولي، والإطار التفريعي)، والمعنى، والخصائص البلاغية والمقامية. وهذه المعلومات ذات قيمة مهمة لبناء معجم يفيد المتعلم، ويمكن أيضاً استخدامه في التطبيقات الآلية والمعالجة الحاسوبية. ومن شأن اشتغال المعجم على هذه المعلومات المذكورة أن يحلّ مشاكل راهنة في وضع العربية. كما أن استخدام الآليات التكنولوجية إذا رُوِعت البيئة المناسبة لتحقيقه، من شأنه أن يساهم في خدمة العربية بحثاً وتعليماً.

وأملنا أن تستثمر هذه النتائج في إصلاح تعليم لغتنا العربية؛ وذلك بتضافر جهود الجميع في البيت، والمدرسة، ووسائل الإعلام، لرفع المستوى اللغوي للتلميذ والطالب وتمكينهما من ممارسة مهارتهما اللغوية، وشحذها، وتطويرها بما يعود بالنفع على التكوين العلمي. ولا شك أن مراجعةً، لمناهج تعليم اللغة العربية وبرامجها، تستثمر اللسانيات التربوية أصبحت ملحةً في مختلف مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي. وفي سبيل تحقق هذا المبتغى، يجب أن تتكاثف جهود المختصين والغيريين على العربية لإعادتها إلى سابق مجدها وعظمتها.

المصادر والمراجع



اللسانيّات التربويّة وإصلاح
تعليم العربيّة

المصادر والمراجع

أ- العربية

- أحمد السيد، محمود. (١٩٨٨). اللغة تدريساً واكتساباً. الرياض: دار الفيلس الثقافية.
- الأحمر، خلف. (ت. ١٨٠ هـ). مقدمة في النحو. تخ: عز الدين التنوخي. ط ١٩٦١. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- أرسلان، زكرياء. (٢٠١٦). إبستمولوجيا اللغة النحويّة: بحث في مقاييس العلميّة ومراجعيات التأسيس والتأصيل. الأردن: دار كنوز المعرفة.
- إكرام، عبد الله. (٢٠١٤). حصيلة التلاميذ من الكفايات اللغويّة والمنهجية في اللغة العربيّة بعد إنتهائهم للأسلاك التعليميّة الثلاثة: دراسة ميدانية مقارنة في جهتي دكالة عبدة وسوس. أسفي: مطبعة القدس جنان عيلان.
- أوزي، أحمد. (٢٠١٥). التعليم والتعلم الفعال: نحو بيداغوجية مفتوحة على الاكتشافات العلميّة الحديثة حول الدماغ. الرباط: منشورات مجلة علوم التربية.
- آيت أوشان، علي. (١٩٩٨). اللسانيّات والبيداغوجيا: نموذج النحو الوظيفي، الأسس المعرفية والديداكتيكية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- بادو، الحسين. وآخرون. (٢٠٢١). في رحاب اللغة العربيّة السنة السادسة من التعليم الابتدائي. دليل الأستاذ. المغرب: مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. قطاع التربية الوطنية. مطبعة السلام الجديدة.
- براون، دوجلاس. (١٩٩٤). أسس تعلم اللغة وتعليمها. ترجمة عبده الراجحي وعلي علي أحمد شعبان. بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر.

- البريدي، عبد الله. (٢٠١٣). التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي. ورقة مقدمة في: الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٧-٩ مايو.
- بلانت، جاك. (١٩٩٦). تقييم البرامج. كتاب مترجم من إشراف وزارة التربية الوطنية. المغرب: وزارة التربية الوطنية.
- بلعيد، صالح. (٢٠٠٩). دروس في اللسانيات التطبيقية. ط ٤. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- بن عريّة، راضية. (٢٠٢٢). دور الذخيرة في تعليميّة اللغة العربيّة من منظور عبد الرحمن الحاج صالح، مقال ضمن: أعمال مؤتمر اللغة العربيّة الدولي الخامس بالشارقة بعنوان: تعليم اللغة العربيّة وتعلمها، تطلع نحو المستقبل (المتطلبات، والفرص، والتحديات). الشارقة: إصدارات المركز التربوي للغة العربيّة لدول الخليج بالإمارات العربيّة المتحدة.
- البوشيخي، عز الدين.
- (٢٠٠٢). نحو استثمار اللسانيات في تعليم اللغة العربيّة، محور في يوم دراسي في موضوع: اللسانيات وتعليم اللغة العربيّة وتعليمها. سلسلة الندوات ١٤. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس. الرباط: منشورات عكاظ.
- (٢٠١١). تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها وسبل تطويره. في: <http://forum-ar.yialarabic.net/t234.html>
- (٢٠١٥). النحو التعليمي للغة العربيّة، مبادئه وإجراءاته. مجلة وليلي. العدد ٢٠. صص ٢٢٧ - ٢٣٨. مكناس: دفاتر المدرسة العليا للأساتذة.
- بوشوك، المصطفى بن عبد الله. (٢٠٠٠). تعليم وتعلم اللغة العربيّة وثقافتها: دراسة نظرية وميدانية في تشخيص الصعوبات - اقتراح مقاربات ومناهج ديداكتيكية - بناء تصنيف ثلاثي الأبعاد في الأهداف اللسانية. ط ٣. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.

- بوصواب، إبراهيم. (٢٠٠٥). مناهج دولية لتعليم العربية لغير الناطقين بها: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. المغرب: منشورات جامعة الأخوين.
- بيتس، طوني. (٢٠٠٧). التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد. ترجمة: وليد شحادة. ط ٢. الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير.
- تشومسكي، نعوم.
- (١٩٩٣). المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها. ترجمة وتعليق: فتيح محمد. القاهرة: دار الفكر العربي.
- (٢٠٢٠). اللسانيات الديكارتية: فصل في تاريخ الفكر العقلاني. ترجمة: الرحالي، محمد. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- تمام حسان (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (٢٠٠٦). مقالات في اللغة والأدب. القاهرة: عالم الكتب.
- الجابري، محمد عابد. (١٩٧٣). أضواء على مشكل التعليم بالمغرب. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- (٢٠١٤). مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. ط ٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جحفة، عبد المجيد. وآخرون. (٢٠١٥). تقييم المعارف اللغوية عند الطالب بالجامعة، تقنية الرأى الشخصي. دفاتر مركز دراسات الدكتوراه. منبر طلبية الدكتوراه. العدد ١. ٢٠١٥. صص ٤١ - ٦١. الدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك.
- الجرجاني، عبد القاهر. (د ت). كتاب دلائل الإعجاز. قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د ت). اللمع في العربية. تح: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية.
- الحاج صالح، عبد الرحمان. (١٩٧٤). أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية. مجلة اللسانيات. عدد ٤. الجزائر: جامعة الجزائر.
- الحبيبي، شريف.
- (٢٠١٢). تصور مقترح لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في ضوء مفهوم الكفاءة اللغوية. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية.
- (٢٠١٣). إعداد اختبارات الكفاءة اللغوية للناطقين بغير العربية: دراسة تحليلية. في: <http://azhar-ali.com>
- حساني، أحمد. (٢٠٠٠). دراسات في اللسانيات التطبيقية: حقل تعليمية اللغات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حليلي، عبد العزيز. (١٩٩٩). قضايا لسانية: السوسيو لسانيات - التصريف - أقسام الكلم. فاس: مطبعة انفوبرانت.
- الحناش، محمد.
- (١٩٨٠). البنيوية في اللسانيات. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة.
- (٢٠٠٥). مقدمة في الهندسة اللسانية العربية: قراءة سريعة في الهندسة اللسانية العربية أو مقارنة في محاكاة الدماغ العربي لغويا. مجلة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، مج. ١٠، ع. ٣، ص ص. ٢٣٠-٢٠٣.
- (٢٠١٣). تقنيات بناء اختبار عالمي لقياس مهارات الناطقين بغير العربية. ضمن أعمال: المؤتمر الدولي الأول لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (تجارب وطموحات) الذي انعقد بأبي ظبي في الفترة من ١٨ - ١٩ ديسمبر. الإمارات.

- الديبان، إبراهيم بن علي. (٢٠٢١). تعلم اللغة العربية لغة ثانية عن بعد من وجهة نظر معلمها ومتعلمها. مجلة تعليم العربية لغة ثانية. العدد السادس. صص ٨٣ - ١٣٩. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز.
- ، علوي محمد. (٢٠٠٢). قراءة في منهجية تدريس وحدة اللغة العربية من خلال أهداف وتوجيهات تربوية: المدرسة الابتدائية نموذجاً. مقال في: اللسانيات وتعليم اللغة العربية وتعلمها. سلسلة الندوات ١٤. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس. الرباط: منشورات عكاظ.
- الدنان، عبد الله. (١٩٩٩). دليل نموذج تربوي متكامل لتعليم اللغة الفصحى لأطفال الرياض بالفطرة-النظرية والتطبيق. دمشق: وثائق معرض الباسل للإبداع والاختراعات السوري الثامن.
- الراجحي، عبده. (١٩٨٩). علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية. الرياض: منشورات المملكة العربية السعودية.
- روبير، مارتان. (٢٠٠٧). مدخل لفهم اللسانيات: إبستمولوجيا أولية لمجال علمي. ترجمة المهيري عبد القادر ومراجعة البكوش الطيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الزجاجي، أبو القاسم. (ت. ٣٤٠ هـ) الجمل في النحو. تح: علي توفيق الحمد. ط ٣. ١٩٨٤. بيروت: مؤسسة الرسالة - الأردن: دار الأمل.
- السعيد، الحسن. (٢٠٠٥). المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية. سلسلة رسائل وأطروحات. فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- السوسي، رضا. (١٩٧٩). التعليم الهيكلي للعربية الحديثة، (ج ١). تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم.
- شاهين، عبد الصبور. (٢٠٠٥). التحديات التي تواجه اللغة العربية. محور في موضوع: اللغة العربية إلى أين؟ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة الإيسيسكو.

- الشويرف، عبد اللطيف. (٢٠٠٥). الضعف العام في اللغة العربيّة: مظاهره وعلاجه. محور في موضوع: اللغة العربيّة إلى أين؟ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة الإيسيسكو. صص ١٦٩-١٩٤.
- صالح، محمد بن عمر. وفرحات، الدريسي. (٢٠١١). دليل مرجعي لتنمية الكفايات اللغويّة لدى مدرسي اللغة العربيّة بالتعليم العالي. (الحلقة الرابعة). تونس: المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم.
- صديقي، عبد الوهاب. (٢٠١٨). النحو الوظيفي وديداكتيك اللغة العربيّة: نحو منهجيّة تدريس وظيفي. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- الصوري، عباس. (٢٠٠٤). نحو منهجيّة حديثة لتعليم اللغة العربيّة. ضمن: في التلقي اللغوي والمعجمي. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- عامر طارق، عبد الرؤوف محمد. (٢٠٠٧). التعليم عن بعد والتعليم المفتوح. ط ٤. عمان: دار اليازوري العلميّة.
- العتايي، أحمد جواد. (٢٠٠٣). واقع اللغة العربيّة - استعمالاً وتدرّساً، مقال ضمن: لغة الضاد. الجزء السابع. القسم الثاني. دائرة علوم اللغة العربيّة. منشورات المجمع العلمي.
- أبو العدوس، يوسف. (١٩٩٨). المجاز المرسل والكناية: الأبعاد المعرفية والجمالية. لبنان: دار الأهلية.
- علي نبيل، وحجازي نادية. (٢٠٠٥). الفجوة الرقمية: رؤية عربيّة لمجتمع المعرفة. مجلة عالم المعرفة. العدد ٣١٨. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- العماري، عبد العزيز.
- (٢٠٠٢). اللسانيّات التعليميّة: واقع وآفاق. محور في: اللسانيّات وتعليم اللغة العربيّة وتعلمها. سلسلة الندوات ١٤. ص ص ٣٧-٤٤. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس. الرباط: منشورات عكاظ.

- (٢٠١٠). أساليب اللغة العربيّة: دراسة لسانیّة. سلسلة من النحو إلى اللسانیّات. ٣. مكناس: مطبعة سجلماسة.
- العُمري، عبد الحق.
- (٢٠١٦). اختبار الكفاءة اللغويّة لدى متعلم العربيّة الناطق بغيرها. مقال ضمن موضوع: القياس والتقييم في مجال تعليم العربيّة للناطقين بغيرها. الرياض: أبحاث المؤتمر السنوي العاشر الذي نظمه معهد ابن سينا للعلوم الإنسانية بالتعاون مع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة. الندوات والمؤتمرات ٢٦. الرياض ١٤٣٨ هـ. ص ص ١١ - ٣٨.
- (٢٠١٩). نحو توحيد الجهود لصياغة إطار مرجعي عربي لاختبار الكفاية اللغويّة في اللغة العربيّة للناطقين بغيرها. مجلة تعليم العربيّة لغة ثانية. العدد الأول. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة.
- غاليم، محمد. (٢٠٠٧). النظرية اللسانیّة والدلالة العربيّة المقارنة: مبادئ وتحليل جديدة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- غريب، عبد الكريم. (٢٠٠٣). الكفايات، استراتيجيات وأساليب تقييم الجودة. ط ٤. الرباط: منشورات عالم التربية.
- غريب، عبد الكريم والغرضاف، عبد العزيز والفاربي، عبد اللطيف وأيت موحى، محمد. (١٩٩٨). معجم علوم التربية: مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك. سلسلة علوم التربية ٩-١٠. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- غزلان، عبد الله. (٢٠٠٢). اللسانیّات الوصفية وتعليم اللغة العربيّة الفصحى: نقد مفاهيم نحويّة تراثية. محور في يوم دراسي في موضوع: اللسانیّات وتعليم اللغة العربيّة وتعليمها. سلسلة الندوات ١٤. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس. الرباط: منشورات عكاظ.

- غلفان، مصطفى.
- (١٩٩١). اللسانيّات العربيّة الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. أطروحة دكتوراه الدولة. سلسلة رسائل وأطروحات رقم ٤. الدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق.
- (٢٠٠٣). استدراك على "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيّات". مجلة الدراسات المعجمية، مج. ٢٠٠٣، ع. ٢، ص ص. ٧٣-٨٩. الرباط: منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية.
- (٢٠١٠). في اللسانيّات العامّة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- (٢٠١٣). اللسانيّات العربيّة: أسئلة المنهج. الأردن: دارورد الأردنية للنشر والتوزيع.
- الفاربي، عبد اللطيف. وآخرون. (٢٠٢٠). مرشدي في اللغة العربيّة. دليل الأستاذ(ة) للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي. المغرب: مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. قطاع التربية الوطنية.
- فارس، فتحي. والشارني، مجيد. (٢٠٠٣). مداخل إلى تعليميّة اللغة العربيّة. سلسلة التربية. تونس: دار محمد علي للنشر.
- الفاسي الفهري، عبد القادر.
- (١٩٨٥). اللسانيّات واللغة العربيّة، نماذج تركيبية ودلالية، ج. ٢. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- (١٩٨٦). المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- (١٩٩٧). المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربيّة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

- (١٩٩٨). المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- (٢٠٠٣). اللغة والبيئة. منشورات الزمن (الكتاب ٣٨). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- (٢٠٠٥). أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"، منشورات زاوية للفن والثقافة. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
- (٢٠٠٥ أ). دعم اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية. محور في موضوع: الهوية الثقافية العربية. ضمن: المجلة العربية للثقافة. العدد ٤٦. صص ١٤٥-١٧٧. تونس: إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- (٢٠١٨). البناء الموازي الموسع: نظرية توليدية جديدة. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر.
- (٢٠١٩). العدالة اللغوية والنظامية والتخطيط. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. والعَمري، نادية. (٢٠٠٩). معجم المصطلحات اللسانية: إنجليزي-فرنسي-عربي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون. (٢٠٢١). المعجم العربي البنائي التنوعي: أسسه ونماذجه وقضاياها. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- فنان، أمينة. (٢٠٠٢). محور في يوم دراسي في موضوع: اللسانيات وتعليم اللغة العربية وتعليمها. سلسلة الندوات ١٤. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس. الرباط: منشورات عكاظ.
- القزويني، الخطيب. (ت ٧٣٩ هـ). الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي. ط ٢٠٠٨. بيروت: المكتبة العصرية صيدا.

- القفطي، جمال الدين أبو الحسن. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة ١٩٨٦. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الكتاب الأبيض. لجان مراجعة المناهج التربوية المغربية للتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي. (٢٠٠٢). (٨ ج). المغرب: وزارة التربية الوطنية.
- كوبر، ل. روبرت. (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي. ترجمة خليفة أبو بكر الأسود. طرابلس: إصدار مجلس الثقافة العام.
- الكور، عبد الجليل. (٢٠١٣). ملحمة انتفاض اللسان العربي: لسان العرب القلق. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- كوردير، بيث. (١٩٧٦). مدخل إلى اللغويات التطبيقية. ترجمة: صبري جمال. مجلة اللسان العربي. مج ١٤. ج ١. ص ص ٦٤ - ٧٦. الرباط: المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية.
- كوك، فاي. (٢٠١٣). علم اللغة التطبيقي. ترجمة الشميمري يوسف بن عبد الرحمان. ط ٢. المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- الكيلاني، تيسير. (١٩٩٨). التعليم عن بعد: فلسفته - إمكانياته - ركائزه ووسائله التعليمية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٤. ص ص ٧٩ - ٩٣.
- لايكوف، جورج وجونسن، مارك. (٢٠٠٩). ط ٢. الاستعارات التي نحيها بها. ترجمة: جحفة عبد المجيد. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- المبارك، مازن. (١٩٨٤). الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح. دمشق: دار الفكر.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. من أجل رؤية مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. رؤية استراتيجية للإصلاح ٢٠١٥ - ٢٠٣٠. المملكة المغربية.
- محسب، محي الدين. (٢٠١٦). مشروع الباطنيين المعجمي للشعراء وإسهاماته الضمنية في اللسانيات التوثيقية العربية. مجلة اللسانيات العربية. العدد ٤.

الرياض: إصدارات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. ص ٦ - ٢٩.

● مختار عمر، أحمد. (١٩٨٤). اللغة العربية بين الموضوع والأداة. مجلة فصول. المجلد الرابع. العدد ٣. ص ١٤١-١٥٣.

● مدكور، علي أحمد. (١٩٨٤). تدريس فنون اللغة العربية. الكويت: مكتبة الفلاح.

● مرشدي في اللغة العربية. دليل الأستاذ. السنة الثانية من التعليم الثانوي الإعدادي. (٢٠٠٤). مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي قطاع التربية الوطنية. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

● مرشدي في اللغة العربية. كتاب التلميذ (ة). السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي. (٢٠٠٧). ط ٣. مصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. قطاع التربية الوطنية. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

● مساعدي، محمد. (٢٠١٤). مفهوم الكفاية من اللسانيات إلى بيداغوجيا الإدماج. مقال ضمن مجلة علوم التربية. دورية مغربية فصلية متخصصة. العدد الثامن والخمسون. ص ١٣٦-١٤٥.

● المسدي، عبد السلام.

— (١٩٨٤). قاموس اللسانيات: عربي - فرنسي، فرنسي - عربي، مع مقدمة في علم المصطلح. ليبيا: الدار العربية للكتاب.

— (١٩٨٦). اللسانيات وأسسها المعرفية. تونس: الدار التونسية للنشر/ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

— (١٩٩٤). المعرفة اللغوية وأثرها في مقاييس الاختبار التربوي. ضمن: مجالات لغوية: الكليات والوسائط. أعمال مهداة إلى الأستاذ إدريس السغروشني.

- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة ندوات ومناظرات
رقم ٣١. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. صص ٤٥ - ٧٥.
- مكاري، ميشيل. (٢٠٠٥). قضايا في علم اللغة التطبيقي. ترجمة: توفيق محمد عبد الجواد. ضمن المشروع القومي للترجمة. إشراف جابر عصفور. مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
 - معتوق، أحمد محمد. (١٩٩٦). الحصيلة اللغوية أهميتها-مصادرها-وسائل تنميتها. عالم المعرفة. العدد ٢١٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
 - المفيد في اللغة العربية: كتاب التلميذ. السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي. (٢٠٠٣). مُصادق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والشباب. الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
 - المكي، سمية. (٢٠١٣). الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
 - الملف الوصفي المعتمد في مسلك الدراسات العربية بالجامعات المغربية وفق الضوابط البيداغوجية. المملكة المغربية.
 - منصف، عبد الحق. (٢٠٠٧). رهانات البيداغوجيا المعاصرة، دراسة في قضايا التعلم والثقافة المدرسية. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب. (٢٠٠٢). المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (٢٠١٠). أسباب ومسببات تدني مستوى تعليم اللغة العربية في الوطن العربي. مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة. (الحلقة الأولى). تونس. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- ابن منظور. (دون تاريخ). لسان العرب. المجلد الخامس عشر. بيروت: دار صادر.
- الناصر، حسن. (٢٠٠٣). النظرية التوليدية التحويلية ومدى إمكانية توظيفها في تدريس اللغة ومنهجها. مقال ضمن: مجلة علوم التربية. العدد ٢٤.
- الميساوي، خليفة. (٢٠١٣). المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم. بيروت: منشورات ضفاف. الرباط: منشورات دار الأمان. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- نبيل علي، ونادية حجازي. (٢٠٠٥). الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة. عدد ٣١٨. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- النبيهي، ماجدولين. (٢٠٠٢). التعليم المبكر للغة العربية من وجهة نظر لسانية. ضمن: تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد (جزء ١). إعداد: كنزة بنعمر وفاطمة الخلوفي. إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري. الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. ص ص. ١٧٩-١٩٧.
- هنوش، عبد الجليل. (٢٠٠٥). ملاحظات حول تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية. محوري موضوع اللغة العربية إلى أين؟ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة الإيسيسكو.
- الواثق العلوي، عبد الرحيم. (٢٠١٧). تقويم الكفايات اللغوية واستراتيجية تعليم وتعلم اللغة. الرباط: منشورات دار أبي رقرق.
- الودغيري، عبد العلي. (١٩٩٣). حول الرصيد اللغوي الأساسي. ضمن: قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي. مديرية المناهج. (٢٠٠٧). التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. الرباط: ملحقة لالة عائشة. حسان.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. مديرية

- المناهج. (٢٠٢١). المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي (الصيغة النهائية الكاملة). الرباط: ملحقة لالة عائشة. حسان.
- الوعر، مازن. (١٩٨٧). نحو نظرية لسانية عريية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العريية. دمشق: دار طلاس.
- الولي، محمد. (٢٠٠٥). الاستعارة في محطات يونانية وعريية وغربية. ط ١. الرباط: مطبعة الكرامة.
- اليعبودي، خالد. (٢٠٠٦). آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات. فاس: منشورات دار ما بعد الحداثة.
- اليوبي، بلقاسم. (٢٠٠٢). التكنولوجيا المعلوماتية وتعلم اللغات: اللغة العريية نموذجاً. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة. أطروحة مرقونة. مكناس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

ب- الأجنبية

- Bates, A. W. (2005). Technology, E-Learning and Distance Education (2nd ed.). London: Routledge Taylor Francis Group.
- Brown, D. H. (2000). Principles of language learning & teaching. (4th ed.). New York: Longman.
- Chomsky, N.
 - (1957). Syntactic Structures. The Hague: Mouton.
 - (1965). Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge: MA MIT Press.
 - (1971). Aspects de la Théorie Syntaxique. France: Seuil.
 - (1981). Lectures on Government and Binding: The Pisa Lectures. Dordrecht: Foris.
 - (1988). Language and problems of knowledge: The Managua lectures. Cambridge, Mass: MIT Press.

— (1995). The Minimalist Program. Cambridge, MA: MIT Press.

- Cook, G. (2005). Applied linguistics. Oxford: Oxford University press.
- Corder, S.P. (1973). Introducing Applied Linguistics. London: Penguin Books.
- Corson, D. (Eds.). (1997). Encyclopedia of language and education. Boston: Kluwer.
- Cummins, J. (2012). Tests, Achievement, and Bilingual students, Educational linguistics: critical concepts in linguistics. Volume3. Language Teaching. London: Routledge.
- Davies, A. (2006). Review of Directions in Applied Linguistics: Essays in honor of Robert. B. Kaplan. Applied Linguistics. 27(3). 534–537.
- Fulcher, G., & Davidson, F. (Eds.). (2012). The Routledge Handbook of Language Testing (1st ed.). Routledge.
- Fulcher, G. and Davidson, F. (2007). Language Testing and Assessment: An advanced resource book. by Routledge. New York: Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group.
- Girard, D. (1972). Linguistique appliquée et didactique des langues. Paris: Armand.
- Hornberger, N. H.
- (2001). Educational Linguistics as a field: A view on Penn's Program on the occasion of its 25th Anniversary. Working papers in Educational Linguistics 17 (1-2): 1-26.
- (2012). Educational linguistics: critical concepts in linguistics. London: Routledge.
- Hudson, R. (2008). Linguistics Theory, in The Handbook of Educational Linguistics, Edited By Bernard Spolsky and Francis M. Hult, Blackwell Handbooks in Linguistics.
- Hult, F. (2008). The History and Development of Educational Linguistics. In B. Spolsky, & F. Hult (Eds.), Handbook of Educational Linguistics (pp. 1024-).

- Hymes, D. H. (1984). Vers la Compétence de Communication. Paris: Hatier.
- Kaplan, B. & Richard, B. (1997). Language Planning: From Practice to Theory. [Multilingual Matters, 108]. Clevedon: Multilingual Matters.
- Kiely, R. & Rea-Dickins, P. (2005). Program evaluation in language education. New York: Palgrave Macmillan.
- Krashen, S.T.
 - (1982). Principles and Practice in Second Language Acquisition. Oxford: Pergamon.
 - (1994). The Input Hypothesis and its Rivals. In N. Ellis (Ed.), Implicit and explicit learning of languages (pp. 45–77). London: Academic Press.
- Lakoff, G. and Johnson, M. (1980). Metaphors we live by. University of Chicago Press.
- McCarthy, M. (2001). Issues in applied Linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rosenberg, M.J. (2001). E-Learning: Strategies for Delivering Knowledge in the Digital Age. New York: McGraw-Hill.
- Savignon, S. J. (1983). Communicative competence: Theory and classroom practice. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Senge, P. (1990). The Fifth Discipline The Art and Practice of the Learning Organization. New York: Doubleday.
- Spolsky, B.
 - (1971). The limits of language education. The Linguistic Reporter 13(3): 1–5.
 - (1974). Linguistics and Education: An overview. In T. A. Sebeok (Ed.), Current Trends in Linguistics (Vol. 12, pp. 201–2026).

- (1974 b) . The Navajo Reading Study: An Illustration of the Scope and Nature of Educational Linguistics. In J. Quistgaard. H. Schwarz, & H. Spong-Hanssen (eds.), Applied Linguistics Problems and Solutions Proceedings of the Third Congress on Applied Linguistics, Copenhagen, 1972 (vol. 3, pp. 553-565) Heidelberg: Julius Gros Verlag.
- (1978). Educational Linguistics: An Introduction. Rowley , MA: Newbury House.
- (1985). Educational linguistics. In T. Husén & T. N. Postlethwaite (eds.), International Encyclopedia of Education (pp. 3095-3100) Oxford: Pergamon.
- (1999). Concise Encyclopedia of Educational Linguistics. Amsterdam/New York: Elsevier.
- (2003). Educational Linguistics. In W. J. Frawley (ed.), International Encyclopedia of Linguistics. Vol. 1, 502-505. Oxford: Oxford University.
- (2004) Language Policy. Cambridge: Cambridge University Press.
- (2005). Is language policy applied linguistics? In P. Bruthiaux, D. Atkinson, W. G. Eggington, W. Grabe, & V. Ramanathan (eds.), Directions in Applied Linguistics (pp. 26-36). Clevedon, UK Multilingual Matters.
- Spolsky, B. and Hult, F. M. (eds). (2008). The Handbook of Educational Linguistics. Oxford: Blackwell.
- Stubbs, M. (1986). Educational linguistics. Oxfordk /New York: Basil Blackwell.
- Thomas, O. (1965). Transformational Grammar and the Teacher of English. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Widdowson, H. G. (1978). Teaching Language as Communication. Oxford: Oxford University Press.
- Wilkins, D. A. (1972). Linguistics in Language Teaching. Cambridge: MIT Press.

مسرد المصطلحات (Glossary)

[أ]	
Test	اختبار
Language tests	اختبارات اللغة
Diglossia	ازدواجية لغوية
Usage	استخدام
Predisposition	استعداد (تهيؤ)
Decolonization	استعمار
Use – Usage	استعمال – استخدام
Listening	استماع
Grammar Fundamentals	أسس نحوية
Reform	إصلاح
Vowels	أصوات صائتة
Consonants	أصوات صامتة
Framework	إطار العمل
Immersion	إغماس
Acquisition	اكتساب
Language acquisition	اكتساب لغوي
Objectives	أهداف
Productive	إنتاج
Initial	أساسي
[ب]	
Scientific research	بحث علمي
Program	برنامج

Language programs	برامج لغوية
Simplicity	بساطة
Communicative dimension	بعد تواصل
Structure	بنية
Environment	بيئة (محيط)
[ج]	
Composition	تأليف - بناء
Simplification	تبسيط
Estimation	تثمين
Delimitation	تجديد
Speaking	تحدث
Specialization	تخصص
Transformational	تحويلي
Planning	تخطيط
Language planning	تخطيط لغوي
Deliberative	تداول
Gradation	تدرج
Teaching	تدريس / تعليم
Reinforcement	تدعيم
Arrangement	ترتيب
Translation	ترجمة
Syntax	تركيب
Personification	تشخيص

Correction	تصحیح
Language correction	تصحیح لغوي
Declaration	تصریح
Concept	تصور
Inclusion	تضمن
Practice	تطبيق
Evolution	تطور
Modification	تعديل
Consolidation	تعزيز
Justification	تعليل
Language teaching	تعليم اللغة
Early Age Teaching	تعليم مبكر
Interaction	تفاعل
Arabization	تعريب
Shortening	تقصير
Grammaticalization	تقعيد
Evaluation – Assessment	تقييم – تقويم
Conative	تكلف
Dictation	تلقيح
Skilling	تمهیر
Affinity	تناسب
Warning	تنبيه
Coordination	تنسيق

Intonation	تنغيم
Language Diversity	تنوع لغوي
Communication	تواصل
Unification	توحيد
Generation	توليد
Generative	توليدي
[د]	
Reliability	ثبات
Secondary	ثانوي
Secondness	ثانوية
Culture	ثقافة
Bilingualism	ثنائية اللغة
[ج]	
Simple sentence	جملة بسيطة
Ignorance	جهل
[ح]	
Requirement	حاجة
Memoirizing	حفظ
Field	حقل
Session	حصة - دورة
Periode of Time	حيز زمني (فترة زمنية)
Solutions	حلول
[خ]	

Expertise	خبرة
Error	خطأ
Preliminary plan	خطة أولية
Defect	خلل
Choice	خيار
[د]	
Course	درس
Didactics	ديداكتيك
Language course	درس لغوي
Constitution	دستور
Language delicacy	دقة لغوية
[ر]	
Oral message	رسالة شفوية
Language weakness	ضعف لغوي
[س]	
Language correctness	سلامة لغوية
Educational authority	سلطة تربوية
Basic wire	سلك أساسي
Behavioursim	السلوكية
Audio – visual	سمعية بصرية
Early – age	سن مبكرة
Facility	سهولة
III – formed	سوء التكوين

[ش]	
Conditions	شروط / قيود
	[ص]
Validity	صدق
Morphology	صرف
Morpheme	صرفية
Difficulties	صعوبات
Phonology	صوارة
Phonetics	صوتيات
[ط]	
Student	طالب
Language teaching methods	طرق تعليم اللغة
Grammar and translation method	طريقة النحو والترجمة
Audio – lingual method	الطريقة السمعية الشفهية
Direct method	الطريقة المباشرة
Fluency	طلاقة
Tongue fluency	طلاقة اللسان
[ع]	
Traditions	عادات
Science	علم
Pure Science	علم خالص
Sociology	علم الاجتماع
Psychology	علم النفس

Globalization	عولمة
Teaching pedagogy	البيداغوجيا التعليميّة
[ف]	
French	فرنسية
Standard Arabic	فصحى - العربية المعيار
Innatism	فطرية
Effectiveness	فعالية / نجاعة
Difference	فرق
Comprehension	فهم
[ق]	
Learnability	قابلية تعلم
Rule	قاعدة
Capacities	قدرات
Language competence	قدرة لغويّة
Issues	قضايا
Irregular rules	قواعد شاذة
Molds	قوالب
[ك]	
Adequacy	كفاية
Language Proficiency	كفاية لغويّة
Metonymy	كناية
[ل]	
Sociolinguistics	لسانيات اجتماعية

Biolinguistics	لسانيات إحيائية
Transformational linguistics	لسانيات تحويلية
Educational linguistics	لسانيات تربوية
Applied linguistics	لسانيات تطبيقية
Generative linguistics	لسانيات توليدية
Computational linguistics	لسانيات حاسوبية
Psycholinguistics	لسانيات نفسية
Language	لغة
Foreign Language	لغة أجنبية
Mother Language	لغة أم
First Language	لغة أولى (L1)
Second Language	لغة ثانية (L2)
Official Language	لغة رسمية
Natural Language	لغة طبيعية
Artificial Language	لغة اصطناعية
Colloquial Language	لغة عامية
Hight Language	لغة فصحي رفيعة
Vernacular	لهجة عامية
[م]	
Speaker	متكلم
Multi-Method	متعدد المناهج
Learner	متعلم
Content	محتوى

Internal Engine	محرك داخلي
Stage	مرحلة
Receptive	مستقبل
Visual documents	مستندات بصرية
Administrative level	مستوى إداري
Executive level	مستوى تنفيذي
Problems	مشاكل
Matrix	مصفوفة
Terms	مصطلحات
Lexicons	معاجم
Standards test	معايير الاختبار
Standard	معيّار
Communicative Approach	مقاربة تواصلية
Acquired	مكتسب
Faculty	ملكة
Language faculty	ملكة لغوية
Educational Practice	ممارسة تربوية
Separate Curricular	مناهج منفصلة
Methodoogy	منهجية
Poor methodology	منهجية سقيمة
Curriculum	منهاج
Listening Skill	مهارة الاستماع
Speaking Skill	مهارة التحدث

Reading Skill	مهارة القراءة
Writing Skill	مهارة الكتابة
Language skill	مهارة لغوية
Indicators	مؤشرات
Language attitude	موقف لغوي
Objectivity	موضوعية
[ن]	
Grammar	نحو
Models	نماذج
[و]	
Description	وصف
Position / Situation	وضع / وضعية
Language Position	وضع اللغة
Function	وظيفة
Language Function	وظيفة لغوية

نبذة عن المؤلف

عبد الحق العُمري، وُلد ببني محمّد سجلماسة الرشيدية في عام ١٩٨١م، باحث لساني مغربي، حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيّات العربيّة (تخصص: التركيب) من كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس بجامعة سيدي محمد بن عبد الله عام ٢٠١٤. هو أستاذ محاضر مؤهل (مشارك)، يُدرّس المستويات اللسانية في قسم الدراسات العربيّة بكلية الناظور التابعة لجامعة محمد الأول وجدة بالمملكة المغربية. نشرَ العديد من الأبحاث العلميّة التي تعنى بظواهر لغوية تركيبية مقارنة في مجلات وطنية وكتب جماعية، ونشر مقالات علميّة في مجلات دولية محكّمة من بينها مجلتا "اللسانيّات العربيّة" و"تعليم العربيّة لغة ثانية" اللتان يُصدرهما مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربيّة. تدورُ اهتماماته البحثية حول تركيب العربيّة، ومعجمها وصرفها، واللسانيّات المقارنة، واللسانيّات التربوية.



نبذة عن الكتاب

يُسَلِّطُ هذا الكتاب الضوء على قضايا إشكالية تُلقَى بثقلها على واقع لغة الضاد وتعليمها في الوطن العربي عامة، وفي المغرب خاصة، وَيَعْرِضُ مُؤَشِّرَاتِ الضَّعْفِ الذي يعتري وَضْعَ العربيَّة، وَيُشَخِّصُ مَكَامِنَ الخلل في تعليمها وأسباب هذا الخلل ومُسَبِّبَاتِهِ، وَيَقَدِّمُ تصورا لأسس إصلاح تعليم العربيَّة مقترحاً حلولاً مستمدة من اللسانيَّات التربويَّة (Educational Linguistics) بوصفها علماً يَكرِّسُ في الاشتغال اللساني العربي، وَيُبْرِزُ أَهْمِيَّةَ إدراك الانتقال من التلقين إلى الإنتاج التشاركي للدرس اللغوي داخل الفصل الدراسي، فضلاً عن كونه يُبَيِّنُ ميزة البحث اللساني في تقديم مناهج وطرائق قادرة على الرفع من مستوى فعاليَّة تدريس العربيَّة؛ وذلك من خلال الانفتاح على حقول معرفيَّة متنوعة، بهدف تجويد المناهج الدراسية العربية. ويكشفُ بعضَ مظاهر استثمار اللسانيَّات التوليدية في إصلاح تعليم الدرس اللغوي العربي. ويمتاز هذا الكتاب بالاشتغال بمبحث بيِّنٍ يقوم على التمازج المعرفي بين اللسانيَّات وعلم التربية وعلى الجمع بين النظري والتطبيقي.



9 786038 525371

